مختارات من السياسة العالمية

"٤"

هنري كلود
اندريه بريتان
ايف لاكوست

الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي

ترجمة
محمد عيتاني

منشورات مكتبة المعارف في بيروت

مختارات من السياسة العالمية
٤

هنري كلود - اندريه بريتان - ايف لاكوست

الاستعمار الفرنسي
في المغرب العربي

مع دراسة خاصة :

معطيات القضية الجزائرية

ترجمة

محمد عيتاني

منشورات مكتبة المعارف في بيروت

مختارات من السياسة العالمية

سلسلة مختارة لأشهر الكتاب تعالج اهم مشاكل العالم بصورة عامة والبلاد العربية بصورة خاصة ، تعنى بنشرها مكتبة المعارف في بيروت .

صدر منهـــا

١ ــ المسألة اليهودية	كارل ماركس	٧٥
٢ ــ الجزائر حتف الاستعمار	ليون فيكس	١٠٠
٣ ــ الصين في موكب النور	كاشان . دنيس . روا	١٠٠
٤ ــ الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي	كلود . بريتان . لاكوست	

مكتبة المعارف
شارع المعرض ـ بناية الفندور
طابق أول
ص.ب: ١٧٦١ ـ هاتف: ٢٨٨٠١
بيروت

مقدمة

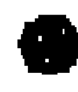
ان خسارة الاستثمارات والمشروعـــات التي كان الاستعمار الفرنسي يملكها او يشرف عليها في اوروبة الشرقية والصين، وتضييق دائرة الاستعمار اثر الحرب العالمية الثانية ، قد زاد زيادة كبرى من أهميـــة المستعمرات ، بالنسبة الى الاستعمار الفرنسي ، من حيث هي مصدر للمواد الخام ، واليد العـاملة الرخيصة ، ومن حيث هي منفذ لتصريف بضائعه ، وتوظيف رساميله ؛ وقد اصبح تضييق ميدان الاستعمار يقتضي ، من اجـــل تحقيق ارباح تساوي في ضخامتها الارباح التي كان الاستعمار يجتنيهـا في الماضي ، استثماراً متزايداً للسكان والبلاد التي ما تزال خاضعة لنيره . ان اخراج الوزراء التقدميين من الحكومة الفرنسية ، واستيلاء البورجوازية الاستعمارية استيلاء تاماً على جهاز الدولة ، عام ١٩٤٧ ، سمحـــا للاستعمار بتحقيق الشروط السياسية لذلك الاستثمار . اما الدستور الفرنسي لعام ١٩٤٦ الذي اعلن :

أن فرنسا تريد ان تقود الشعوب الموضوعة تحت رعايتها ، نحو الحرية في ان تحكم نفسها بنفسها ، وان تدير شؤونها الخاصة ادارة ديموقراطية

فقد داسه الحكام الفرنسيون بأقدامهم صراحة ، واستطاع الاضطهاد الاستعماري ان يمارس اعماله الارهابية بأفظع مايكون من الوحشية والبربرية ، في افريقيا،على حين ان الاستعمارالفرنسي في الهند الصينية خاض حرباً فعلية ، محاولاً ان يخضع مجدداً لنيره بلاداً كانت تشكل قبل الحرب اهم مصدر من مصادر أرباحه الاستعمارية (١).

(١) حسب البيان الذي اصدره بنك الهند الصينية عام ١٩٤٠ــ١٩٤٣ كانت الرساميل الموظفة في الهند الصينية تبلغ٥٫٢٠٥ مليار فرنك عام١٩٣٩ منها ٤١٦٢ مليون من الاموال العامة و٣٨٤٥٨ اموالا خاصة ٠)

طرائق سياسة النهب ووسائلها



لقد تحقق النهب والاستثمار المتزايد للشعوب المستعمَرة ، بالاستيلاء التام على الأرض ، وعلى باطن التربة ، وبنهب الميزانيات المحلية ، وذلك بالتبادل غير المتكافيء في السلع ، وشراء قوة عمل السكان الوطنيين ، باسعار بخسة .

توظيف الرساميل :

في توظيف الرساميل الذي حققه الاستعمار الفرنسي ، نالت المستعمرات الحصة الرئيسية : وهذه الحصة تبلغ ٦٠ ٪ من مجموع الرساميل . ويتعلق الأمر هنا بتغير جذري بالنسبة الى المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، نظراً الى ان ١٠ ٪ فقط من الرساميل المصدّرة كانت تتجه نحو المستعمرات ، على حين ان ٩٠ ٪ كانت يتجه نحو البلدان الاخرى .

وكانت توظيفات الرساميل المحققة منذ ١٩٤٧ ، كما كانت في الماضي ، تهدف الى تأمين ربح الاحتكارات ، ودعم سياسة الاستعمار الفرنسي ، ولم تكن تهدف الى تصنيع يتمشى مع مصالح الشعوب الاحتكارات .

اولا : نلاحظ ، بادىء بدء ، الضعف النسبي للتوظيفات الخاصة التي لا تبلغ ، خلال السنوات الثماني (١٩٤٧ — ١٩٥٤) سوى ٥٣٦ مليار فرنك من اصل ١٧٦٧ ملياراً ، وهذا يعني ٢٨ ٪ من مجموع التوظيفات المحققة في المستعمرات مقابل ٧٢٪ من توظيفات الاموال العامة . فان تكن حصة الميزانية الفرنسية هي حصة رئيسية (٧٧٥ مليار فرنك متداولة) ، فان حصة الميزانيات المحلية في مختلف المستعمرات قد كانت مهمة جداً : ٥١٣٫٧ مليار فرنك (١). هكذا وسّعت الاحتكارات الرأسمالية نهب الاموال العامة في البلدان المستعمرة . ولقد نتج عن ذلك زيادة عامة في الضرائب أصابت السكان المحليين .

ولقد بالغت الصحافة الاستعمارية في اظهار نفقات «الوطن الأمّ» وذلك لحمل الناس على الاعتقاد بان البورجوازية الفرنسية كانت تهتمّ أكبر الاهتمام بتحقيق مصالح شعوب « الاتحاد الفرنسي . »

ولكن الى أين ذهبت التوظيفات التابعة للرساميل العامة ؟.
في اول الامر وفي برنامج العشر سنوات الذي وضعته الدولة الفرنسية خلال الستة الاشهر الاولى من عام ١٩٤٧ ، تطبيقاً لقانون ٣٠ نيسان ١٩٤٦ ، كان على هذه التوظيفات أن « تؤمّن في الدرجة الاولى ، حاجات السكان المحليين ، وتعميم الشروط الملائمة أفضل ملاءمة لتقدمهم الاجتماعي » . إن الرأسمال المالي ، وقد اصبح السيد المطلق في الحكم ، نحّى هذا البرنامج المستوحى من الافكار التقدمية ، لكي يحل محله « برنامجاً لأربع

(١) رقم وارد في تقارير لجنة التوظيفات (التقرير السابع)

سنوات » يضحي بمصالح السكان الوطنيين، خدمة لمصالح الرأسمالية الفرنسية . والمشروع الثاني « لتجهيز بلدان ما وراء البحار » ، الذي عقبه ، عام ١٩٥٤ ، قد زاد ايضاً من خطورة هذا الاتجاه، بما أنّ حصة « التجهيز الاجتماعي » في التوظيفات المعينة في البرنامج، قد تدنّت بمقدار ٨ ٪ ، بالنسبة الى البرنامج السابق. ولقد أوقف تشييد المدارس والمستشفيات، على حين أن حصة المشروعات العسكرية (الطرق ، والمطارات ، والمرافيء) والتنقيبات المنجميه زادت زيادة كبرى : فان ٤٨٪ من النفقات المعينة في البرنامج الثاني خصصت لتنمية الانتاج المنجمي. وكذلك فان زيادة انتاج الطاقه الكهربائية وبرنامج شق الطرقات لم توضع ابتغاء تحسين شروط حياة السكان ، وإنما فقط خدمةً لمصالح التروستات : مثل جماعة « بيشنيف ـ اوجين» التي شيدت مصنعاً للألومنيوم في الكامرون ، وانشأت شركات لاستثمار مناجم البوكسيت والحديد، وقد ورد في مشروع « الانشاءات العصرية » الثاني :

اذا كانت ثمة اعتبارات ذات طابع اجتماعي تؤيد ، الى حد ما ، الجهود المبذولة لكهربة المراكز الثانوية والريفية ، فيجب ان يكون مفهوماً ان التجهيزات المنتظرة انما يجب ان تقتصر فقط على المشروعات ذات الدخل المضمون .

أما برنامج النقليات :

فعليه ان يقتصر، في الدرجة الاولى ، على انشاء وسائل

النقل وطرق المواصلات المرتبطة مباشرة باهــــداف الانتاج المعينة في المشروع، والتي تؤلف،على كل حال، أحد العوامل الجوهرية لنجاحه .

ثانياً : اما التوظيفات التي حققها الرأسماليون الفرنسيون فقد كانت تهدف بصورة خاصة الى نهب الثروات الزراعية والمنجمية للبلدان المستعمرة ، مع العلم بان الثروات المنجمية تحتل ، على كل حال ، مكاناً اهم بكثير من ذلك الذي كانت تحتله في الماضي .

وفيما يختص بالزراعه،فقد ولّى الاستعمار الفرنسي اهتمامه فقط لتنمية الانتاج الذي يضمن الموارد الشخصية من المواد الخـــام لصناعته ، مثل القطن ، والباهرة ، والخشب، او من المنتوجات الاستوائية التي لا تنتجها فرنسا ، مثل الكاكاو والقهوة. وهكذا ارتفعت تصديرات الخشب من افريقيـــا الاستوائية من ١٥٣٠ مليون فرنك عام ١٩٤٩ الى ٤٢٤٠ مليوناً عام١٩٥٤ . وبالنسبة الى ما قبل الحرب ، فان انتاج القهوة والقطن في « الاتحـــاد الفرنسي » قـــد تضاعف اكثر من مرتين ، بـل واكثر من ثلاث مرات (١) .

فإذا كنّا نلاحظ بعض التصنيع في افريقيا الشمالية منذ عام ١٩٤٦ ، فانه يطابق في الاغلب ميل التروستات الفرنسيـــة إلى إنشاء فروع لها تُعتَبَر بمثابة مواقع تراجع ، في حـــالة وقوع

---

١ القطن إنتاج : ١٩٣٤-١٩٣٨ المعدل الوسطي ٦٨٠٠٠ بالة ؛ ١٩٥٣-١٩٥٤ : ١٩٠٠٠٠ بالة ؛ ــ القهوة ، تصدير : ١٩٣٨ ، ٦٢٩١٦ طناً ؛ عام ١٩٥٤ : ١٤٦٠٠٠ طن .

حرب عالمية . وهذا واضح ملموس في الجزائر ومراكش .

وينبغي أن لا يخدعنا كثيراً عدد الشركات الجديدة التي تمّ إنشاؤها في افريقيا الشمالية منذ العام ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢ . (١)

ذلك لأنه يجب أن نتساءل : ما حقيقة هذه الشركات؟ تقول دراسة نشرتها مجلة «Esprit» إن غالبيتها هي شركات للتجارة الاستعمارية ، وقد أنشأت شبكات من الممثلين المحليين ، فهي – إذن – شركات للمضاربة المالية أكثر منها شركات للانتاج . إنها شركات افريقية– شمالية تتموّن بضائعها فقط من فرنسا ؛ وأخيراً فهي شركات فرعيّة لشركات فرنسية كبرى (الهواء السائل ، وأليس فورج ، كامارج ، وبونتاموسون ، سان غوبان ، سولفاي ، أسترال ،

---

(١) الجزائر – عدد الشركات المنشأة في العام :

١٩٣٩	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
٢٣٦	١١٥٣	١٣١٥	١٣٧٦	١١٨١	١٠٣٢	٩١٣	٦٦٩
١٩٥٣	١٩٥٤						
٧٢٤	٣٧٧						

مراكش – منشآت ورأس مال (بملايين الفرنكات) :

١٠٤	٩٩٢	١٢٧٩	١٦١٧	١٣٣٤	١١٣٩	١٤٢٩	١٢٩٦
٤٦	٤٠٧٦	٤٢٣٩	٦٢١٤	٦٠٠٨	٦٥٨٧	٦٨٧٣	٨٧٢٠
٩٨١	٨٤٥						
٤٨٨٢	٤١٢٩						

تونس – د

منشآت ورأس مال ، (بملايين الفرنكات ،

٤٠٦	٣٩٧	٣٩٥	٢٩٠	٣٠٠	٣١١	٢٢٩	٢٤٦	١٧٠
١٩٩	١٠٠٠	٥١٤	٩٧٢	٦٠١	١٢٧٣	١٠٢٦	١٦٥١	٥٣٥

المصدر : «حوليات ونشرات إحصائية عن الجزائر وتونس ومراكش »

سوليلـّو الخ) .

وثمـة أسباب عديـدة دعت إلى نشوء هذه الشركات الكبرى في بلاد افريقيا الشمالية : أولاً ، إنها تهيّىء لنفسها هناك قواعـــد ملائمة للتراجع ، في حالة انسحاب مفاجيء من أوروبة : ثمّ إنّ وجود فروع أو « ظلال لذاتها » في افريقيا الشمالية يتيح لها عمليات مثمرة ، بالاضافة الى حماية الرساميل ؛ فهي تتمكن بذلك من أن تبيع بأسعار منخفضه في فروعها ، بحيث تفيد أكبر فائدة ممكنة من الأرباح (في مراكش مثلاً) وذلك نتيجة لنظام ضريبي ملائم .

ويقدّر السيد لاباسّ (١) أن هذه التوظيفات **لا يكون لها في أكثر الأحيان ما يبررها سوى هجرة رساميل خائفـــة الى خارج الوطن الأم ، بحثاً عن ضمانات أفضل .**

ويشير لاباس الى **هذه المفارقة الملحوظـــة ، وهي وجود مشروعات تصنع بضائع لكي تبيعها مجدداً في فرنسا .**

ومن ناحية أخرى . فممّا له مغزاه أنّ عدد المنشآت قد كفّ عن الازدياد ، وأخذ في الانخفاض مع بداية الانفراج الدولي . ولكن يجب أن نعزو الانخفاض المحسوس لعدد الشركات المُنْشَأة في الجزائر ومراكش وتونس عام ١٩٥٣ وعـام ١٩٥٤ (انظر اللائحة السابقة) ونقص مجموع التوظيفات في افريقيا الشمالية (٢) .

---

(١) I. J. Labasse « جغرافية التوظيفات في مراكش » ، المجلة الجغرافية في ليون ، عدد ٤ ــ ١٩٥١ .

(٢) على حين أن الرساميل الموظفة والمؤلفة من أموال خاصة قد زادت بصورة منتظمة ، من عام الى عام ، بصورة مطلقة ونسبية ، حتى عام ١٩٥٢

بصورة خاصة الى تفاقم أزمة الاستعمار الفرنسي .

وفي ميدان المُنْجَزَات ، إذا استثنينا الاتساع الخاص لصناعة المحفوظات « الكونسروة » (السمك والخضـار) التي تزاحم المشروعات الصغيرة في فرنسة (أن عدد مصانع محفوظات السردين في مراكش قد ارتفع من ٤٠ ، عام ١٩٤٧ الى ١٩٧ ، عام ١٩٥٢ ، محققة في العام المذكور ٥٢ ٪ من التصديرات العالمية للسردين) . إن انشاء بعض الصناعات الجديدة في مراكش (مصانع الصب ، والمصانع الكيمياوية ، ومعامل الملاط « السمينتو » ، ومعامل

قد انخفضت الرساميل الموظفة من الأموال الخاصة إثر ذلك من حيث الحجم ومن حيث النسبة المئوية . « إن تدني حاصل الموارد غير العامة ، حسب قول التقرير السابع للجنة التوظيفات ، ازداد عام ١٩٠٤ ، إثر خطورة الوضع السياسي وبطء النهوض الاقتصادي . »

توظيفات من الأموال الخاصة في افريقيا الشمالية :

(قروض الأجهزة نصف الرسمية في الوطن الأم ، اعتمادات مصرفية محلية ، سوق مالية ، تمويل ذاتي)

	ملايين الفرنكات المتداولة	٪ بالنسبة الى مجموع التوظيفات
١٩٤٩	٤٩	٣٧،٧
١٩٥٠	٦٣	٣٧
١٩٥١	١١٢	٥٤،٥
١٩٥٢	١٤٣،٢	٥٩
١٩٥٣	٩٣،٦	٤٦،٨
١٩٥٤	٨٢،٧	٤٤،٥

الأحذية والقطن ، ومصنع للسيلّيلوز) ، واذا استثنينا كذلك بعض النمو الذي حدث في صناعة النسيج المراكشية التي ولدت بسبب الحرب ،وتشييد المعاصر الضخمة للزيت،والمطاحن في دكار، فان التوظيفات الرأسمالية،من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥٥، قد اقتصرت بصورة عامة على التجارة وخصوصاً على استخراج خامات المعادن وخصوصاً المعادن الخام الستراتيجية،التي كان تصريفها باسعار مرتفعة مضموناً . إن المصلحة الخاصة للرأسمالية الفرنسية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، لاستثمار الثروات المنجمية ، ورغبتها في أن تجعل من البلدان المستعمَرة مجرد مستودعات للمواد الاولية ، وسياستها القائمة على النهب المنظم ، إنما تتضح بجلاء في الازدياد المحسوس للانتاج المنجمي في افريقيا الشمالية وفي بلدان ما وراء البحار (انظر اللائحة التالية .)

ويظل الاتجاه هو نفسه بالنسبة الى المستقبل : فان عدداً من موجهي الصحيفة الاسبوعية الناطقة بلسان اوساط رجال الاعمال الاستعماريين ، وهي صحيفة « اسواق المستعمرات » Marchés Coloniaux يعبرون،بصراحه عن اتجاه الرأسمالية الفرنسية ، الى وضع حد لتصنيع افريقيا ، والى ان يقتصر الامر في افضل الاحوال على تحويل أوّلي للمنتوجات المنجمية قبل تصديرها الى البلدان الصناعية ، وعلى بعض صناعات التحويل المحدودة في نطاق الاستهلاك المحلي :

١ ـ افريقيا الشمالية : مراكش ، الجزائر ، تونس (انتاج بآلاف الاطنان)

	١٩٣٨	١٩٥٤
فحم	١٣٦	٧٨٩
فوسفات	٤١٠٦	٧٦١٥
خامات الحديد	٤١١٧	٤٢٠٧
خامات النحاس	٠،١	٣،٣
خامات الرصاص	٦٥،٢	١٧٠،٩
خامات الزنك	٢٢،٦	١٢٢،٣
انتيموان	٢،٣	٨،٨
منغانيز معدني	٧٩،٥	٣٠٩
منغانيز كيماوي	٥،٨	٤٣،٤
الصلصال السمكتيكي (المستخدم لتنظيف الصوف)	٣	٩٠

٢ ـ بلدان ما وراء البحار (انتاج بآلاف الاطنان)

	١٩٣٨	١٩٥٣	١٩٥٤
البوكسيت افريقيا الغربية الفرنسية		٣٣٨	٤٤٢
خامات الكروم (كاليدونيا الجديدة)	٥٢	١٢١	٨٤
ماس (قراريط) افريقيا الغربية الفرنسية	٦١٩٢٩	١٨٠٠٠٠	٢١٧٦٥٠
ماس (قراريط) افريقيا الاستوائية الفرنسية	١٥٩١٤	١٣٨٠٠٠	١٥٢٥٢٨
خامات الحديد افريقيا الغربية الفرنسية		٤٠٦	٥٩٣
خامات النيكل كاليدونيا الجديدة	٢٧٤	٦٢٨	٥٢٤
فوسفاتات اوقيانيا	١١٥	٢٧٥	٢٣٥
افريقيا الغربية الفرنسية فوسفات الكلس		٣١	
افريقيا الغربية الفرنسية، فوسفات الالومين		٥٢	٧٣

يتضح من هذا أن المشروعات الضخمة للتصنيع، التي تثير حولها الصحافة البورجوازية ضجة كبرى(مشروع لابون Labonne ومشروع المجموعات الصناعية الافريقية التي عقبته) ليست إذن – وخصوصاً حين لا يكون ثمة تفاقم في الوضع الدولي – سوى ضجة تُعزَف بانتظام لتمويه الواقع، يعني لاستمرار سياسة نهب المواد الاولية (١)

تبادل البضائع بين فرنسة والمستعمرات

لقد عملت الرأسمالية الفرنسية على أن تُقوّي، ونجحت في ان تقوّي في مستعمراتها : اولاً : احتكارها التجاري بالنسبة إلى سائر البلدان الرأسمالية . ثانياً : استثمار جماهير السكان بزيادة أهمية الفروق في الاسعار بين المنتوجات المباعة والمنتوجات التي تشتريها فرنسة .

أولاً) لقد تجلى الاتجاه الاحتكاري في زيادة مشاركة الصناعة الفرنسية في استيرادات البلدان التابعة، بالنسبة الى ما قبل الحرب.

---

(١) مثلاً، في حين يثرثرون ثرثرة طويلة حول المستقبل الصناعي لـ « غويانا »، تستمر السلطات الاستعمارية في شحن خامات الحديد من كالوم، والبوكسيت من جزيرة دي لوس ، وتشيد مرفأ منجمياً ، يتسع لثلاثة ملايين من الاطنان ، وهي سعة ما كانت تدعو اليها الحاجة لو كانت السلطات الاستعمارية تنوي تحويل خامات الحديد في موطنها، كما انها تجهز شلالات قوتها الكهربائية ١٠٠٠٠ كيلوات ، وهي قوة هزيلة تثير السخرية بالنسبة الى مشروع مؤسسات صناعية ضخمة ، والعمليات الدائرة حول كولوميشار تبدو مماثلة بصورة ملحوظة : فمن اجل البئر الغنية التي اكتشف في تندوف ، لا يتحدثون عن انشاء افران عالية ، وانما عن تشييد سكة حديدية لتصديره في حالة خام .

لقد بذلت الرأسمالية الفرنسية جهداً خاصـــاً في مراكش حيث ارتفعت النسبة المئوية للمنتوجـــات الفرنسيـة في الاستيرادات ، من ٣٥ ٪ عام ١٩٣٨ إلى ٥٩ ٪ عام ١٩٥٤ .

ولقد حملت الرأسمالية الفرنسية، بصورة خاصـــة، وبقوة ، على المواقع التي استولت عليهـــا الصناعة الاميركية في المستعمرات الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية ، وأفلحت الرأسماليـــة الفرنسية في أن تردّ إلى الوراء نسبة التصديرات الأميركية ، تقريباً إلى مستواها الذي بلغتــه قبـل الحرب ، على حين كانت الرأسمالية الفرنسية تزيد نصيبها من التصدير زيادة محسوسة.

نصيب الولايات المتحدة وفرنسة من القيمـــة الاجماليـــة لاستيرادات المستعمرات الفرنسية :

	الولايات المتحدة	فرنسة
١٩٣٨	٤،٩	٥٩
١٩٤٥	٣٤،٩	١٩،٤
١٩٤٦	٢٥،٦	٤١،٨
١٩٤٧	١٨،٥	٥٧
١٩٤٨	١١،٥	٦٣،٧
١٩٤٩	٩،٨	٦٩،٢
١٩٥٠	٧،١	٧٠،١
١٩٥١	٥،٧	٧٠،١
١٩٥٢	٦،٢	٧٠،٢
١٩٥٣	٥،٠	٦٩،٣
١٩٥٤	٥،٥	٦٨،٢

وهكذا اتخذت السيطرة الاستعمارية بالنسبة الرأسمالية الفرنسية أهمية متعاظمة بوصفها منفذاً لتصريف بضائعها . وفي حين كانت المنتوجات المصدَّرة ، حواليْ عام ١٩١٣ ، نحـــو المستعمرات، تتضمن ١٤،٤ ٪ فقط ، من التصديرات الاجمالية لفرنسة ، فقد ارتفعت عام ١٩٣٨ إلى ٢٧،٥ ٪، وبلغت في هذه السنوات الاخيرة يا:

٣٦ ٪ عام ١٩٥١

٤٢،٢ ٪ عام ١٩٥٢

٣٧،٠ ٪ عام ١٩٥٣

٣٦،١ ٪ عام ١٩٥٤

ويتجلى نهب الثروات التي تنتجها المستعمرات كما تبينه لنا بوضوح نسبة ضخامة منتوجات المستعمرات في الاستيرادات الفرنسية .

حصة المستعمرات في الاستيرادات الفرنسية :

حصة المستعمرات من الاستيرادات الفرنسية						
٪	١٩١٣	١٩٣٨	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤
	٩،٨	٢٧،١	٢٠،٨	٢٢،٦	٢٥،١	٢٧

ولقد حَسَّنَتْ الرأسمالية الفرنسية ، بالاضافة الى المعـــادن الخام ، مواردها الخاصة من القطن ، والكاكاو ، وخصوصاً من القهوة ، فارتفع نصيب المستعمرات من صادرات القهوة من ٣١ ٪ عام ١٩٣٨ إلى ٦٧ ٪ عام ١٩٥٤ .

ولا تقدم لنا هذه الأرقام سوى فكرة مختصرة عن الفوائد التي تجنيها الرأسمالية الفرنسية من سيطرتها الاستعماريّة ، واتساع

حركة النهب نظراً لأنّ صادرات المنتوجات المحلية من المستعمرات نحو بلدان أخرى غير فرنسة، تفيد ايضاً الاحتكارات الفرنسية أكبر الفوائد.

إن هذا التفاقم للطابع الاستعماري لتجارة البلدان المسْتَعْمَرَة الذي يتجلىّ، بصورة عامة، في تبادل المواد الاولية لقاء منتوجات مصنوعة، يتجلى كذلك في نوع البضائع التي تصدرها فرنسة نحو مستعمراتها. وابرز مثال على ذلك إنما يقدمه لنا التزايد الهائل في صادرات الكحول، التي تضاعفت أربعة أضعاف بالنسبة إلى الخمور والمشهيات، وتضاعفت ثمانية أضعاف بالنسبة إلى العرق، منذ الحرب العالمية الثانية (١).

ثانياً) وفي الوقت نفسه، فقد أصبحت النسبة بين أسعار البضائع الصادرة عن فرنسة وأسعار البضائع المصدرة إليها أكثر إضراراً أيضاً بالنسبة إلى البلدان المُسْتَعْمَرَة مما كانت عليه قبل الحرب.

---

(١) استيراد الكحول من بلاد ما وراء البحار. (افريقيا الغربية الفرنسية ـ الكامرون ـ التوجو ـ افريقيا الاستوائية الفرنسية ـ مدغسكر): بالأطنان.

عام	خمور ومشروبات	عرق ومشروبات
١٩٥١	٢٢٠٧٨	١٢٠٢
١٩٣٨	٨٥٥١٢	٩٦٧٥

ففي **الجزائر** ، كان الطن المستورد يساوي قبل الحرب ٢٫٣ مرة ، أكثر من الطن المُصَدَّر ، و٣٫٦ مرات أكثر منه في ١٩٥٣ .

وفي **مراكش** ، عام ١٩٣٨ ، كان الطن المستورد من فرنسة يساوي أربع مرات أكثر من الطن المُصَدَّر؛ وفي حقبة ١٩٤٩ - ١٩٥٤ ، أصبح يساوي ست مرات أكثر .

وفي **تونس** ، كان الطن المستورد يساوي ٣٫٤ مرات أكثر عام ١٩٣٨ و ٦٫٢ مرات أكثر ، بصورة وسطية ، في الاعوام ١٩٤٩ - ١٩٥٣ .

وهذا التطور في النسبة بين متوسّط سعر الطن المستورد والطن المصدر يبيّن ، ضمن بعض الحدود ، اتساع الشقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ، وذلك ضد مصلحة السكان المُسْتَعْمَرين ؛ وهو يعبّر أيضاً ، وخصوصاً ، عن تزايد بروز الطابع الاستعماري للاقتصاد والتجارة في البلدان الخاضعة للرأسمالية الفرنسية (نظراً لأنّ الطن من المنتوجات المصنوعة يساوي أكثر من الطن من المنتوجات الخام) وكذلك فهو يعبرّ عن تزايد نهب الثروات المنجمية (نظراً لأن المعادن الخام ذات أوزان أضخم بكثير ، واسعار ، يمنحها لها المستعمرون، أقل بكثير، إذا قورنت بالمنتوجات الزراعية) .

والتجارة مع المستعمرات تتيح ، من ناحية أخرى ،للشركات الرأسمالية أن تستثمر ليس فقط المستهلك المُسْتَعْمَر وإنما أيضاً المستهلك في فرنسة نفسها . والواقع أن امتلاكها لامبراطورية

استعمارية تمكّن تلك الشركات من فرض أسعار احتكارية في وجهتين، وذلك باستيفاء أسعار أرفع من الأسعار العالمية ، وذلك ليس فقط للبضائع المصدرة من فرنسة نحو المستعمرات ، وإنما أيضاً للبضائع الصادرة من المستعمرات نحو فرنسة !

ففي عام ١٩٥٣ ، مثلاً ، كانت التروستات الاستعمارية تبيع في السوق الفرنسية ، الباهرةَ الافريقيـة بنسبة ٢٤ إلى ٢٦ ٪ أرفع من سعرها العالمي ، والخشب بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ ٪ أرفع من سعره في الغولد كوست ونيجيريا ؛ وكان زيت النخيل يُباع بـ ١١٠ فرنكات الكيلو بدلاً من ٧٥ فرنكا في الكونغو البلجيكي وفي مالقّا ، وكان كيلو الفستق العبيد المقشور يباع بـ ٥٤،٣٠ فرنك في « كاولاك » على حين كان من الميسور الحصول عليه بـ ٣٨ ف من الهند . وفي عام ١٩٥٤ ، كان النيكل الكاليدوني يباع في فرنسة بـ ٧٧٥ فرنكاً الكيلو ، في حين كان السعر العالمي هو ٤٦٣ فرنكاً .

ومن الناحية المعاكسة ، تعترف احدى مجـلات الاستعمار الفرنسي بأن

« المستهلكين في البلدان المُسْتَعْمَرة كانوا يتلقون عام ١٩٥٣ ، ما يبلغ ٨٠ ٪ من مستورداتهم بأسعار أكثر ارتفاعاً بـ ٢٠ الى ٥٠ ٪ ، واحياناً أكثر أيضاً ، من الاسعار التي كانوا يحصلون عليها لو أتيح لهم أن يستوردوا بضائعهم من بلد آخر غير فرنسة » ، وبالتالي اعترفت بأن تكاليف المعيشة في افريقيا هي أرفع بضعفين مما هي

في فرنسة . (١)

ب – بؤس السكان واستثمارهم المفرط

لقد زادت أشكال النهب والاستثمار هذه كلها من تفاقم بؤس الشعوب المُسْتَعْمَرة .

الشروط العامة للحياة : التربية ، والصحة ، والسكن .

إن توجيه الميزانيات العامة نحو تحضير الحرب وإثراء الاحتكارات ، قد حرم مجموع السكان الوطنيين من المدارس والمستشفيات والمساكن الضرورية .

في عام ١٩٥٤ ، كانت المدارس الابتدائية في الجزائر تستطيع ان تقبل فقط ٤٦٠٠٠٠ تلميذ على حين أنّ ٢٢٠٠٠٠٠ تلميذ كانوا في سن الدراسة . (٢) ولكن هذه المدارس يرتادها بصورة خاصة الأولاد غير المسلمين: لقد كان ثمة عام ١٩٥٣ أقلّ من ١٢ ٪ من الأولاد المسلمين ، يرتادون المدارس . هذا والدولة الفرنسية تعتبر الجزائر جزءاً من فرنسة ! وفي مراكش لم يُسَجَّل في المدارس سوى ١٠ ٪ من الأولاد .

وبالنسبة إلى مجموع افريقيا السوداء، حسب الأرقام الرسمية ، نرى أنّ معدل التعليم هو ١٨ ٪ ، لسكان يبلغ عددهم ٢٩

---

(١) « الاسواق الاستعمارية » ٢٧ نيسان ١٩٥٣ .

(٢) الجزائر المعاصرة – مؤلف أصدره في آب ١٩٥٤ الحاكم العام للجزائر . ص ١٦٦ – ١٦٧

مليوناً . (١) ولكن الأمر لا يتعلق هنا سوى بمعدل يخفي حقيقة هي أكثر انطواء على المأساة ، ذلك لأنّ معدل التعليم هو أضعف في المناطق الأكثر ازدحاماً بالسكان ؛ وهذا المعدل يبلغ ٧,٦ ٪ بالنسبة إلى الـ ١٧ مليوناً من سكان افريقيا الغربية الفرنسية ، وهو بنسبة ٤,٧ ٪ عند الـ ٢٣٨٠٠٠٠ ساكن من سكان التشاد(٢) وبعبارة أخرى ، نقول إنه بالنسبة الى ٦٦ ٪ من سكان البلدان التي تستعمرها فرنسا ، ثمة ٦ أولاد من أصل كل ١٠٠ ولد ، يذهبون إلى المدرسة . وكذلك يبدو هذا الرقم أعلى من الرقم

(١) مجموع بلدان ما وراء البحار .

افريقيا الغربية الفرنسية	السكان ١٧،٠٠٠،٠٠٠	معدل التعليم ٧،٦ ٪
التوجو	١٠٠٠ ٠٠٠	٢٩،٦
الكامرون	٣٠٠٠ ٠٠٠	٣١،٩
افريقيا الاستوائية الفرنسية	٤٠٠٠ ٠٠٠	١٧،٧
مدغسكر	٤٠٠٠ ٠٠٠	٤١،٣
الصومال	٦٠ ٠٠٠	١٧،٤
المجموع	٢٩٠٦٠٠٠٠	١٨،٢

(المصدر : المشروع الثاني لتجهيزات ما وراء البحار)

(٢) افريقيا الاستوائية الفرنسية (اول كانون الثاني ١٩٥٥ — ارقام رسمية نشرت في مجلة « الاسواق الاستعمارية » ٢ تموز ١٩٥٥) .

		٪
الكونغو الاوسط	٧٠٠ ٠٠٠	٥٥,٧
الغابون	٣٩٠ ٠٠٠	٤٧,٧
اوبانغي شاري	١٠٦٠ ٠٠٠	١٤,٢
التشاد	٢٣٨٠ ٠٠٠	٤,٧

الحقيقي . (١)

وخارج قضائيْ الجزائر ووهران ، حيث يتمركز السكان الذين هم من أصل أوروبي ، يوجد في الجزائر طبيب واحد لكل ١٠٠٠٠ شخص من السكان ، وطبيب واحد لكل ٢٠٠٠٠ في بعض الأقضية ، وواحد لكل ٣٠٠٠٠ في أقاليم الجنوب . وفي مراكش نجد النسبة هي : طبيب واحد لكل ٤٥٠٠٠ شخص في مجموع البلاد ، وطبيب واحد لكل ١٢٠٠٠٠ شخص من السكان في منطقة «البلاد». وفي الكامرون ثمة طبيب واحد لكل ٣٠٠٠٠ ؛ وفي افريقيا الاستوائيـــة الفرنسية ، هناك طبيب واحد لكل ٣٦٠٠٠ شخص . وفي غينيا طبيب واحد لكل ٥٠٠٠٠ شخص

ولهذا السبب فنسبة الوفيـات في المستعمرات الفرنسية نسبة تثير الرعب . فعلى حين يموت في الجزائر ٥٤ ولداً من أصل أوروبي لكل ١٠٠٠ شخص ، نرى أنّ نسبة الوفيات تبلـغ ١٨١ ولداً مسلماً ، يعني أنها أكثر بأربعة أضعاف . (٢)

وفي تونس ، يموت ، مقابل ٥٩ طفلاً أوروبيـاً من كل الف

---

(١) حسب قول ماري أندريه دي ساكريكور ، ثمة في ست مستعمرات من أصل ثماني مستعمرات في افريقيا ، ثلاثة اولاد من أصل كل ماية ولد ، وبنت واحدة من كل ماية بنت ، يتلقون ثقافة مدرسية .

(٢) نشرة الاحصاءات العامة ـ كانون الثاني ـ شباط ١٩٥٤ ، وهـــذه النشرة نفسها تشير (كانون الثاني ١٩٥٥) إلى نسبة للوفيات تبلغ ٤٨ لـــكل ألف أوروبي و ١٥٥ بالألف ، بين السكان المسلمين .

طفل ، دون العام من اعمارهم ، و١٩٣ طفلاً تونسياً (١) ولكن الأشخاص كبار السن هم ايضاً ضحايا لنقص المستشفيات .

كتب الدكتور بريسّونيير ، مقرر ميزانية الصحة لعام ١٩٥٤ في المجلس الجزائري :

في هذه الأشهر العشرة الأخيرة ، كان المعدل الشهري للسلولين الذين يطلبون موضعاً في مصح الاستاذ «ليفي-فالانسي» (مستشفى مدينة الجزائر) كان حوالي ١٢٠ ، على حين ان حوالي ثلاثين موضعاً فقط منحت لهم . وبعبارة اخرى فأن ٩٠ مسلولاً ، اتصلوا بهذا المستشفى وحده ، ظلوا دون عناية طوال اشهر . وغالباً ما يحدث أن يسقط هؤلاء البؤساء في الطرقات ، وكثير منهم يموتون بعد أيام معدودات .

والحالة في افريقيا السوداء أسوأ ايضاً . وحسب الأرقام التى قدّمها «ساكروكور» ، نرى أنّ نسبة الوفيات بين الأطفال تبلغ ٦٠ ٪ في الأقاليم الريفية من افريقيا الغربية (٢)

إن نقص الأموال المخصصة للبناء ، وتزايد السكان قد زادا من خطورة الأوضاع فيما يتعلق بشروط السكن. وحسب الأحصاءات الرسمية ، هناك بالنسبة الى ٣٣ مدينة تونسية ، من أصل كل ١٠٠ منزل ، ٦٥ منزلاً « مزدحمة ازدحاماً مفرطاً » و ١٧ منها تعتبرها الاحصاءات الرسمية بمثابة « غير كافية الفسحة » ، و ١٣ منها تُعتبر

---

(١) هذه هي الأرقام المعروفة لعام ١٩٤٨ ؛ أما ارقام عام ١٩٤٩ فهي ٥١ في الألف للاوروبيين ١٩٠ في الألف للمسلمين .

(٢) « الوضع البشري في افريقيا » - باريس ، ١٩٥٣ ، ص ١٢٨ .

« كافية » ، و ٥ فقط منها «واسعة» ، وعلى عمّال شركة الفوسفات في صفاقس ، وهي الشركة ذات الثروات الهائلة ، أن يبنوا بأنفسهم الأكواخ التي يسكنونها ، وذلك بمعدّل غرفة واحدة لكل عشرة اشخاص . وفي جميع المناطق التي يتم تصنيعها ، يتكدّس الشّغيلة في اكواخ خشبية قذرة تفتقر الى الشروط الصحية ! ونرى المنظر نفسه في دكار ، والمارتينيك وفي افريقيا الشمالية ، حيث تُشيد مدن هائلة من الصفائح . وإليك صورة إحداها ، قائمة عند مدخل كازابلانكا كما يصفها مراسل صحيفة باريسية :

انها « درب باشكو » ، وهي مدينة من التنك تشبه كثيراً من المدن التنكية الأخرى ، وهي عبارة عن تجمّع قذر من « البراكات » ، يعني الأكواخ الضيقة المبنية من صناديق الخشب والتنك المستخدم في الشحن ، ومن قطع الصفائح الصدئة والكرتون المزفت ؛ وهذا التمركز الضخم لعدة مئات من آلاف الاشخاص ، يفتقر الى الكهرباء ، والمجاري ، بل ليست هناك حفر لجمع الأقذار .. وفي فصل الأمطار ، يتحول هذا الركام من المنازل العفنة الرثة المتداعية ، الى مستنقع تطفو على سطحه الأقذار ، أما في الصيف فان اقل شرارة تتطاير مع الريح ، تحوّل احياء بكاملها الى رماد . (١)

إن « مدينة التنك » هي المساكن المعتادة للشغيلة المراكشيين في المدن . ففي مدينة « الدار البيضاء » ، ثمة ٢٠٠٠٠٠ شخص

---

(١) ر. لامبوت ــ صحيفة اومانيتي L'Humanité ١٠ ايلول ١٩٥٣ .

يعيشون في تلك المساكن الحقيرة المميتة . ولكـــن الاستعمار الفرنسي لم يحرم فقط الشعوبَ المستعمَرة من المدارس والمستشفيات والأطباء والمساكن، بل إنه نهب السكان واستثمر، بصورة اكثر قسوة ايضاً، صغار الفلاحين المنتجين ، الذين يشتري منهم محاصيلهم بأسعار بخسة يفرضها فرضاً ، واستثمر ايضاً العمّال، الذين يشتري منهم قوة عملهم .

نهب صغار الفلاحين المنتجين واستثمارهم

●

إن البؤس الذي يعيش فيه فلاحو افريقية الشمالية الذين طُرِدوا من أراضيهم الخصبة، وأجبروا على زراعة أفقر الأراضي هو بؤس معروف . ففي الجزائر ، نرى أنّ الأراضي الجيّدة قد احتكرها المستعمرون منذ زمن طويل ، وبخاصة الشركات الاستعمارية (١) . ولقد استمر التمركز ايضاً منذ الحرب على حساب الملاكين المسلمين وصغار الملاكين الذين هم من اصل اوروبي . (٢) إن المساحة الوَسَطية للملكية « أوروبية » وَسَطية ارتفعت من ٨٩،٦ هكتاراً عام ١٩٢٩ ، إلى ١٢٤،٨ هكتاراً

---

(١) انظر ـ ر. باربيه ـ «مشكلة الأراضي في الجزائر» . في مجلة «الاقتصاد والسياسة .» نوفمبر ـ ١٩٥٥ ـ (إن المساحة الاجمالية للملكيات الأوروبية قد ارتفع من ١٦٨١٧٨٤ هكتاراً عام ١٩٠٠ إلى ٢٧٠٣٠٠٠ عام ١٩٥٠)

(٢) في عام ١٩٤٠ ، كان ستة آلاف ملاك كبير يملك الواحد منهم أكثر من ١٠٠ هكتاراً ، يملكون اكثر من ٨٠ ٪ من أراضي المستعمرات الأوروبية ، و ١٩٠٠٠ ملاك يتقاسمون الـ ٢٠ ٪ الباقية .

عام ١٩٥٢ . وعلى العكس ، فإن المساحة الوَسَطية للمُلكيّات الإسلامية قد هبطت من ١٤,٤ هكتاراً عام ١٩٤٠ إلى ١٣,١ هكتاراً عام ١٩٥٠ (١)

ولكن هذا ليس سوى مُعَدّل وَسَطي ؛ فإن الأغلبية الساحقة من الفلاحين المسلمين لا يملكون أرضاً كافية لتأمين قوتهم. وهذه حالة أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ فلاّح من اصل ٥٤٣٤٥٠ فلاحاً مسلماً شملهم الاحصاء عام ١٩٥٠. ولقد أشار تقرير أحد المهندسين الزراعيين ، في مؤتمر الهيئات الاجتماعية في الجزائر عام ١٩٥٤ أن الاسرة النموذجية المسلمة المؤلفة من ستة اشخاص يصيبها مبلغ ١٢٠٠٠ فرنك في الشهر ، وهذا يعني ٢٠٠٠ فرنك لكل شخص . ويجب ايضاً أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الأزمات الاقتصادية التي تعمد الاحتكارات الرأسمالية لتحميل نتائجها كلها ، واعبائها كلها ، للفلاحين المسلمين . ففي نهاية عام ١٩٥١ مثلاً ، تلقّى الفلاحون المسلمون الجزائريون ٢٠٠٠ فرنك ثمناً لكل قنطار من الزيتون وكانوا في العام السابق يبيعونه بسعر ٥٠٠٠ فرنك القنطار .

ولقد اتخذت اهم تدابير النهب والاغتصاب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في افريقيا السوداء . فمن عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٣، استولت الشركات الاستعمارية على مليوني هكتار من الغابات . وفي السنغال نالت ثلاث شركات ، وحدها ، ٩٠ الف هكتار من أراضي الامتيازات الزراعية .

وفي افريقيا الاستوائية الفرنسية ، ارتفعت مساحة الغابات

---

(١) المرجع المذكور في الصفحة السابقة .

المقطوعة ، والممنوحة للمستعمرين ، من ٩٤٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٤٥ ، إلى ١٨٧٥٠٠٠٠ عام ١٩٥٣ . (١)

وفي الكامرون مُنِح مليونا هكتار في مدّة ثلاثة أعوام .

وتتراوح المساحة المُنتزعة من الافريقيين في المناطق الحرجية التي يسهل الوصول اليها ، في شاطىء العاج ، وبعض نواحي الكمرون والكونغو الأوسط ، بين ٤٥ و ٧٥ ٪ من مساحة البلاد كلها . وفي دائرة من دوائر شاطيء العاج تبلغ تلك النسبة ٨٢ ٪ .

وعلى طول الخط الحديدي للكونغو الأوسط ، نرى ان المستعمرين قد احتلوا جميع المساحات الموجودة . (٢)

وليس من الممكن إحصاء عمليات الطرد من الاراضي والاملاك وحالات العسف والجور؛ ولقد ولّدت هذه الحالات وتلك العمليات حركة ثورية قمعها المستعمرون بوحشية فظيعة (٣).

---

(١) « نشرة المفوضية العليا في افريقيا الاستوائية الفرنسية .»

(٢) تقول « نشرة الحاكم العام لافريقيا الاستوائية الفرنسية » الصادرة في نهاية ١٩٤٨ ، « في المايومبي ، حيث نال المستعمرون ٩٩١٠٠ هكتار، احتلت جميع المساحات القائمة على طول الخط الحديدي ، وكذلك المنطقة الواقعة بين اللواميه والكابيندا (من الخط الحديدي عند الحدود الجنوبية سوف تمنح ايضاً بكاملها عن قريب . »

ونظراً لأن مساحة الأراضي الممنوحة قد زادت بمقدار النصف منذ ذلك الحين، فان الخطط المبينة في « نشرة الحاكم العام » قد تحققت بالتأكيد.

(٣) واليك بعض الامثلة المنقولة عن « الجريدة الرسمية لافريقيا الغربية الفرنسية » في كوتونو ـ تصريح السيد هازوم (J. O. A. O. F , p 1446 , 1950).

« طردت السلطات ، في داهومي ، السكان الأصليين ، وذلك لكي

إن الشركات الاستعمارية ، قد نزعت على هذا النحو ملكية

تبيع أراضيهم لغرباء أوروبيين أو لشركات تجارية تتمركز هناك.. وهي أراض تتراوح مساحتها بين الأربعمئة هكتار والمئتين .

«منذ أربع سنوات... ومن أجل بناء مطار من الفئة (ب) في ضواحي كوتونو ، حصدت غابات النخيل ، وهي المصدر الوحيد لثروتنا — ولقد أجبر الأهالي عندنا للقبول بتعويض رمزي قدره ٥٠ سنتيم عن كل نخلة مقطوعة ، وبعد تدمير مزارع النخيل هذه ، أوقف المستعمرون أعمال سكان البلاد جميعاً ، واجبروهم على الذهاب لتشييد مطار لوميه . »

في الغابون :

«إن طرد الأهالي الملاكين من الأراضي الشاسعة عند مصب الغابون حيث بنيت «ليبرفيل» ، قد أثارت احتجاجات كثيرة من قبل الاهالي من عشيرة «بونجويه» وبخاصة احتجاجات الاميرين فيلكس ، وبير ، وهما من سلالة الملوك القدماء لمصب نهر الغابون .

وفي الاقتراح رقم ٧٤٣ (عام ١٩٤٨) ، يتحدث السيد «انجيليه» — وكان يومئذ مستشاراً للجمهورية ، عن طرد بعض الجماعات من سكان البلاد الأصليين واجلائهم عن المصب الواسع لنهر الغابون ، وترحيلهم عن قراهم الواقعة خارج المساحات التي تخلي عنها السكان للادارة الفرنسية بموجب معاهدات ٨ آذار ١٨٤٢ و ٢٤ تشرين الاول ١٨٨٣، وذلك لمنحها لأوروبيين ولغرباء .

وإليك مختارات من رسالة للسيد أدنديه رابونتشومو ، الأمير فيلكس ، زعيم جماعة الغلاس (ليبرفيل) الوطنية ، وممثل خلفاء ملوك دنيس وغلاس (ملوك مصب الغابون) ، والرسالة مؤرخة ، ٦ كانون الاول ١٩٤٩ :

«نحن نحتج باستمرار.. لقد انتزعت منا أموالنا العقارية . إن شركة ال (S.H.O.) التي يديرها السيد دوران — ريفيل ، تملك (ولا أدري . في أية ظروف تم لها ذلك) أراضي شاسعة في الأطراف الريفية لليبرفيل وقرية روفوجن ، وفي بلادنا في غلاس ، يزعم المستعمرون أنهم اشتروا هذه الاراضي منذ عام ١٩٢٢ ؛ ومن الذي قام بطرد ملاكي هذه القرى ؟ الادارة الفرنسية نفسها، ولا أخبركم هنا شيء جديد . إن تدابير

السكان المحليين ، مندفعة إلى نهب الأرض وتخريب انتاجيتها ، مع نهبها بأكبر قدر من اللامبالاة المثيرة ، مزروعات السكان . (١)

كهذه تؤدي الى تسعير النقمة العامة . وأنا مخول تماماً بأن أصرخ معلناً هذا الأمر بصوت داو . »

(١) أورد السيد تشيشيل ، المستشار الممثل للكونغو الاوسط، والمستشار الأعلى في شؤون افريقيا الاستوائية الفرنسية ، الوقائع التالية اثناء الدورة العادية للمجلس الأعلى لافريقيا الاستوائية الفرنسية عام ١٩٤٩ :

« ان بلدة بانغا ، وأرض بانغا ، عند الكيلومتر ٦٦ ، قد انتزع ملكيتها السيد داريب، وجردها من مزروعاتها المعيشية ، بما فيها النخيل وغيره من الاشجار المثمرة . ولقد قدر السكان الخسارة التي تكبدوها في أموالهم بحاصل تقريبي قدره ٣٠٠٠٠٠ فرنك لم يتلقوا منها سوى ١/١٠٠ ، يعني ٣٠٠٠ فرنك (ثلاثة آلاف فرنك) وذلك تعويضاً لهم عن خسارتهم ، ومع بعض التحفظات .

وبالاضافة إلى ذلك فمن المؤكد أيضاً أن هذه القرية الواسعة سرعان ماسوف تتلاشى ، ذلك لأون مجاورتها للمؤسسات الآلية للصناعة يبدو أنها اصبحت لا تحتمل . وهذا منظر محزن ، يقطع نياط القلوب ، حين نتذكر غابة مايومبي التي كانت ممتدة بكل اتساعها الشاسع والناشرة ثرواتها اللامتناهية على جميع الناس الطيبين العاملين .

هناك قانون استعماري يفرضه القوي على الضعفاء المساكين ليطردهم من أراضيهم ويجردهم من ملكيتهم .

إن غابات النخيل المساة «روميوالي مبوكو» قد عاثت فيها أيضاً يد التخريب والتدمير وذلك باجتثاث ٣٣٦ (ثلاثمئة وست وثلاثين نخلة) اقتلعها أصحاب مشروع «تابي» ، على رغم الاحتجاجات العنيفة التي قدمها زعيم البلاد ماكاسو مالويسي .

إن مزرعة الموز الواقعة قرب المشروع المذكور آنفاً والتي كان يملكها المرحوم «دومينيك بوفو» ــ وورثته موجودون حالياً في ديسو بصورة

كتب الأب بوغاندا ، نائب الأوبانغي شاري (١) :

« إن زراعة القطن هي إجبارية في أوبانغي – شاري، والذي يحاول أن يمتنع عن زراعته يتعرض لأفظع الأخطار . إذ يحكم بالسجن شهرين او ثلاثة اشهر، ويدفع غرامة تتراوح بين ألف وأربعة آلاف فرنك ، وذلك بتهمة اهمال الزراعة .. ويرسل أفراد الميليشيا الى القرى لارغام الأهالي على زراعة القطن وهذا ما يقدم للميليشيا مناسبة صالحة للسرقة والنهب والاغتصاب ، وفرض الغرامات وجميع هذه الأعمال يحميها ويشجعها موظفو المستعمرات الاداريون . ومن هو الذي يستغل هذا القطن ؟ نظرياً ، المنتج هو الذي يقوم بذلك . ولكن الأوبانغيين يعلمون حق العلم ان المحاصيل الأولى من القطن قد دفع ثمنها بوصولات لتسديد الضرائب . فواضح – اذن – أن زراعة القطن قد فرضت بالقوة وتبقى إجبارية وذلك لأنها تسمح للافريقي بأن يسدد الضريبة السنوية المساة « ضريبة شخصية » التي يدفعها للادارة الاستعمارية .

مؤقتة – قد اصيبت بخسائر وأضرار هائلة بعد أن شقت فيها طرقات لمرور الكرات الخشبية، وذلك باقتلاع جميع الأشجار كالموز والكولا الخ..
وأخيراً فان شركة «A. E» لا تعامل الجماعات الوطنية المحلية بتعقل أكثر . فهي لا تسمح لهؤلاء بالعودة الى احتلال أراضيهم القديمة بعد قطعها الأشجار ، ومواضع مزروعاتهم القديمة التي أتلفها واجتاحتها فرق الورشات العاملة في الاستثمار الحرجي (مختار من A.E.F الجديدة رقم ٢١١ نوفمبر ١٩٤٨)

(١) L'observateur – ١٢ نوفمبر ١٩٥٣ .

وهكذا استولت بعض الشركات على إقطاعات هائلة المساحة « فشركة الاقطان الاستوائية الفرنسية » (الكوتونفران) تسيطر، بصورة إجمالية، على انتاج ٢٢٠٠٠٠ هكتار مزروعة كل عام بالقطن، من قبل ٤٧٠٠٠٠ فلاح في التشاد؛ والشركة الفرنسية للأقطان الافريقية (لوتوناف) تسيطر على ٣/٤ انتاج اوبانغي، فهي تستثمر على هذا النحو ١٢٠٠٠٠ هكتار من الأراضي، و ٢٥٥٠٠٠ فلاح، أما الباقي من السكان فتتقاسمه شركتان أخريان (١). ولكن نظراً لأن المزارعين يطبقون طرائق الدورات الزراعية (كل ثلاث سنوات) فإن الاراضي التي تُستَخدَم للقطن تساوي خمسة أضعاف او ستة أضعاف الاراضي التي يزرع فيها القطن فعلاً في كل عام (٢). فإقطاعة شركة « الكوتونفران » تمتد هكذا على ١١٠٠٠٠٠ هكتار، وإقطاعه « الكوتوناف » تمتد على ٦٠٠٠٠٠ هكتار.

ولكن إنقاص مقدار مزروعات المواد الغذائية بنسبة كبرى حتى ان « المشروع الثاني للتجهيز » اضطر لتخصيص مبالغ مهمة لزيادة انتاج المواد الغذائية المحلية، ذلك لان الحالة أصبحت

---

(١) انتاج افريقيا الاستوائية الفرنسية عام ١٩٥٤ – ١٩٥٥ (أطنان من القطن ـ الألياف)

المجموع : ٣٥٦٤٠ منها ٢١٧٤٠ لكوتونفران، ١٠٤٠٠ لكوتوناف، ١٨٠٠ لكوتونا، ١٦٥٠ كوتوبانغي، (الاسواق الاستعمارية، ٢٢ تموز ١٩٥٥)

(٢) انظر « الاسواق الاستعمارية » ٢ تموز ١٩٥٥.

من الخطورة بحيث انها اثرت في نمو الصناعات المنجمية بسبب عدم كفاية وسائل المعيشة وارتفاع أسعارها . ولقد تضاعف ثمن الخضار والثمار بنسبة ٦٠ ضعفاً في عام ١٩٥٣ بالنسبة الى ما كان عليه عام ١٩١٨ ، اما سعر منتجات الالبان فتضاعفت بنسبة ٥٢ مرة .

فالشركات الرأسمالية تحاول الآن إذن – طبعاً على حساب الدولة الفرنسية ،والشعوب المُسْتَعمَرَة – ان تضع حداً لارتفاع الاسعار في الاسواق المحلية لحفظ سعر قوة العمل في ادنى مستوى ممكن .

ونتساءل الآن عن الظروف التي يشتغل وسطها صغار المنتجين الوطنيين للشركات الرأسمالية . فما هي هذه الظروف ؟

كان هؤلاء ، عامي ١٩٥٤ – ١٩٥٥ ، ينالون ثمن كيلو القطن المحلوج (مع العلم بأن المردود الوسطي للفلاح هو ٣٠٠ كيلو من القطن المحلوج في الهكتار : ٢٧٥ كيلو غراماً في أوبانغي و ٣٢٠ كيلو في التشاد) اقول ينال الفلاح ثمن الكيلو ٢٠ الى ٢٤ فرنكاً وحسب نوع القطن ، نال منتجو القطن في افريقيا الاستوائية ٦٥٠٠ فرنكاً افريقياً عن ١١٠ يوماً من ايام العمل (١) ، وهذا ما يعادل ٥٤ فرنكاً فرنسياً ، او اكثر قليلاً من ١٠٠ فرنك فرنسي في اليوم .

والمعروف ان قطع الارض المزروعة تبلغ مساحة كل منها بين ٤٠ و ٥٠ آراً . اذن فقد تلقى كل منتج لعام ١٩٥٤ – ١٩٥٥ مبلغاً يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٣٢٥٠ فرنكاً افريقياً . فاذا كانت لديه امرأة وولدان صغيران ، كان عليه دفع ٩٠٠ فرنك بمثابة

«ضريبة شخصية » ٤٠٠ فرنك للشخص البالغ) ؛ وهكذا يبقى لديه بين ٢٠٠٠ و ٢٣٠٠ فرنك ، وهذا يعني دخــلًا يتراوح بين ٥٠٠ و ٥٧٥ فرنكاً (او مقدار ١٠٠٠ ف فرنسية للشخص في العام) وهذا مع افتراضنا ان « الشرعية » احتُرِمَتْ ولم يدفع الفلاح الضريبة إلا مرة واحدة ..

«ولكنني- هكذا يقول الأب بوغاندا - أضع تحت تصرف القارىء اسماء سكان اقليم الموباي، الذين ارغموا بالتهديد بالسجن، على ان يدفعوا الضريبة لعام ١٩٥٣ مرتين واحياناً ثلاث مرات، والعام لم ينته بعد ..»

«ان الأمهات اللواتي للواحدة منهن اكثر من ولدين معفيات رسمياً من هذه الضريبة، ولكن بين يدي الآن لائحـــة بأسماء امهات للواحدة منهن عدد من الاطفال يتراوح بين الخمســـة والعشرة ، ورغم ذلك ارغمن، تحت ضغط التهديد بالسجن، على دفع هذه الضريبة / في بوكا مثلا . (١) »

وفي اثناء ذلك ، كانت شركات الاقطان الأربــع التي تتلقى مجموع انتاج افريقيا الاستوائية ، تبيع الكيــلو من القطن الليفي الذي كانت تشتريه الشركة (عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥)بـ ٦٠ الى ٧٢ فرنكاً افريقياً (ويلزم حوالي ٣ كيلوات من القطن المحـــلوج لصنع كيلو واحــداً من القطن الليفي) ، أقول كانت الشركات تبيع الكيلو بـ ٢٤٥ الى ٢٥٨ فرنكاً افريقياً ، في مرفأ التصــدير

---

(١) صحيفة « الاوبسرفاتور » - ١٢ نوفمبر ١٩٥٣

(اسعار نوفمبر ١٩٥٥) .

وكذلك في السنغال ، فإن مزارعي فستق العبيد قد استُغلوا واستثمروا اكثر مما كانوا يُستَغلون ويُستَثمَرون قبل الحرب . ففي عام ١٩٣٦، كان السنغالي يستطيع الحصول على ١١٦ كيلو من الرز ببيع ١٠٠ كيلو من فستق العبيد. أما في عام ١٩٥٥ فقد كان يستطيع الحصول فقط على ٦٢ كيلوغراماً، يعني اقل بمرتين تقريباً.

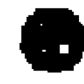
ثم إن عامي ١٩٥٤ - ١٩٥٥ كانا مؤاتيين نسبيـــاً لمنتجي القطن وفستق العبيد، الذين كانت حالتهم اثناء الاعوام ١٩٤٦ - ١٩٥١ (١) قد تدهورت. وهذا ما يجب ان لا نغفل عنه اذا اردنا ان نكون لأنفسنا فكرة إجمالية عن استثمار الاحتكارات الرأسمالية الفرنسيّة للعمّال الوطنيين ، وعن كميّـة القيمة التي انتزعتها من ايديهم هذه الاحتكارات التي عملت بالاضافة إلى ذلك على إلقاء عبء هبوط اسعار المواد الأوّلية الافريقية في السوق الرأسمالية (٢) على عاتق هؤلاء العمّال الوطنيين أيضاً .

---

(١) عام ١٩٤٩ — ١٩٥٠ كان منتج فستق العبيد يحصل على ٤٠ كيلو من الرز لقاء مئة كيلو من الفستق العبيد ، وكان يحصل منتج القطن على ١٢ ف . افريقياً لقاء كيلو من القطن ، وهذا ما كان يدر عليـه ، ١٠٠٠ فرنـكاً افريقياً ، لقاء عام كامل من العمل في ارضه .

(١) إن الكاكاو الذي كان يدفع ثمنه للمنتج بين آذار وأيار ١٩٥٤ ، ١٩٠ فرنكاً ، اصبح يدفع له ثمنه ٦٥ فرنكاً في آب ١٩٥٥ ، كما أن كيلو القهوة الذي كان يرتفع ثمنه إلى اكثر من ٢٠٠ فرنكاً عام ١٩٥٤ قد هبط عام ١٩٥٥ الى ١٠٠ فرنك .

استثمار العمــال



في المشروعات الصناعية الاستثمارية ، وبخاصــة في المناجم ، دفعت الشركات الرأسمالية الكبرى استثمار قوّة العمل إلى ماوراء الحدود التي تفرضها مقاومة العمّال الفرنسيين على الشركات . ففي شركة الفوسفات في صفاقس ، مثلاً ، ارتفعت المهمّة اليومية لكل فريق من العمّال ، من ٢٤ عربــة إلى ٤٨ عربة دون زيادة في الأجور . وحين لا يحقق عمــال المناجم مهمتهم المفروضة عليهم ، تنقص اجورهم بصورة متناسبة . ومن جهة أخرى ، فكلما سمح الرخص في اسعار اليد العاملة ، يفضل الرأسماليون العمل البشري على عمل الآلات . وتذكر الوثائق مثلاً ، مناجم « الجرادة » في مراكش، حيث يعمل ثمة اولاد بين الثانية عشرة والخامسة عشرة، وهم ينبطحون على بطونهم في سراديب ضيقة، ويدفعون الفحم بأيديهم ، مدّة ثماني ساعات في اليوم . إن شدة العمل ، ونقص التغذية وفقدان الشروط الصحية، تهدم صحة العمّال . والعامل المراكشي ، بصورة عامة ، حين يبلغ الخمسين من عمره ، يصبح شخصاً باليــاً

متهدماً ، ويكون كذلك قبل بلوغه هذا السن بزمن طويل ، في مناجم الرصاص في مراكش الشرقيـة ، او ان رئتيه بعد عشر سنوات من العمل ، تحترقان ، وعينيه يتأكلهما غبار المعادن.

وفي افريقيا السوداء ، نرى أن العمل الاجباري ، الذي حظره القانون الصادر في ١١ نيسان ١٩٤٦ ، قد أعيد استخدامه . ولقد صرّح كورنو ـ جانتيل ، المفوض السامي في أفريقيـا الغربية الفرنسيّة ، تعليقاً على هذا القانون ، عام ١٩٥١ ، صرّح بأنّـه يُشكّل اصلاحاً « ضعيف الأساس » ذلك لأن العمل الاجباري لا يمكن ان يعني « إجبـار العمّال على الخمول » . والحق انّ الغرفة النقابية للمناجم في افريقيـا الاستوائية الفرنسية (ايلول ١٩٥١) طالبت « بحفظ العمّال الضروريين بواسطة إصلاح المساكن والأبنية العامة وانّ تطبيق قانون العمل ، في المستقبل القريب » يجب ان لا يكون عقبة في وجه التقدم الاقتصادي . »

ونفهم معنى هـذا الكلام حـين نرى انّ شركة « مناجم أوبانغي » تتبجح بأنها اقامت في بربارانتي (أوبانغي) « مصنعاً ـ سجناً » يسجن فيه العمّال مدّة شهرين دون ان يكون لهم اي أي اتصال بالخارج (١) .

ولقد اقتضى الأمر نضالاً عنيفاً خاضه العمال الافريقيون حتى استطاعوا فرض قانون العمل ، في نهاية عام ١٩٥٢ .

ولنلق نظرة سريعة على الأجور :

---

(١) صحيفة Combat ـ ٢٧ ايلول ١٩٥١

في الجزائر ، رغم أن تكاليف المعيشة هي على مثل ارتفاعها في فرنسة ، فان الأجر الأدنى ، في مجموع المهن ، المضمون في الصناعة والتجارة ، هو ادنى بكثير منه في فرنسة: (١) فهو يتراوح بين ٧٤ و ٩١ فرنكاً في الساعة ، حسب المناطق ، بدلاً من ١٢٦ فرنكاً في باريس. ووفقاً لتحقيق أجري مع ٣٠٦٠٠٠ مشغيل من شغيلة الصناعة والتجارة ، كان ثمة ١٠٩٠٠٠ يكسبون اقلّ من ١٢٠٠٠ فرنك في الشهر ، عام ١٩٥٤ ، كما ان منهم ١٦١٠٠٠ ، اي اكثر من النصف ، يكسبون اقلّ من ١٦٠٠٠ ف. على حين ان الحدّ الأدنى الضروري لحياة الشغيل الأعزب ، قدّر ب ١٦٤٠٠ فرنك عام ١٩٥٢ ، من قبل اللجنة الجزائية لعقود العمل الجماعية .

وفي الزراعة ، تتراوح الاجور الرسمية ، تبعاً للأقاليم ، بين ٣١٧ فرنكاً و ٤٠٨ فرنكات في اليوم . ولكن ، في الواقع ، نرى أن الاجور كثيراً ما تبلغ ٢٥٠ و ٢٧٥ فرنكاً في اليوم فقط . وتدنّي الاجور الواقعية واضح تمام الوضوح بالنسبة الى ما قبل الحرب : وكان على العمال الزراعيين الجزائريين ، لكي يستطيعوا الحصول على الكمية نفسها من البضائع التي كانت تضمنها لهم اجورهم عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، ان يكسبوا مبلغاً يتراوح بين ٤٢٠ و ٧٠٠ فرنك ، وهذا يعني ، بصورة وسطية ، مبلغ ٥٠٠ ف في اليوم . إن المستعمرين الكبار في ميتيجا

---

(١) قرار ٢٠ تشرين الأول ١٩٥١

يستخدمون في كرومهم أولاداً ويدفعون لهم اجوراً تتراوح بين الـ ١٠٠ و ١٧٥ ف أجراً لنهار عمل يبدأ عند شروق الشمس ولا ينتهي إلا في الليل . ولا ينال العمال الزراعيون تعويضات عائلية، وهذه التعويضات هي على كل حال ، بالنسبة الى العمال الصناعيين والتجاريين ، أقل بمعدل النصف من تعويضات العمال الفرنسيين .

ويعطينا قطاف الالفا، الذي يعيل ١٠٠ ٠٠٠ جزائري اثناء اشهر الشتاء ، فكرة عن الدرجة التي يستطيع بلوغها الاستثمار الاستعماري . إن بعض الشركات التي حصلت من الدولة الفرنسية على احتكار قطاف الالفا من جبال الجزائر ـ تعهد بجمع هذه النبتة البرية ، الى عمال مسلمين كان يدفع لهم عام ١٩٥٢ مبلغ ٢٣٠ ف لكل مئة كيلو . بيد أنه يلزم ١١ ساعة من العمل بصورة وسطية ، لجمع ، ونقل ، وبيع مئة كيلو من الالفا . (١) إن جامعي الالفا يحصلون على أجرهم بمعدل ٢٠ ف للساعة ؛ ولكن عليهم لاتمام عملهم أن يشتروا حماراً أو جملاً وعليهم علفه . فإذا أخذنا بعين الاعتبار ثمن هذه الحيوانات وعلفها ، رأينا ان الأجر الحقيقي للعمّال هو ـ إذن ـ ادنى من ٢٠ ف في الساعة . وهذا الاستثمار المفرط هو مصدر الأرباح الضخمة التي تجنيها الشركات الرأسمالية . وفي عام ١٩٥١ ، كان يُدفع ثمن طن الالفا : ٢٣٠٠ فرنك الى الجامعين ، ويباع في السوق الانجليزية بمبلغ ٣٤٠٠٠ فرنك (٢) .

(١) تصريح الكولونيل لوهيرو في المجلس الجزائري في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٢ .

(٢) ر. فارجييه — « جذور الأزمة الجزائرية »
Cahiera internationaux, decembre, 1954 ;

وكذلك فأجور عمال الصناعة والتجارة في سائر بلدان افريقيا الشمالية هي أيضاً أقلّ منها في الجزائر .

ففي تونس حدّد قرار صادر في ١٦ آذار ١٩٥٤ الاجر الادنى بـ ٦٦ ف للساعة في مدن تونس ، وبيزرته وسوسة وصفاقس ، و بـ ٥١،٧٠ ف للمناطق الاخرى ، وهذا يعني بنصف الاجر الادنى ، في باريس ، على حين ان مستوى تكاليف المعيشة هو على مثل ارتفاعه في فرنسة .

ولكن هذا الاجر الادنى هو في الحقيقة ، بالنسبة الى كثير من العمال ، الاجر الاعلى . والواقع انه كثيراً ما يُعْقد عقد على « اجر اتفاقي » بين اصحاب العمل والعمال ، يكون ادنى من التعريفة القانونية . وفي رأس « بون » يجتمع أصحاب العمل ، كل صباح ، في ساحة القرية ولا يشغّلون سوى العمال الذين يرضون بأدنى الاجور . والمعدل الرسمي للأجور الزراعية ، رغم انه متدنٍّ جداً (بين ٢٧٤ و ٢٤٦ فرنكاً في اليوم) لا يراعى ابداً . (١)

وفي مراكش ، حُدِّد الاجر الادنى القانوني للساعة ، ابتداء من أول آذار ١٩٥٢ بـ ٤٧ ف ، في المنطقة الأولى ، و ٤٥،٥ ف في المنطقة الثانية ، و ٣٩،٤٠ ف في المنطقة الثالثة و ٣٨ ف في الرابعة (١) ، ويتراوح الاجر الشهري بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ ف

---

(١) تقرير السيد تيسران ـ ممثل الطبقات الوسطى في المجلس الاقتصادي . آذار ١٩٥٥

(٢) رفع القرار الصادر ق ٢٩ آذار ١٩٥٥ هذه الارقام بنسبة ١٠٪ ابتداء من أول نيسان ١٩٥٥ ، وهذا ما يشكل ٥٦،٩٠ ف للمنطقة الاولى و٤٦ ف للمنطقة الرابعة .

شهرياً للرجال، ٦٥٠٠ و ٨٠٠٠ فشهرياً للنساء . ولكن كثيراً من الاجور لا يتعدى الـ ٢٠٠ ف يومياً ، في المدن و ١٥٠ ف في الارياف .

وثمة نساء واولاد (يستخدمون ابتداء من التاسعة من أعمارهم) يكسبون اجراً يتراوح بين ٤٠ و ٧٠ ف في اليوم ، في حين ان سعر الخبز هو ٤٨ ف الكيلو ، والسكر ٩٤ف واللبن ٢٥ ف الليتر ، و كيلو اللحم الرديء يتراوح سعره بين ٤٠٠ و ٥٠٠ف. والكوخ الحقير في «مدينة الصفائح» يستأجر بـ١٠٠٠ ف شهرياً، إن لم يكن اكثر(١). وحين يدفع العامل المراكشي كراء منزله ، وثمن الوقيد لا يبقى لديه سوى بضعة آلاف من الفرنكات في العام لكسوة اسرته وإعالتها .

ولذلك فغذاء الأسرة المراكشية المسلمة يقتصر ، في الغالب ، على عدّة اقراص من الشوفان في اليوم .

وفي بلدان « ما وراء البحار » تهبط الأمور الى ادنى من هذا المستوى بكثير . ففي السنغال ، حيث ينال الشغيلة افضل

---

(١) إن الاراضي التي بنيت عليها « مدينة التنك » في درب بشكو ، عند أبواب الدار البيضاء ، هي ملك المستعمر فرنسي • وهذا الملاك يطلب مبلغ ٥٠٠٠ ف للسماح ببناء كوخ مساحته بضعة أمتار مربعة مكون من نفايات صناديق الشحن وقطع الحديد الصدئة والورق المقوى المزفت ؛ وبالاضافة الى ذلك ، يوجر الارض نفسها بـ ٢٥٠ف في الشهر • وعلى المستأجر المراكشي أن يدفع بالاضافة الى ذلك الى باني الكوخ مبلغ ٨٠٠ إلى ٢٠٠٠ فشهرياً.

(تقرير السيد لاموت ــ الاومانيتي L'humanité)

(١٠ أيلول ١٩٥٣)

الأجور في افريقيا السوداء ، نجد انّ الأجر الرسمي للساعة ، الذي هو ، من الناحية العملية التطبيقية ، الأجر الأعلى ، يتراوح (منذ بداية عام ١٩٥٤) ، وإثر زيادات كبيرة ناتجة عن نضال الشغيلة ، تتراوح بين ١٩ فرنكاً افريقياً ـ الفرنك الافريقي يساوي فرنكين فرنسيين) في أضأل المناطق اجوراً ، وبين ٢٨ فرنكاً في دكار للمهن غير الزراعيـــة ، وبين ١٨٫٠٨ ف ، و ٧٥ ، ٢٥ للشغيلة الزراعيين . بيـد ان كيلو الخبز كان يكلف ، في دكار ، في ايار ١٩٥٥ ، ٣٠ فرنكاً افريقياً ، وكيلو السمك الطازج ١٠٠ ف . ولحم الضـأن ٣١٨ ، والرز ٣٤ ف ، والصابون ٥٨ ف ، وليتر الزيت ٩١ ف ، والبيضة تكلف ١٣٫٥ ف . ولكن كما يبيّن هذا الجدول ، فإن العامل في دكار يظهر بمثابة شخص محظوظ بالنسبة الى شغيلة المدن الافريقيـة الأخرى وخصوصاً بالنسبة الى شغيلة منطقة «الادغال» حيث يهبط الأجر في الساعة ٥ فرنكات في الكونغو الأوسط ، يعني الى ١٠ فرنكات فرنسية ، في حين ان اسعار الخبز والسمك واللحم هناك هي اغلى منها في فرنسا ، وفي حين ان الكوخ الحقير الذي تغشاه العفونة يؤجر في الكمرون بـ ٢٠٠٠ فرنك فرنسي في الشهر . وعلى العامل في دكار ان يشتغل اكثر من ساعة ليستطيع الحصول على كيلو من الخبز ، وعليه ان يشتغل ٣ ١/٢ ساعات لقاء كيلو من السمك الطازج امّا في بانغي (افريقيا الاستوائية الفرنسية) فعليه ان يشتغل ٧ ساعات للحصول على كيلو من الخبز ، و ٢٠ ساعة لقاء كيلو من السمك الطازج ، امّا

الاجور الرسمية بالساعات

وبالفرنكات الافريقية ، في بلدان ما وراء البحار

عام ١٩٥٤ — ١٩٥٥

(قرار ١٠ كانون الاول ١٩٥٣)

	غير زراعية		زراعية	
	الحد الاعلى	الحد الادنى	الحد الاعلى	الحد الادنى
السنغال	٢٨و١	١٩و٧	٢٥و٧٥	١٨و٠٥
غينيا	٢١	١٦و٦	١٨و٥٥	١١
الكونغو الأوسط	١٧و٣	٥و٢	١٥	٥
التشاد	٨و٥	٦و٥	٧و٥	٥و٥
الاوبانغي	١١و٢٥	—	—	٥و٤
مدغسكر	٢٢	١٠	١٩	٩
التوغو	٢٠و٧٥	١١و٥	١٨	١٠

(قرار ٢٠ نيسان ١٩٥٥)

	زراعية وغير زراعية — معدل عام	
	الحد الاعلى	الحد الادنى
النيجر	١٥و٥ (قرار ٤/٩/٥٤)	١٠و٨
الكامرون	١٩ (قرار ٧/١٠/٥٤)	١٦

كاليدونيا الجديدة

« فرنكات افريقية » عام ١٩٥٥

العامل اليدوي العادي وفي المناجم ٢٥ ف الساعة .

البائعة ٥٠٠٠ ف شهرياً
البائع ٨٠٠٠ ف شهرياً

عمال الموانيء ٣٠ ف الساعة

العامل في منطقة الادغال فهو مرغم على العمل مدة ١١ ساعة لقاء الكمية نفسها من الخبز (كيلو واحد) ومدّة اسبوع لكي يحصل على كيلو واحد من السمك !.

وبالنسبة الى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، فإن ازدياد معدل استثمار قوّة العمل هو ازدياد هائل. ولقاء الكمية نفسها من العمل يستطيع عامل من مدغسكر ، مثلاً ، ان يحصل عام ١٩٤٤ ، على كمية من المنتوجات تتراوح بين ٤ مرات و ٩ مرات اقلّ مما كان يحصل عليه عام ١٩٣٨ .

القوّة الشرائية لساعة عمل لعامل في تاناناريف(١)

	خبز	لحم ضأن	صابون
١٩٣٨	١٥٠٠ غ	٩٢٥ غ	٩٨٠ غ
١٩٥٤	٣٠٠ غ	١٠٢	٢٦٠ غ

فالأجور الحقيقية للعمّال الوطنيين في البلدان المُستَعمَرة قد انخفضت ، إذن ، اكثر بكثير من انخفاض اجر العمّال الفرنسيين انفسهم .

---

١ المصدر : J.o de Madagasear , 23 Juillet 1938 , et statistique du Service d'information et de documentation de la France d'Outre - mer).

	الأجر بالساعة	ثمن الخبز (ف)	كيلو لحم	صابون
١٩٣٨	٥	٣,٣	٥,٤	٥,١
١٩٥٤	٢٢	٨٨	٢١٠	٨٥

ولكن هذه الأرقام لا تكشف مع ذلك ، إلاّ من بعيد جداً ، عن شمول البؤس وفظاعته ، ذلك لأنّ أغلبية الشغيلة ، حتّى في المدينة ، لا تعمل إلا في شطر من السنة . والعمّال الذين يجدون عملا طوال العام هم الشواذ وخصوصاً في « افريقيا السوداء » كتب النائب الأسقفي في دكار يقول : (١)

ان هؤلاء العمال المؤقتين الذين يؤلفون جمهوراً ينال الواحد منهم بين ٨ آلاف و ١٢٠٠٠ فرنك في الشهر ، يعانون جوراً فاضحاً مثيراً ، اذ انهم لا يتمكنون من الحصول على عمل مؤكد ، وحين يجدونه فانما يحصلون على اجر لا يقيهم المجاعة ، وحين نعلم ان احقر كوخ لا تتجاوز مساحته ٤ امتار مربعة يؤجر بـ ٣٥٠٠ ف في الشهر ، وأنه يجب ان يدفع ، في بعض المناطق ، ١٨٠٠ ف ، بمثابة ضرائب متوجبة على كل من تجاوز الـ ١٤ عاماً من العمر ، استطعنا الحكم على عجز هؤلاء العمال عن ان يعيشوا عيشة بشرية .

وفي القرى ، نرى أن البطالة الجزئية المزمنة هي القاعدة ؛

يقول تقرير اللجنة البرلمانية الموفدة الى **الجزائر** عام ١٩٥٥ :

في وهرانية ، ينال العامل الزراعي أجراً يومياً قدره ٣٦٠ فرنكاً يعيل بواسطته ، بصورة عامة ، سبعة اشخاص او ثمانية . وهو يعمل حوالي ١٥٠ يوماً في السنة ، ولكنه ايضاً – اذا وجد هذا المقدار من العمل – يكون محظوظاً بين جماهير المتعطلين

---

(١) صحيفة « فرنسة الكاثوليكية » ٢٦ شباط ١٩٥٤

الذين لا يحصى عددهم (١) .

وفي المارتينيك لا يستطيع العمال الـ ١٥٠٠٠ أو الـ ٢٠٠٠٠ المستخدمون في حقول قصب السكر أو مزارع الأناناس :

الحصول ، في أقصى الحدود إلا على خمسة أشهر أو ستة أشهر من العمل ؛ وهكذا إذا نقلنا هذه الارقام الى الصعيد العائلي ، وجدنا أن ثمة ٨٠٠٠٠ ألى ١٠٠٠٠٠ شخص ليس بين أيديهم ، بمثابة موارد سنوية ، سوى أجور كسبت خلال ٣٠٠ أو ١٥٠ يوماً من العمل (١) .

واليك وصفاً للظروف التي يعيش فيها هؤلاء الشغيلة بعد ثلاثمائة عام من الاستعمار الفرنسي ، وهذا الوصف ننقله عن صحيفة بورجوازية :

إن الكوخ المبني من جدران حقيرة والمغطى بقش القصب، يتألف من غرفتين مساحة كل منها ٤ امتار مربعة ، وأرضها من تراب مجبول وجدرانه مكسوة بالصحف القديمة .

في هذه الاطار يعيش ٨٠ ٪ من أهالي المارتينيك . ولكن منذ عشرين أو ثلاثين عاماً ، كان ساكن هذه الاكواخ هو مالكها ، وأهله هم الذين بنوها بأيديهم . ولكن ثمة اليوم ، في القرى وأحياء المدن الشعبية ، أكواخ قذرة من الخشب ، قائمة من غير تنسيق ولا انتظام ، تحت سقف من التنك المتموج وهي اكواخ لا راحة فيها ، ولا منافع ، ولا كهرباء ، ومع

---

(١) Le monde , 1r. Juillet 1955

(٢) Le Monde, 19 Janvier, 1954

ذلك فهي تؤجر بـ ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ ف شهرياً لكل كوخ ، وذلك بسبب الازمة الحـــادة في بيوت السكن . وفي بعض الاحيان يتكدس سبعة أو ثمانية أشخاص في مساحة قدرها ٦ أمتار مربعة ، ونفهم لماذا يصدف الشبان من أهل المارتينيك عن تأسيس عائلات جديدة .

واشعل مضيفنا سراجه وهو يتألف من دواة عتيقة ملأى بالبترول وقد أغمس فيها فتيل ينبعث منه ضوء يطمسه الدخان . ولاح لنا وجه الزنجي فتياً ، بشوشاً وفي وسط وجهه الاسود ، بسمة أسنانه البيض الناصعة . وراح يروي لنا بلهجته الزنجية العجماء قصة حياته الماضية ؛ قال :

ان لي من العمر سبعة وعشرين عاماً ، وما زلت اعزب . وانا اعمل في حقول القصب . ولقد عملت هذا الاسبوع مـــدة ثلاثة أيام في « التقبين » – الوزن بواسطة القبان – وكسبت ١٨٥٠ فرنك . وأنا أعيش هنا ؛ وأشار الى اثاث مؤلف مـن ألواح وصناديق مجمعة تجميعاً بشعاً . وهنا انام ، واشـــار الى الأرض ، فرأيت في الزاوية كومة من الخرق البالية .

ثم « حدثنا عن حالة العمال الآخرين ، في مزارع القصب ، خلال هذه الفترة « الجوفاء » قبل القطاف . وحدثنا عن ام لثلاثة أطفال كسبت ٨٠٠ فرنك طوال الاسبوع . كما حدثنا عن أحد اصدقائه ، وعمره ٥٣ عاماً ، دفع له المزارع المستعمر ٦٠٠ فرنك أجراً عن ثلاثة أيام قضاها عاملاً في الحقول (٢) »

(١) صحيفة « لى موند Le Moude » ١٩ كانون الأول ١٩٥٤

إن هذه الوقائع تعطينا فكرة عن بؤس الشغيلة الزراعيين الذين لا يجدون سوى عمل موسمي . وحتى هذا العمل الدوري يتمتع ببعض الانتظام ، وهناك ما هو اسوأ منه بكثير : فإن جماهير الطبقة الكادحة الزراعية التي طردها الاستعمار من اراضيها لا تجد أبداً ولو نهاراً واحداً من العمل. **وحسب ارقام وزارة الداخلية نفسها ، كان ثمة في الجزائر ، عام ١٩٥٥ ، ٨٥٠ ٠٠٠ متعطل عن العمل ، كلياً أو جزئياً ، من أصل السكان العاملين** الذين يبلغ عددهم ٢٣٠٠٠٠٠ شخصاً (١) . والواقع أن أكثر من مليون من عمال الارياف يظلون باستمرار متعطلين عن العمل (٢) ، ونحن نلامس هنا نطاق البؤس حيث العوز والاملاق يسودان بصورة مستمرة ، وحيث الرأسمالية الفرنسية تستطيع ان تستقي اليد العاملة التي تستحضرها الى فرنسة ، والجنود الذين تحتاج اليهم في جيشها . ولقد قدم لنا إحصاء أجري في الجزائر عام ١٩٤٤ ، على مليون اسرة من الاسر الريفية المعلومات التالية عن الحالة الاجتماعية للفلاحين (٣) :

	أسرة
ملاكون زراعيون لهم مداخيل «كافية»	١٥٠ ٠٠٠
مرابعون وخماسون (١)	١٥٠ ٠٠٠

---

(١) « لى موند » — ١ آب ١٩٥٥

(٢) ر. باربيه — المقال المذكور .

(٣) لويس شيفالييه ـ «مشكلة السكان في شمالي افريقيا»

(٤) نوع من الفلاحين المرابعين يقدمون للمالك الأربعة $\frac{٤}{٥}$ المحصول .

عمال أجراء ١٠٠ ٠٠٠

عمال كادحون زراعيون مُعْوِزون ٦٠٠ ٠٠٠

لقد كان هناك – إذن – في عام ١٩٤٤ ، ٦٠٠ ٠٠٠ عائلة من العائلات المتعطلة عن العمل ، والعائلات البائسة المعوزة. غير أن الحالة تدهورت وساءت ايضاً منذ ذلك التاريخ ، ذلك لأنّ المستعمرين قد مكننوا انتاجهم (يعني استخدموا الآلات في الانتاج) ، واصبحوا يستخدمون عدداً أقلّ ، من الشغيلة الزراعيين ؛ أما الصناعة الجزائرية فلم تفسح المجال ، خلال سبعة أعوام ، إلا لتشغيل ١٥٠٠٠ عامل جديد .

ونستطيع التقدير بأنه ، في عام ١٩٥٤ ، من اصل المليون والثلاثماية عائلة جزائرية التي تعيش من الزراعة وتربية المواشي ، ثمة ٨٠٠ ٠٠٠ عائلة ، الى ١٠٠٠ ٠٠٠ عائلة ، يجب ان تعتبر عائلات « محتاجة ، ومعوزة » ، حسب تصنيف ١٩٤٤ .

وهناك قسم من هذه العائلات يعيش على حساب الشغيلة الجزائريين الذين هاجروا ووجدوا عملًا في فرنسة . ولقد كتب السيد دى لافينيت في تقريره إلى المجلس الاقتصادي (١) :

ثمة مليون ونصف المليون من الاشخاص الذين بقوا في منازلهم بالجزائر وليس لهم ما يعيلهم سوى المال الذي يرسله اليهم اقرباؤهم في فرنسة .

لقد تلقوا في عام ١٩٥٤ ، ٣٥ ملياراً من الفرنكات؛ وهكذا عاشوا في تلك السنة بأقلّ من ألفي فرنك في الشهر لكل شخص:

(١) الجريدة الرسمية للمجلس الاقتصادي ، ٥ تموز ١٩٥٥ .

والنتيجة هي انه، في افريقيا الشمالية، هذه التي كانت في العهود القديمة أهراء لرومة ، ولكن التي طردت فيها الكرمة القمح ، نرى المجاعة منتشرة بصورة مزمنة ، والسكان الذين يعيشون خصوصاً على الحبوب ، كما يقول الاستاذ لويس شيفاليبيـــه ، لا يتصرّف الواحد منهم إلا بمئتي كيلو ، يغتذي بها ، بدلاً من ٢٥٠ كيلو عام ١٩٤٠ ، و ٤٠٠ كيلو عام ١٩٠٠ ، و ٥٠٠ كيلوعام ١٨٧٠ . (١)

ولقد تدنى قطيع الاغنام عندالفلاحين المسلمين من ٨٢١٨٠٠٠ رأس في السنين العشر التي سبقت عام ١٩١٤ الى ٣٨٣٧٠٠٠ بصورة وسطية خلال الاعوام العشرة الاخيرة .

فليس غريباً إذن أن يكون معدل ما يصيبه الفرد المسلم من الغذاء عام ١٩٤٣ حريرة (كالوري) ، وهذا غذاء أقلّ بكثير من المقدار الضروري للفرد وهو حوالي ٢٥٠٠ حريرة (كالوري) (٢)

ويوجد في ضواحي تونس حسب تقرير تيسّران ، ٢٠٠,٠٠٠ شخص يعيشون في « بؤس كامل مطلق » . ولقد بينت التحقيقات الرسمية في جنوبي البلاد التونسية ان معدل دخل الفرد المسلم في اليوم هو ٢٠ فرنك (٣)

---

(١) لويس — شيفاليبه — المشكلة الديموغرافية في افريقيا الشمالية .

(٢) أرقام ذكرها حاكم الجزائر السابق فيوليت ، في المجلس الوطني الفرنسي، في جلسة ٢٨ تموز ١٩٥٥ .

(٣) يعني حوالي ٢٠ قرشاً لبنانياً وسورياً ، و ٢٠ فلساً عراقياً .
(المعرب)

ويبلغ نقص التغذية في تلك البلاد حداً نكون معه حسب تقرير تيسّران - قد حققنا تقدماً لو توصلنا إلى تأمين وجبة واحدة لكل تونسي، في اليوم . وينتج عن هذا اضطرابات جماهيرية حقيقية سببها الجوع ، وآخرها حدث في شباط ١٩٥٥ : ففي يوم ٢٦ شباط ، اجتاح العاطلون عن العمل والجائعون من الفلاحين ، أسواق الحبوب في طبربا ، على بعد ٣٠ كيلو متراً من تونس ، واستولوا على أكياس الحبوب ، وفي هذا اليوم نفسه هاجم الجائعون ، في منطقة قريبة ، المخابز والأفران واستولوا على مافيها من خبز (١)

ولقد نشر أحد أطباء وادي « الداد » في جنوبي مراكش هذه الملاحظات التي تقشعر لهولها الأبدان :

إن الأطفال في هذه البلاد يأكلون التراب ! لماذا؟ أذلك من الفقر ، أو الجوع ، أم أنها عادة مجهولة المنشأ ؟ لا استطيع أن أقول شيئاً ! ولكن هذا الواقع ماثل هنا . إن الأطفال يأكلون التراب، ويصابون بالأمراض الخطيرة نفسها: فقر الدم ، وتضخم الطحال .

وبوصولنا إلى جماهير الفلاحين الذين حُرِموا من أرضهم كما حُرِموا من العمل والغذاء والسكن ، نبلغ الحدود النهائية للاستثمار والشقاء والاملاق ، وهي الدائرة الأخيرة من الجحيم الاستعماري .

(١) وهذا في الوقت الذي كانت فرنسا فيه تعاني « افراطاً في انتاج القمح » !

تفاقم الأزمة العامة للنظام الرأسمالي في العالم
وأزمة الاستعمار الفرنسي الخاصة من عام ١٩٤٧ الى ١٩٥٥



أ) تفاقم الأزمة العامة للنظام الرأسمالي :

إن المحاولات التي بذلها الاستعمار الأميركي « لانقاذ » الرأسمالية في البلدان التي كانت مهددة فيها بأعظم الأخطار، وتضييق « الحلف المقدس » الذي عقده الرأسمال الكبير ضد الشعوب، والذي كان مشروع مارشال، وحلف الاطلسي، والحلف التركي العراقي الباكستاني، الخ. تعبيراً عنه، أقول إن تلك المحاولات قد باءت بسلسلة من الاخفاقات المدوية التي بلغ من خطورتها أن التفاقم الجديد للأزمة العامة للرأسمالية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية لم تخفف منه المساعدة التي جاء بها القادة الأميركيون للرأسماليين وكبار الملاكين العقاريين المهددين، بل إن الأزمة تفاقمت، على العكس، في السنوات التالية. والواقع أن المعسكر الديمقراطي والاشتراكي، لم تزدد مساحته وحسب، ولم تتضاعف قوته فقط، بل إنه قد تعاظم ووطد

مواقعه التي سبق له اكتسابها خلال سنوات ١٩٤٤ – ١٩٤٧ . وانه لاتساع رائع عظيم ، أتاح عام ١٩٤٩ ضمّ جمهورية الصين الشعبية وجمهورية المانيا الديموقراطية ، وفي عام ١٩٥٠ جمهورية الفيتنام الديموقراطية ، وهذا ما جعل معسكر الاشتراكية والديموقراطية ، يعد ، عام ١٩٥٥ ، تسعمئة مليون إنسان : وهذا يشكل نصف سكان أوروبا وآسيا . إن جميع محاولات الاستعماريين الأميركان لأثارة الاضطرابات في بلدان الديموقراطية الشعبية وتقويض التلاحم القائم بين بلدان المعسكر الاشتراكي والديموقراطي قد باءت بالفشل أيضاً .

إن الأنظمة السياسية والاقتصادية الجديدة في أوروبة الشرقية

وقد عانت ولا شك صعوبات كبرى ، فلم تستطع أن تتلافى بعض نواحي النقص في تشييدها ...

ورغم ذلك فقد مضت الى الامام بثقة وحزم ، ووطدت ، دون انقطاع ، النظام الديموقراطي الجديد ، ورفعت ثقافة شعوبها ورفاهيتها الى مرتبة جديدة اكثر رقياً (١)

وكذلك فان الحصار الاقتصادي الذي ضربه الاستعماريون الأميركيون على المعسكر الديموقراطي وحملوا عليه خدمهم وأتباعهم لم تكن له سوى نتيجة واحدة وهي المساهمة في إنماء المبادلات داخل السوق العالمية الجديدة التي توطّدت توطداً عظيماً

---

(١) انظر مولوتوف — تقرير الى مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ٨ شباط ١٩٥٥ .

بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٥ (١) . وقد اخفق الاستعمار الاميركي في الميدان العسكري إخفاقه في الميدان السياسي والاقتصادي . فان تجربة القوة التي لجأ اليها الاستعمار الاميركي بتهديده بالقنبلة الذرّية ، وشنّه الحرب في كوريا ، قد انتهت بهزيمة مؤثرة .

لقد فقد الاستعماريون الاميركيون احتكار القنبلة الذرّية ، والقنبلة الهيدروجينية ، كما ان جيوشهم قد هُزِمَتْ في ميدان القتال في كوريا .

وأخيراً ، فإنّ ازمة النظام الاستعماري في العالم ، وفي آسية بوجه خاص ، خلال هذه المدّة ، قد اتخذت اهمية خاصة تماماً . فلقد شهدنا انحلالاً حقيقياً للنظام الاستعماري .

فإذا كانت الصين قد حطّمت سيطرة الرأسماليين والاقطاعيين ، فإنّ بلداناً كبيرة أخرى ، دون أن تتحرر من دائرة الرأسمالية ، قد كفت على كل حال عن كونها بلداناً تابعة لنظام الاستعمار الأجنبي ؛ ومن هذه البلدان الهند ، و بورما ، واندونيسيا ، ومصر ، وسوريا ، الخ . والانعتاق السياسي لهذه البلدان ، وتأثيرات الثورة الصينية ، والوزن العظيم للصين الشعبية في الشؤون العالمية ، كما يشهد بذلك الدور الذي لعبته الصين الشعبية والمكان الذي احتلته في مؤتمر جنيف بخصوص الهند الصينية في تموز ١٩٥٤ ، وفي مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ، هذه كلها تقدم لنا مثالاً يثير حماسة المناضلين في سبيل تحرير الشعوب ، ودعامة عظمى

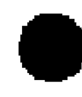
(١) انظر يوسف ستالين — « القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي » المنشورات الاجتماعية — باريس ١٩٥٣ ، ص ١٢١ .

لشعوب البلدان المستَعمَرة التي ما تزال تئن تحت نير الاستعباد ، وتزيد هكذا في الصعوبات التي تعانيها البلدان المستعمِرة .

وينتج عن هذا ان التغير في نسبة القوى بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، هذا التغير الذي سبّبته الحرب العالمية الثانية ، قد ازداد نمواً ايضاً على حساب النظام الرأسمالي بعد عام ١٩٤٧ .

ولقد اتسعت هذه الظاهرة اتساعاً عظيماً حتى أنّ النسبة الجديدة في القوى كان من شأنها الحيلولة دون تحقيق خطط العدوان الاستعمارية الأميركية ضد معسكر الاشتراكية .

تفاقم أزمة الاستعمار الفرنسي



ما كان بوسع الاستعمار الفرنسي من جهتـــه ، أن ينجو من عواقب هذا الضعف الذي اصاب النظام الاستعماري العالمي، وهو ضعف يساهم فيه الاستعمار الفرنسي نفسه بنصيب وافر .

ان تعمّق أزمة الاستعمار الفرنسي منذ عـام ١٩٤٧ قد ظهر بوضوح في نمو ظاهرات تفكك النظام الاستعماري ، وبتفاقم خطورة جميع تناقضاته الباطنية الصميمة . وهذا التفاقم لأزمة نظام سيطرة الاحتكارات في فرنسة ، ليس متناقضاً مع ازدياد القوة الاقتصادية والمالية للرأسمال الاحتكاري خـلال هذه الفترة ، بل هو مرتبط به اوثق الارتباط .

ظاهرات التفكك :

إذا كانت الاحتكارات قد استطاعت تحقيق اقصى الأرباح، فإنما كان ذلك ، بصورة جوهرية ، لأنهـــا استطاعت أن توسّع وتوطد سيطرتهـا على الدولة ، ولأن الحركة التي تدفع الرأسمالية

الاحتكارية إلى التحول الى رأسمالية احتكارية للدولة قد ازدادت مرعة ، ولكن من البديهي أن تسارع هـــذه الحركة في نموهـا المتزايد يدفعان الرأسماليـة أكثر فأكثر على الطريق المؤدية إلى حتفها . وماذا تطلب ، في الواقع ، احتكارات من الدولة ، بصورة خاصة؟ إنها تطلب منها طلبيات حربية . بيد أنّ الاقتصاد الحربي هو اقتصاد طفيلي من الناحية الرئيسية الجوهرية . ونموّه يكشف من ذاته عن درجة أكثر تقدماً من درجات انحـــلال نظام الانتاج الرأسمالي ، وتفككه . ونظراً لأنّ أهمية الطلبات الحربية في النشاط الصناعي قد ازدادت أيضاً خلال السنوات الاخيرة بالنسبة إلى ما قبل الحرب ، بما أنها كانت عـــام ١٩٥٤ ، ضعفي ما كانت عليه عام ١٩٣٨ ، وذلك بفرنكات ذات قيمة واحدة . وينتج عن هذا أن انحلال الرأسمالية الفرنسية قد ازداد خـــلال مرحلة ١٩٤٧ - ١٩٥٥ ، في الوقت نفسه وللأسباب نفسها التي كان من أجلها يغتني الرأسمال الاحتكاري. ولكن إذا كان نمو اقتصاد الحرب ، ونموّ احتكارات الدولة ، يزيـــدان في ثروات الطبقة الرأسمالية فإنهما يزيدان من استثمار الشغيلة ، ويوسّعان نطاق البؤس ، ويزيدان في تفاقم النمو غير المتساوي بين فروع الانتاج، والتناقضات في داخل البورجوازيّة نفسها ويجعلان هكذا سيطرة الاحتكارات سيطرةً مزعجة ، وينخران أسسها ويهيئان لأنهيارها النهائي .

ذلك لأنّ رأسمالية الدولة الاحتكارية هي ، من جهة ، **الاعداد المادي الأكمل للاشتراكية ، إنها غرفـة الانتظار**

المؤدية إلى الاشتراكية (١)

ومن جهة أخرى ، فإنّ واقع كون إثراء الاحتكارات ، وبالتالي تزايد فقر الجماهير مرتبطان بسيطرة الطبقة الرأسمالية على جهاز الدولة، فإنهما يضعان أمام الطبقة العاملة، والطبقات الاجتماعية الأخرى التي هي ضحية قانون أقصى الأرباح الذي تفيد منه الرأسمالية الاحتكارية ، أقول انهما يضعان أمام الطبقة العاملة ، وعلى نحو من القوّة لم يسبق له مثيل مطلقاً ، ضرورة الاستيلاء على السلطة السياسية وضرورة النضال الثوري .

وإلى هذه الظاهرات التي تصيب جميع البلدان الرأسمالية الكبرى دون استثناء ، أضافت الرأسمالية الفرنسية ظاهرات أخرى ، هي خاصة بها ، أو نَمَتْ عندها بصورة خاصة .

وابرز هذه الظاهرات ولا شك ، وأوّلها ، حالة التبعيّة السياسية والاقتصادية إزاء الرأسمالية الاميركية والروابط بين إثراء الرأسمال الفرنسي وعبودية فرنسة .

وكذلك فمن هذه الظاهرات، الأهمية الخاصة التي اتخذتها أرباح المضاربات وذلك عن طريق المتاجرة بفرنكات البلدان المستعمرة كفزوش الهند الصينية والفرنكات الافريقية، و «الفضائح» المالية من كل صنف ونوع .

ومن هذه الظاهرات البارزة ايضاً والتي لها تأثير كبير ، الاحتفاظ بالاتجاهات الربوية الخاصة بالبورجوازية الفرنسية تلك التي أشار اليها لينين في الماضي ، والتي تظهر اليوم في إيثار

---

(١) لينين — المؤلفات المختارة — الجزء الثاني — ص ١٢٨ .

الراسماليين الفرنسيين شراء أسهم الشركات الاجنبيـــة الكبرى (سندات البترول ، مثل شركة رويال رونش ، ومناجم الذهب والماس في افريقيا الجنوبيـــة) ، وفي البحث عن الضمانات في التوظيفات ، والخوف من الأخطار التي تكون ملازمة عـــادة لإنشاء مشروعات صناعية جديدة. ويجب ان نرى في هذه الاتجاهات الربوية والطفيلية التي هي في فرنسة اعظم واعمق منها في سواها من البلدان الرأسمالية ، وكذلك يجب ان نرى في السياسة المالتوسية للاحتكارات ، احد الاسباب للانحطـــاط النسبي في قوّة فرنسا الصناعية بالنسبة الى بلدان رأسمالية أُخرى ، وللتدني في الوزن النسبي للصناعة الفرنسية داخل العالم الرأسمالي ، وركود الانتاج الصناعي .

بيد أن ظاهرات الانحطاط هذه التي كانت تبدو قبل عـــام ١٩٣٩ ، لم تزل ، بل هي على العكس ، قـــد ازدادت على رغم نهوض الانتاج ابتداء من عام ١٩٤٧ .

تفاقم التناقضات في الرأسمالية الفرنسية :

أن نمو هذه الظاهرات ، ظاهرات التعفن والانحلال، لم يكن بوسعه إلاّ تهييج تناقضات الاستعمار الفرنسي ، وفي الدرجة الأولى، تهييج تناقضاته الثلاثة الجوهرية ، التناقض الذي يجابه بينه وبين البورجوازيات الأخرى ، وذلك الذي يجابه بينه وبين الشعوب المستعبَدَة في مستعمراته، وذلك الذي يجابه بينه وبين الطبقة العاملة الفرنسية . وما يميز تطوّر وضع الرأسمالية الفرنسّية منذ المنعطف

السياسي الكبير ، منعطف عام ١٩٤٧ ، إنما هو تفاقم جميع هذه التناقضات، والصعوبات المتعاظمة أكثر فأكثر ، والتي يعانيها عند محاولته التغلب على صعوباته تلك ، ونكتفي هنا بذكر التناقض الأساسي الذي يهمنا، وهو التناقض بين الرأسمالية الفرنسية وشعوب البلدان المستعمَرَة :

إن تناقضات أزمة النظام الاستعماري قد أصابت الاستعمار الفرنسي بصورة خاصة. فإن الاستثمار المفرط لسكان المستعمرات ذلك الذي يقتضيه تحقيق اقصى الارباح كان من شأنه ان يسبب توتراً أعظم مما كان عليه في الماضي ، بين القوة الاستعمارية والشعوب المستثمَرة ، فإن النير الاستعماري ، قد اصبح، مع تزايد وطأته، لا يُحتَمَل من قِبل اولئك الذين يرزحون تحته ، حين رأوا الصين والهند وسواهما من البلدان التابعة تتحرر من وصاية الأنظمة الاستعمارية الأجنبية .

إنّ ازدياد خطورة هذا التوتر بين البلد المُضطهِد والبلدان المضطهَدة ، قد تجلّى في اضطرار الاستعمار الفرنسي الى خوض حروب استعمارية طويلة المدى لفرض سيطرته . وعندئذ اتضح جلياً ضعف الاستعمار الفرنسي وعجزه عن الانتصار في هذه الحروب . فبعد الحرب العالمية الاولى، كان على الرأسمالية الفرنسية في سبيل الاحتفاظ بسيطرتها ، أن تخوض حروباً استعمارية وخصوصاً في سوريا ومراكش ، ضد الشعب السوري وضد قوات الأمير عبد الكريم الخطابي ، ولكنها استطاعت في النهاية أن تتغلّب عسكرياً .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، ظَنَّت الرأسمالية الفرنسية أنها بواسطة دولارات مشروع مارشال والمعونة العسكرية الأميركية تستطيع أن تسحق بالطريقة نفسها مقاومة الشعب الفيتنامي . وكان هذا معناه أنها لم تأخذ بعين الاعتبار التغيّر الذي جدّ في نسبة القوى بين معسكر الاشتراكية ومعسكر الرأسمالية ، والمستوى الأعلى لنضال شعوب المستعمرات ، والمعارضة التي تبديها الطبقة العاملة الفرنسية والشعب الفرنسي ، وأخيراً التصرفات الخاصة التي يقوم بها الاستعمار الأميركي . وكانت النتيجة ، الهزيمة العسكرية الساحقة في ديان ـ بيان ـ فو ، في ربيع عام ١٩٥٤ ، **واضطرار فرنسة الى طلب الهدنة لانقاذ الجيش الفرنسي من الابادة التامة .**

وهكذا فقد أصيب الاستعمار الفرنسي ، منذ عام ١٩٤٧ ، بنكسة كبيرة : فقد خسر نهائياً فيتنام الشمالية ، وهو لا يحتفظ الا بمواقف مؤقتة مزعزعة في الجنوب ، حيث تقوم حكومات كركوزية مثل حكومة ديام ، ولا تستطيع الاحتفاظ بالسلطة ، ضد الارادة الشعبية ، الا بانتقالها الى ظل الوصاية الأميركية .

واضطر الاستعمار الفرنسي الى التخلي عن مقاطعاته في الهند : فبعد أن طرد من آسيا ، كان عليه القيام بتراجع استراتيجي الى افريقيا ، حيث حاول اعادة تجميع قواه . (١)

---

(١) ولقد قدم لنا مثالا عن ذلك « بنك الهند الصينية » الشهير الذي كان يسيطر قبل الحرب ، على اقتصاد الهند الصينية بأسره . وفي عام ١٩٥٠ ، لم يكن مجموع توظيفاته في الصين ، والهند الصينية ، وجنوبي شرقي آسية

وعندئذ أصبحت البلدان المستعمرة في افريقيا قاعدة الاستثمار الرئيسية التي يملكها في ما وراء البحار . وهنا أيضاً ، بدأت تقبض على خناقه القوّة المتعاظمة، قوّة حركة التحرر الوطني . إن إطلاق العنان للارهاب البوليسي ، وإعدام المواطنين الآمنين ، بالجملة ، وأفظع عمليات القمع ، في تونس ، ومراكش ، والجزائر ، وفي افريقيا السوداء، وخلع سلطان مراكش الشرعي في آب ١٩٥٣ ، بدلاً من حمل التيار المناهض للاستعمار على التراجع ، لم تؤدّ على العكس إلاّ الى زيادة قوته ، إلى حدّ ان الاستعمار الفرنسي قد اضطر إلى القيام ، لأوّل مرّة منذ بداية القرن العشرين، بعمليات عسكرية حقيقية في تونس عام ١٩٥٣ ، ومنذ ١٩٥٤ في الجزائر ضد سكان الاوراس ، والقبيلة، ومنطقة وهران . إن الهزيمة التي تكبدها الجيش الفرنسي في الهند الصينية ، وإنشاء جمهورية فيتنام الشعبية ، ومؤتمر شعوب آسيا وافريقيا في باندونغ (١)

يبلغ سوى $\frac{1}{8}$ من مجموع سنداته . فلقد كان ميدان نشاطه الجديد هو افريقيا : فلقد ضمن لنفسه السيطرة على حوالي عشرين شركة جديدة من الشركات في افريقيا السوداء ، وعشرة في افريقيا الشمالية (وخصوصاً في مراكش) ، وعلى ١٢ شركة موزعة بين غينيا ، والمحيط الهادي ، وافريقيا الجنوبية ؛ وفي الوقت نفسه قامت شركات لاستثمار المطاط او لاستخراج المعادن ، بتوظيفات مالية مهمة في افريقيا الاستوائية وفي مراكش .

(١) واليك بأي عبارات ، وهي عبارات عميقة الدلالة فيما يتعلق بتأثيرات مؤتمر باندونغ وصداه ، برر الوزير بينيه امام لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية ، التنازلات التي اضطرت حكومته الى التخلي عنها

في شهر نيسان ١٩٥٥ ، قد جعلت كلها موقف الاستعمار الفرنسي أكثر صعوبة ايضاً. وواقع كونه قد أضطر الى تجنيد أكثر من ٤٠٠ الف جندي ضـــد الشعب الجزائري ، انما يبين بوضوح الضعف الهائل الذي أصيب به نظام السيطرة للاستعمار الفرنسي في افريقيا ، وتزعزع مواقعه منذ عام ١٩٤٦ .

وفي عام ١٩٥٥ ،وضع الحكم الذاتي الممنوح لتونس عام ١٩٥٤ ، موضع التطبيق : وفي مراكش ، نحّت الجماهير الشعبية السلطان الكركوز ابن عرفة .

وعاد السلطان الشرعي إلى عرشه عام ١٩٥٥ ، وتألفت وزارة مراكشية في سبيل إنشاء علاقة جديدة بين مراكش وفرنسة ؛ وفي الجزائر أفلست افلاساً دموياً أسطورة « الجزائر ، مقاطعة فرنسية » .

وفي ٢٦ أيلول ١٩٥٥ أعلن النواب المسلمون، وقد كانوا حتى ذلك الحين ، مؤيدين لسياسة الاندماج ، قائلين : « إن الأغلبية الساحقة من السكان أصبحوا اليوم يؤيدون تأييداً مطلقاً الفكرة القومية الجزائرية . »

وفي افريقيا السوداء ، حصلت الجماهير الشعبية بعد نضال باسل ،

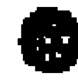
للشعب المراكشي : « لقد كان لمؤتمر باندونغ ، ولسوف يكون له ايضاً نتائج كبرى . وما كنا نظن سابقاً انه سوف يؤدي الى مثل هذا الانقلاب في العالم .

« وقد تكون السياسة التي تقترحها عليكم الحكومة سياسة تخطتها الاحداث ، فاذا رفضتموها ، فسوف تضطرون في الايام المقبلة أن تمضوا الى ابعد منها بكثير اذا اردتم انقاذ الحد الادنى . » (Le monde , 8 octobre , 1955)

على « قانون للعمل » وذلك عام ١٩٥٢ . ومما لا ريب فيه أن الرأسمال الاحتكاري قد ادرك أنه لم يعد يستطيع أن يحكم كما كان يحكم في السابق ، ولذلك فهو يحاول التفاهم مع البورجوازية التونسية والبورجوازية المراكشية وذلك من أجل الاحتفاظ بمواقعه الرئيسية ، مضحياً اذا لزم الأمر ، بالمستثمرين الفرنسيين الثانويين . ولكن هذه السياسة لا ترضي المطامح الشعبية المطالبة بالتحرر الوطني الكامل .

وهذا كله يدل على انّ القواعد التي يقوم عليها الاستعمار الفرنسي في افريقيا ينخرها الضعف أكثر فأكثر ، تحت ضغط الحركة القومية التي ليس ثمة ما يستطيع ايقافها بعد اليوم ، هذه الحركة الجبارة التي سوف تؤدي إلى انهيار الاستعمار الفرنسي .

القضية الجزائرية



لقد فسَّرت التجمعات السياسية والحكومـات الفرنسية التي تعاقبت على الحكم منذ عامـين ، المأساة الجزائرية تفسيرات مختلفة أكبر الاختلاف . فالجزائر ، في نظر البعض ، هي جزء مكمِّل للأرض الفرنسية ، أحدث فيها الاضطراب جماعة من المجرمين والمهيجين المأجورين الذين يعملون بوحي من الاجنبي . وهـذا البعض لا يواجه سوى حلول عسكرية ولا يقترح سوى البطش والقـوة . وهناك آخرون يرون انه على الرغم من « العمل العظيم » الذي حققته فرنسة حتى الآن في الجزائر ، فان الجزائر تعـاني بصورة رئيسية ، من البؤس ، وهو ، كما يرى هؤلاء ، نتيجـة الزيادة المفرطة في السكان . والحلول التي تقترح عندئذ هي حلول اقتصادية واجتماعية . ومنذ زمن قريب ، نرى السياسة الرسمية ، مـع اعترافها للجزائر « بشخصية معينة » ، تتردد بين تطبيق حلول عسكرية تكون أكثر بطشاً وإرهاباً أيضاً ، وبين الحـلول الاقتصادية .

والواقع ، أن الجزائر هي مستعمرة ، مستعمرة من نوع خاص متميّز ولا شك ، وذلك بِقِدَم الواقع الاستعماري فيها واستيطان مليون من الاوروبيين . وعلى رغم هـذا كله ، تظل الجزائر مستعمرة . والآن نتساءل : هنـــاك ١٢٥ عاماً من الاستعمار ، وهناك استيطان أوروبي ، وسياسة سُمِّيَتْ سياسة « تمثـل أو اهتضام » (وهي سياسة لم تُطَبَّق في الواقع) ، نتساءل : هذه الأمور كلها ، هل قَرَّبَت بين الجزائر وفرنسة ؟ والأزمة الحالية ، أليست سوى أزمة نموّ ؟ نحن لا نرى هـذا الرأي .

إن الاستعمار ، بدلاً من ان يقرّب بين البلدين ، لم يفعل سوى دفعهما الى طريقين متعارضين تعارضاً تاماً . لماذا ؟ ذلك لأن اكثر من عشرين عاماً من حرب الغزو والفظائع المستمرة ، مـع مـا صاحبها من مذابح جماعية وعمليات نهب ، قد قلبت ، في البدء ، الجزائر رأسا على عقب . ونستطيـع القول ، دون ان نقصد المفارقة والغرابة من قولنا هذا ، ان الجزائر كانت ، عام ١٨٣٠ ، شبيهة بالبلدان الزراعية الاوروبية الما قبل الصناعية في ذلك العهد .

وبأخذنا بعين الاعتبار الاختـــلاف في الدين ، ومـا يترتب عليه من اختلاف في التقاليـــد ، نرى أن الجزائر عام ١٨٣٠ وفرنسة عام ١٨٣٠ (والأولى ولا شـــك كانت أقلّ تطوراً من الثانية ، من الناحية الاقتصادية) كانتا أكثر تشابهاً ، من حيث الأساس والجوهر ، من الجزائر وفرنسة عام ١٩٥٦ . ذلك لأنّ الانقلاب الذي بدأ عند الغزو الفرنسي للجزائر

والاضطراب الذي صاحبه ، قد ظل يزداد ، بل لقد اتسع اليوم اتساعاً لم يسبق له مثيل ، وذلك كلما امتدت حركة الاستعمار وأثمت نتائجها وعواقبها وتناقضاتها المتزايدة الخطورة . إنّ الأزمة الحالية ليست أزمة نمو ، بل إنها نتيجة ١٢٥ عاماً من الاضطراب والاستعمار ، فإن كانت بعض جوانب القضية الجزائرية هي جوانب اقتصادية واجتماعية ، فإنّ العلة الجوهرية لهذه الأزمة هي علة سياسية : فالتبعية السياسية (بما أن الجزائر كانت ضحية لغزو عسكري) هي التي تحدّد خضوع الجزائر لفرنسة ، كما انها هي التي خلقت الضيق الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر . وعلى كل حال فالظاهرات الرئيسية للأزمة ليست ، في الوقت الحاضر ، اقتصادية واجتماعية ؛ بل هي ظاهرات سياسيّة : إنها نمو حركة قومية . والظاهر ان الحلول الاقتصادية والاجتماعية لن تجدي نفعاً في هذه الظروف ، ولن تؤدي معاً إلى حلّ الازمة الاقتصادية والاجتماعية وتهدئة الازمة ، التي هي أزمة سياسيّة . ونظراً لأنه اتضح أن استخدام القوّة لن تكون له أية نتيجة مؤاتية ، فان الحلول الوحيدة هي ـ إذن ـ حلول سياسية . إن الحركة السياسية ، أي الحركة القومية ، هي يقظة الوعي . والواقع أنّ إلغاء التبعية السياسية التي تعيش فيها الجزائر هو وحده الذي يستطيع حلّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها هذا البلد .

إن فحصنا للوضع الاقتصادي وللوضع الاجتماعي للجزائر ، سوف يعود بنا ، دون انقطاع ، الى القضية السياسية .

اسس الاقتصاد الجزائري

إن الطابع المتفرد الخاص للاقتصاد الجزائري، المختلف اختلافاً جوهرياً عن الاقتصاد الفرنسي، إنما هو ناشيء عن ضعف التوظيفات في وسائل الانتاج، وعن التبعيـــة، التي تنتج عن ذلك، إزاء التروستات الفرنسية. وتظل الأرض هي وسيلة الانتاج الرئيسية، مع ثروات باطن الأرض. ويتخذ الانتاج شكل نهب لمصلحة الشركات ولمصلحة الأقليات التي تديرها. إن ندرة التوظيفات الرأسمالية في الصناعات تضع مجموع الاقتصاد الجزائري في موضع التبعية للرأسمالية، والرأسمالية الفرنسية بصورة خاصة: كما ان التجهيز التجاري نفسه يشجّع المبادلات عبر البحر المتوسط أكثر من تشجيعه المبادلات في داخل البـــلاد الجزائرية. وهكذا فالشطر الأعظم من البلاد، وقد وضعت هكذا في حالة تخلف وانحطاط، محتفظ باقتصاد يكتفي بوسائـل المعيشة الضرورية، وهو اقتصاد بدائي يضعف أكثر فأكثر بسبب تطوّر القطاع الرأسمالي نفسه.

القطاع الرأسمالي

إن وسائل الانتاج لقطاع الاقتصـــاد الاستعماري يملكها، بصورة رئيسية، إما أقلية ضئيلة من الملاكين العقاريين والرأسماليين الاوروبيين المستوطنين في الجزائر، وإما شركات رأسمالية فرنسية ـ أو أجنبية ـ أو فروعها؛ يضاف الى هذه عدد قليل من الملاكين العقاريين والرأسماليين الوطنيين.

إن الزراعة الرأسمالية الاستعمارية تتصرف بثلث الاراضي

المزروعة المسلوبة من الفلاحين الوطنيين ، وهي وحدهـا ـ أي الزراعة الرأسمالية ـ التي تستطيع الاستفادة من الوسائل الحديثة في التجهيز والقروض . إن الملكية الرأسمالية الواسعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بظهور حركة الاستعمار. ففي عام ١٨٣٠ ، وباستثناء ملكيات الاقطاعيين الاتراك ، وهي المعروفة باسم « الأحواش » في « الميتيجا » ، كانت اراضي الجزائر كلها ، سواء التي كانت منها ملكاً « جماعيا » للقبيلة ، أو مشاعاً ، (الأرخ) ،أو التي وزِعَت منها وفقاً لتطور حاجات الأسرة (كالأملاك مثلًا) ، أو تلك المخصصة لمؤسسة دينية (كالأوقاف) أو للدولة (البيالك) ، هذه الأراضي كلها كانت ، على اختلاف أنواعها ، تؤمن المداخيل لأولئك الذين يعملون فيها ويزرعونها ، سواء أكان الامر يتعلق بحق الانتفاع، أم بالملكية الكاملة. وليس هذا مايحدث في الأراضي التي أخضعت للقضاء الفرنسي ، التي كانت العناية بها،اكثر فأكثر ، هي ثمرة عمل الفلاحين المأجورين ، على حين أنّ الأرباح كانت من نصيب الملاّكين : أمّا صغار المستوطنين الأوروبيين أنفسهم فقد كانوا ضحيّة لهذا التمركز . ففي عام١٩٤٠ ، من أصل ٢،٧٠٠،٠٠٠ هكتار كان يملكها ٢٥،٠٠٠ أوروبي ، أصبح ١٥،٠٠٠ ملاك ، وكان الواحد منهم يملك أقلّ من ٥٠ هكتاراً (وهم يشكلون ٦٠ ٪ من المستثمرين) ، لا يملكون سوى ٢٥٠،٠٠٠ هـ (٩ ٪ من المساحة) على حين أن ٦،٠٠٠ ملاك يملك كل منهم اكثر من ١٠٠ هـ (وهم ٢٥ ٪ من المستثمرين) أصبحوا يملكون

٢٫٢٠٠٫٠٠٠ هـ (أي ٨٠ ٪ من المساحة) .

وفي مقابل هـذا ، نرى حوالي ٥٠٠٠٠ مزارع مسلم يملك الواحد منهم أكثر من ١٠٠ هـ. وهكذا **فحوالي ١١٠٠٠٠ مزارع يتمتعون بمداخيل أكثر من ٤٠ ٪ من الأراضي المزروعـــة في الجزائر !**

لقد خلقت الدولة الاستعمارية الشروط التشريعية والقضائية لنهب الجزائريين المسلمين . فمن ناحية ، قامت تلك الدولة باعادة توزيـع الشطر الأكثر خصوبة من الأراضي المُصَادَرَة، متذرعة بمختلف الذرائع : فمنها أراضي « البيالك » التي انتقلت من الدولة التركية إلى الدولة الفرنسية الاستعمارية ؛ وأراضي « الأوقاف » الاسلامية التي نُقِلَتْ إلى دولة غير إسلامية ، وذلك بعد ان أعتُبِرَتْ هذه الدولة غير الاسلامية ، بصورة تحكميّة ، وريثة دينية لدولة إسلامية ؛ وكذلك « الاحواش » المصادرة ؛ واملاك « الأرخ » المُعْتَبَرة خطأ بمثابة « ارض لا مالكين لها » ، وهناك أراضي « الأوقاف » و « الأملاك » التي صودرت لتحطيم مقاومة القبائل التي تملكها . ولقد شجّعت الدولة الاستعمارية المحتلّة ،من جهة أخرى ، بتفكيك الجماعة الفلاحية في الدرجة الأولى ، ثمّ بقوانين تسمح ببيـع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية ، أقول شجعت الدولة الاستعمارية رجالَ الأعمال،على الحصول على أراضي القبائل أو أراضي الأسر ، وذلك في شروط مؤاتية جداً . ولقد اشترى هؤلاء الأراضي من بائعـين قبض الاستعمار الفرنسي على خناقهم ، أو أنهم أوقعوا الحجز على ملاكين ذهبوا ضحايا للفوائد

الربوية الضخمة . وتمت إعادة توزيع أراضي الجزائر ، إمّا بصورة منحات مجانية وكيفية لحصص من الأرض ،كان يرغم ملاكوها في أكثر الأحيان على البيع ، سواء عن طريق البيع بالمزاد لمصلحة الأوروبيين طبعاً ، وإمّا بنهب أراضٍ شاسعة لقاء شروط نادراً ما وفى بها المستعمرون : وعلى هذا النحو ، مثلاً ، حصلت «الشركة الجزائرية » على أراضيها (وتبلغ مساحتها اليوم ٧٠٠٠٠ هكتار حول وادي الزناتي) بمثابة تأمينعلى قرضقدره ١٠٠ مليون فرنك عقدته الجزائر عام ١٨٦٧ ، وكان هذا القرض بفائدة كبيرة ؛ وحصلت الشركة الجنفوازية ، عـــام ١٨٥٨ ، على ١٢٠٠٠ هـ لإسكان مستوطنين سويسريين فـــلم تسلمهم الشركة سوى قسم صغير من هذه الارض . ولقد ورث آل بورجو ، وهم مهاجرون سويسريون ، عند فصل الكنيسة عن الدولة،مقدار ٦٧٢هكتاراً من كروم أحد الاحواش التي منحت « للتراب » عام ١٨٤٧ . وهكذا فكبار الملاكين قد ملّكتهم الدولة ، بصورة مباشرة ، الملكيات الشاسعة ، أو انهـا يسرّت لهم الظروف للحصول على اراض تخلى عنها طوال عشرات الالوف من صغار المستوطنين المفلسين، لقاء أسعار ادنى بكثير من اثمانها الحقيقية .

ولقد شجع التشريع،باستمرار،على شراءالاراضي منالوطنيين: وعلى سبيل المثال ، نذكر قانون مجلس الشيوخ الصادر عام١٨٦٣ الذي وُضِعَ لتحديد أراضي القبائل (تحديداً إجبارياً) ؛ وقانون وارنييه loi Warnier الذي عمد الى تفتيتالاملاك الجماعيةفجردها بذلك من أية ريعية ؛ وقانون عام ١٨٩٧ ، الذي يسمح بفتـــح

تحقيقات جزئية (استثنائية) لمنح الحق « الفرنسي » وإمكانية بيع اراضي المسلمين التي يطالب بها الدائنون؛ وكذلك قانون عام ١٩٢٦، الذي اتاح توسيع هذه التحقيقات حتى تشمل دائرة بكاملها .

لقد مُنِحت المشروعات الاستثمارية وحدها الامكانيات للحصول على الاجهزة والأدوات ابتغاء نمط خاص من الانتاج يتمتع بالصفات التجارية الواسعة البحتة .

فالإدارة الاستعمارية قد أقرّت دائماً بأن المساحة نفسها ليست « كافية » لاقامة مشروع استثماري : والامر متوقف على كون المشروع أوربياً أم إسلامياً : فالحد الأدنى الضروري ، وقد كان ، من حيث المبدأ ، ١٠ هكتارات، للمشروع الاسلامي في زراعة الحبوب (ولم يراعَ هذا المبدأ، أيضاً)، قد أصبح ٣٥٠ هكتاراً . وهذا معناه ان الاستثمارات الاستعمارية وأراضي « الاقطاعيين » المسلمين هي وحدها التي حصلت على حق استخدام اليد العاملة ، والأسمدة ، والآلات الزراعية .

لقد احتلت الاستثمارات الاستعمارية ، بصورة عامة ، أكثر الاراضي خصوبة . وقد وضع الحكام الفرنسيون تحت تصرفهم للعمل في هذه الاراضي ، ملاكيها السابقين ، وقد أرغمهم الاغتصاب على العودة الى اراضيهم بصفتهم عمالاً يشتغلون لقاء أجور منخفضة جداً ، أو بمثابة مستثمرين بالمحاصصة (المرابعين ، والخماسين) . ولقد استطاعت هذه الاستثمارات ان تتخصص، على مساحة ٤٥٠٠٠٠ هكتار في زراعة الاشجار المثمرة (الحمضيات، والكرمة) التي تضاعف قيمة الاراضي، ولكنها تقتضي من المستثمر

ان يستطيع أن يتحمل ، في البدء ، بضع سنوات غير منتجة . ولقد استطاعت ، في التالي ، بسبب اتساعها نفسه ، الحصول على أجهزة زراعية حلت محل اليد العاملة بالاجرة ، التي طُرِدَتْ هكذا بالتدريج من العمل ، وذلك لأن أصحاب المشروعات رأوا ان اليد العاملة « باهظة التكاليف » رغم ضآلة أجورها : وهكذا فإن لم يكن ثمة اليوم سوى ١٤٠ ٠٠٠ عامل زراعي يحصلون على عمل متواصل الى حد ما (٣أشهر في العام) ويحق لهم الحصول على « الضمان الاجتماعي » ، فإن عدد الجرارات الزراعية (التراكتورات) قد ارتفع من ٥٦٠٠ جرّارة عام ١٩٣٨ الى ١٧٠٠٠ الف عام ١٩٥٣ ، وعدد الحاصدات الآلية من ١٥٠٠ عام ١٩٤٩ الى ٢٩٠٠ عام ١٩٥٣ (١) ؛ ونرى هكذا ، من ناحية اخرى ، اذا اخذنا بعين الاعتبار أن الاستثمارات الكبرى تتصرف باكبر عدد من الآلات ، أقول نرى أنّ الأقلية فقط من المستوطنين الاوروبين المستعمرين انفسهم استطاعت حتى الآن أن تستخدم الآلات في زراعتها .

*

إن الاستثمارات الاستعمارية ويقابلها عدد مماثل من استثمارات بعض الوطنيين ، تتمتع وحدها بقروض زراعية وفقاً لشروط طبيعية . وفي عام ١٩٥٣ ، كان ٥١٠٠٠ مزارع فقط يستفيدون من خزينة « القرض الزراعي التعاوني » ، و ٦٠٠٠٠ مزارع ، واكثريتهم الساحقة من المستثمرين الكبار ، وكانوا يستفيدون من

(١) الارقام المذكورة مأخوذة عن « حولية الجزائر الأحصائية »

التعاونيات ، وكانت الأسهم التي تدرّ الارباح ، تقسم بنسبة مساحة الارض التي يملكها كل مزارع منتسب الى الخزينة المذكورة.

وبالنسبة الى اهمية الأموال الموظفة والضمانة التي يقدمها مركز المتعاونين المساهمين وأهميتهم الرأسمالية ، نرى ان القروض المقدّمة هي قروض ضخمة وذات منفعة كبيرة وهي تستفيد ايضاً إفادة كبرى من مساعدات الدولة : وفي عام ١٩٥٣ ، جرى تسليف مبلغ ١٥٠ مليون فرنك بقروض طويلة الأجل ، أي ٧٠٠٠ ف وسطياً لكل منتسب .. إن تركيب هذه الشركات يسمح لبعض المستعمرين ، من ذوي الثروات الضخمة الخاصة ، أن يسيطروا على « مجلس الادارة » ويوجهوه وفقاً لمصالحهم الشخصية وحسب ، وهذا ما يجري بالفعل .

إذن فتعاونيات القرض الزراعي التعاوني وشركاته تسهّل تمركز الأجهزة والآلات في ايدي كبار الرأسماليين المستثمرين .

*

إن الاستثارات الاستعمارية الكبرى هي وحدها التي تستفيد، عملياً ، من الأموال العامة ، وهي أموال اقتُطعَ الشطر الأعظم من رساميلها من ضرائب تدفعها القبائل .

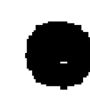
أما المنشآت الرئيسية الكبرى ، كأقنية الري وتصريف المياه والسدود الضخمه ، فلا يستفيد منها في اغلب الأحيان سوى كبار الرأسماليين الملاكين . وحين يكون هناك مشروع جديد من مشروعات الري ، فإن قيمة الأراضي تزداد بنسبة خمسة أضعاف الى عشرة أضعاف ، لقاء رسوم ضعيفة نسبياً ، ومع ذلك لا

تستطيع الاستثمارات الصغيرة تحمّلها : وهذه الاستثمارات الصغيرة، رغم خضوعها للنظام نفسه ، لا تستطيع الاستفادة من المنشـآت الجديدة . وهكذا ، وبسبب تكاليف هذه التحسينات ، نرى ان ثلثي المساحة القابلة للري (٩٨٠٠٠ ﻫ) لا يفيدان من الريّ .

وعلى هذا النحو ، فالاستثمارات الاستعمارية الكبرى ، وبعض كبار الملاكين الوطنيين ، وهم وحدهم القادرون على المشاركة في الانتاج المرتكز على المضاربات المالية الكبرى ، هم وحدهم القادرون – مع تلك الاستثمارات – على إعادة توظيف أرباحهم .

إن ضرورة توظيف رؤوس الأموال ، وتعاقب الازمات ، يعملان على حذف الملاكين الاقل اهمية ، شيئاً فشيئاً : وهكذا فعدد المستثمرين الأوروبيين تدنى ، بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٥١ من ٢٥٠٠٠ إلى ٢١٠٠٠ ، وهكذا فالشركات الكبرى (الميتيجا ، التراب ، شابودي جاندارم ، أملاك سانت شارل ، كيرولي الخ) تسيطر اليـوم على الشطر الأعظم من كروم الجزائر ومزارع الحمضيات فيها .

ولم تعد الاستثمارات الكبرى مجرد مشروعات زراعية : بل إنها تعيد توظيف شطر من أرباحها ، التي حصلتهـا بسهولة ، في الشركات المنجمية ، والصناعية ، والتجارية ، وتتوصل هكذا ، مع ممثلي الرأسماليـة الفرنسية ، الى السيطرة المطلقـة على مجمل الاقتصاد الجزائري وكذلك على الادارة الاستعمارية الجزائرية .



إن التجهيز الصناعي للجزائر تـُعيَّن مقاديره من قِبَل القوى المالية

في فرنسا ، ومن قبل الاستعمار الكبير في الجزائر .

ولقد قدمت الشركات البنكيـــة الكبرى أكثر الأموال الخاصة الموظفة في المناجم وفي الصناعة وهكـــذا فالشركات الجزائرية، المرتبطة ببنك « الاتحاد الباريسي» l'Union parisienne والمؤسس عام ١٨٦٩ بناء على مبادرة « فرن » Vernes ، يشارك في إدارة الشركات المنجمية الرئيسية الثـــلاث : شركة « أونزا » و« مقطع الحديد » للحديد وشركة قسطنطينة للفوسفات ، وهذه الشركات هي نفسها تسيطر على شركة الصناعة الكيماوية الرئيسية ، وهي الشركة الجزائرية للمنتجات الكيماوية والأسمـدة . وكذلك فلها مصالح في شركات النقليات : في الخطوط الحديدية على طريق الجزائر وطريق « عبر الصحراء »

وكذلك « فالقرض العقاري للجزائر وتونس » ، الذي ليس سوى فرع من «القرض الفرنسي» ، يساهم في شركة باستو للتبغ والسجاير» وفي شركة الحصر العقارية لمدينة الجزائر ، وذلك بعد أن قدم معظم القروض للجماعيات المدينية في الجزائر ، تلك المخصصة للتجهيز العام. إن « القرض الجزائري » ، المرتبط بجماعة روتشيلد ، والبنك الصناعي للجزائر ، المؤسس عام ١٩١٩ من قِبَـــل بنك الجزائر ، والذي يجمع مصالح بنك « ورمز » وبنك « الهنـــد الصينية » وبنك الـ « B. N. C. I. A » وبنك «الاتحاد الباريسي» وبنك « B. N. C. I » افريقيا ، الذي هو نفسه فرع من فروع بنك « B. N. C. I» المؤسس عام ١٩٤٠ ، وبنـــك « الكريدي ليونيه » والشركة العامة ، والشركة المارسيلية للقرض ، الخ هذه

البنوك كلها نجدها في معظم مجالس ادارات الشركات في الجزائر .

وهذه هي التكتلات نفسها التي تموّل التروستات الفرنسية وتسيطر عليها، وهذه المساهمة المزدوجة تدعوها الى توجيه توظيفاتها في الجزائر وفقاً لمصالح الرأسماليين الفرنسيين في فرنسة ، الذين يريدون الاحتفاظ بالجزائر بوصفها سوقاً لأنتاجهم الصناعي الفرنسي، ومصدراً اساسياً من مصادر المواد الخام بسعر أرخص منه في أي مكان آخر .

أما المستوطنون المستعمرون الفرنسيون والأوروبيون فيوظفون في هذه الشركات الرأسمالية شطراً من أرباحهم . والمثل الأكثر نموذجية هو حالة أسرة بورجو ـ الذين نرى من بينهم أحد أعضاء مجلس الشيوخ ـ وهي أسرة تملك حوالي ٢٠٠٠ هكتار ، كما تملك أسهماً في ملكية الشابو دي جاندارم» (١٢٠٠ ه) ، وفي أملاك بني سليمان، «والشركة الزراعية لافريقيا الشمالية »، وكذلك فهذه الأسرة تملك مشروعاً للأنسجة ، وتساهم في « شركة الفلين الافريقية الشمالية » ، و « معامل الجزائر للتقطير » ومطاحن الشليف ، ومناجم فوسفات قسطنطينة ، ومصانع باستو ، كما أنها تسيطر على إحدى الصحف اليومية في الجزائر . أما النائب بلاشيت ، المساهم في قطاف الألفا في منطقة الجلفا على مساحة ٦٨٩٠٠٠ هكتار ، فهو يسيطر على الألفا ، ومن كبار المساهمين في شركة مياه وهران، وصاحب صحيفة يومية تصدر في الجزائر .

وحين لا يتعلق الأمر إلا بمساهمة المستعمرين في مشروعات التروستات الكبرى ، فان مصالحهم تكون طبعاً مرتبطة

بها . اما المشروعات التي تؤسسها رساميل جزائرية ، إذا كانت ملكاً للمستوطنين المستعمرين ، فمصلحتها تقوم إذن في تصنيع محدود ، تظل هي المسيطرة عليه ، وهو تصنيع يحافظ على احتياطي اليد العاملة الرخيصة ؛ ومهما يكن ، فإنها تصطدم بالمزاحمة الفرنسية الصادرة عن « الوطن الأم » ، او أن عليها القبول بالمعونة (والسيطرة) التي تفرضها الشركات الفرنسية التابعة للوطن الأم ؛ أم أن عليها بالأكتفاء بتحويل شطر من الأنتاج الزراعي المستهلك في الجزائر (المطاحن ، ومعاصر الزيتون)

*

إن الصناعات المنجمية ، التي ظلت زمناً طويلًا تنفرد بالتطور والنمو ، يجري تجهيزها وفقاً لحاجات السوق العالمية . وسبب تطورها انما هو منح الامتيازات لشركات منجمية عالمية كانت قائمة سابقاً ، أو منح هذه الأمتيازات لفروعها ؛ وهكذا ، فيما يخص المعادن غير الحديدية ، نرى أن الشركة البلجيكية « دي فياي مونتاني » هي الحاصلة على هذه الامتيازات .

أما الحديد فامتيازه في يد شركة « مقطع الحديد » المرتبطة بشركة « جبل جريصا » التي تقوم بأعمال الاستثمار في تونس أيضاً . أما شركة « الأونزا » (وهي شركة مختلطة رأسمالها ٨ مليارات ف منها ، الى جانب رساميل الحكومة العامة ، أموال هرسنت وشنيدر) أما شركة فوسفات قسطنطينية ورأسمالها ملياران من الفرنكات ، فيسيطر عليها « اتحاد المناجم »

أمّا الشركات المنجمية الأخرى فلا تعيد توظيف أموالها إلاّ ابتغاء حفظ أرباحها ، ولا تقوم بصنع المـــادة المُستَخرَجة ، وتترك آبار المعادن زاخرة دون ان تستخرج منها شيئاً ، حين لا تكون حالة الاسواق العالمية مؤاتية .

وهكذا فقد كان ٢٧ امتيازاً من أصل ٩٧ امتيازاً ، تمثل ٣٧٤ كلم ، من اصل ٩٤٤ كلم مربع ، هي وحدها المُستَثمَرة عام ١٩٥٠ (وكان بعض المناجم الاخرى ، وقد مُنِحتْ امتيازاته دون رقابة وعلى اساس من الفوضى الفظيعة ، غير صالح للاستثمار) .

إنّ صناعات التحويل في الجزائر لا تستطيع البقـــاء إلا بوصفها تابعة للصناعات الفرنسية في « الوطن الام » . بل لقد مرّ زمن طويل لم تنشأ فيه صناعات مهمة في الجزائر عوضاً عن الصناعة الحِرَفية المحلية . بيد ان رخص اليد العاملة ، والرغبة في توفـــير تكاليف النقل ، والميزات الاقتصادية والمالية التي منحتها الدولة ، قد دفعت شركات مهمة الى انشاء مصانـــع ، في الجزائر نفسهـــا ، لانتاج حاجيات الاستهلاك التي يمكن ان تجد في الجزائر المواد اللازمة لصناعتها وكذلك الزبائن الذين يشترونها .

مثلاً ، حصل « لافارج » على احتكار صنع الترابة وجميع أنواع الإسمنت ، وذلك بوساطة فروعه (الشركة الافريقية الشمالية للاسمنت المؤسسة قرب مدرسة الجزائر ، قبل الحرب العالمية الثانية ، وكذلك شركة C. A. D. O. المؤسسة قرب وهران ، بعد الحرب العالميـــة الثانية .)

إن تطوّر الصناعات المحلية (وخصوصاً صناعة المنسوجات)

ذلك الذي أتاحه انعزال الجزائر خلال الحرب، لم يعمّر طويلاً، على الرغم من مشروع التصنيع الحكومي: فان شركة M. T. O مثلاً، في تلمسان، التي كانت تستخدم أكثر من ٢٠٠٠ عامل، جهزتهم بأجهزة دعت اليها الضرورة، لتلبية الطلبات العسكرية، خضعت عام ١٩٥٥ للتصفية القضائية . ولم يسمح مشروع الحكومة بنشوء الصناعات إلا وفقاً لمقتضيات سوق الدولة، ومن هذه الصناعات: L.T.T.، و « مصانع تصفيح الحديد الافريقية » وأفريقا ألفا، الخ.

إن الحجم الاجمالي للتوظيفات الصناعية يظلّ ضئيلاً جداً. ففي عام ١٩٤٠، لم تحصل صناعة التحويل، من أصل حجم اجمالي للتوظيفات الخاصة قدره ١٣١ ملياراً من الفرنكات، إلا على مليار واحد من الفرنكات، يعني أقل من ١ ٪ من المجموع، و ٢٣ مرة أقل من التوظيفات في الزراعة . والحصة الموظفة في المناجم (وهي أكثر من ٤ مليارت بقليل) لم تكن تمثّل هي نفسها سوى ٣ ٪ من التوظيفات، أما التوظيفات المخصصة لانتاج الطاقة (وبصورة خاصة من قبيل شركة « ليبون » فقد بَلَغَتْ ملياراً و ٧٠٠ مليون فرنك، وهذا يعني أكثر من ١٪ بقليل . ومقابل هذا، فإنّ تشييد البنايات قد امتصّ، وحده، ٤٢ ٪ من الرساميل . ولم يغيّر مشروع التصنيع هذه النسب إلاّ قليلاً . ففي عام ١٩٥٠ لم يتلق مجموع النشاطات الصناعية سوى ٢٠ ملياراً، يعني ٢٠ ٪ من التوظيفات الجديدة . فالقطاع الصناعي من الانتاج الجزائري محكوم عليه من قبل النظام الاستعماري بنقص في التجهيز، وهو نقص يراه

المستعمرون والتروستات الصناعية الفرنسية ملائماً جداً ومشجّعاً لتضخم النشاطات التجاريّة .

*

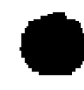
إن التوظيفات المُصَدَّرة إلى الجزائر تكرّس خصوصاً للتجارة والنقليات، وأهميتها متناسبة مع حجم الزراعة المؤسسة على المضاربات، والاستخراج المنجمي ، وضعف الانتاج الصناعي .

إن تبعية الانتاج المؤسس على المضاربة ، وخضوعه لفرنسا ، يشجعان نشوء مؤسسات للقرض: وإن بضعة المؤسسات الكبرى للقرض . كالشركة الجزائرية للقرض والأعمال المصرفيـة (وهي إحدى وجوه « الشركات الجزائرية ») ، و « القرض العقـاري للجزائر وتونس » ، والـ B. N. C. I. A. ، و « الصندوق التعاوني للقرض الزراعي » ، و « البنك الشعبي الجزائري » ، و « الشركة العامة » ، و الكريدي ليونيه ، هذه كلهـا تؤلف حول مؤسسة الإصدار والقطع (بنك الجزائر وتونس) مركزاً للنشاط يشمل أضأل قصبة زراعية في البلاد. وفي عام ١٩٤٠، خصص للبنوك أكثر من ٣ ٪ من التوظيفات ، يعني ما يعادل حصة الصناعة المنجمية .

إنّ عدم كفاية النقليات العامة من حيث الخطوط الحديدية ، قد شجع إنشاء شركات النقليات التي تحصل على معونـة الدولة . والمشروعات الرأسمالية الكبرى تتصرف بشركات ضخمة (المساجيري موري ، وشركة النقليات الجزائرية للسيارات ، وشركة سيارات « الاخضر » التي تملكها اسرة الماريشال جوان ، و « شركة الجر الآلية لافريقيا الشمالية ، »

إن ضرورة استيراد المنتوجات التي لا تصنـــع في الجزائر ، والاتجاه التصديري للزراعة التي يسيطر عليهـــا الاوربيون ، والمؤسسة على المضاربة ، قد أدّيا الى نشوء عدد هائل من مستودعات البضائع ، ووسائل التخزين لمصلحة شركات « الترانزيت » الكبرى ولمصلحة العديد من مؤسسات التصدير والاستيراد . ولقـد ضمن احتكار صناعة الخيات سلامة توظيف الرساميل في صناعة الاعتدة الحربية ، كما أنّ شركة « شيافينو » ، بسيطرتها تماماً تقريباً على احتكار التجارة البحرية للبضائع ، قد اصبحت إحـــدى القوى الرئيسية للرأسمالية الجزائرية ، إذ أن من مصلحتها إبقاء الصناعة في مستواها المفتقر الى التجهيز ، مبقية بذلك على الشروط التي تحافظ على الوتيرة الحالية للمبادلات .

كانت التوظيفات الإجمالية في التجارة والتقليات ، عام ١٩٤٠ تمثل ٣٠ ٪ من التوظيفات المحققة منذ الاستيلاء على الجزائر ؛ وفي عـــام ١٩٥٠ ، ارتفعت هذه التوظيفات إلى ٥٥ ٪ من الـ ٩٨ ملياراً من التوظيفات الجديدة .



أما التوظيفات المالية التي تقوم بها الدولة ، فلم تكفّ يومـاً عن تشجيع اتجاه التوظيفات الخاصة المؤسسة على المضاربة ، بل لقد وضعت تحت تصرفها مساعدات اقتصادية ضخمة .

والتوظيفات العامة تمثل مقداراً كبيراً نسبياً : ففي عـــام ١٩٤٠ ، كان حجمها منذ الفتح ، باستثناء السكك الحديدية ، يبلغ ٣٦ مليار فرنك ، أي حوالي ٢٥ ٪ من حجم التوظيفات الخاصة .

ومنذ الحرب ، زادت حصتها : ففي عام ١٩٥٠ ، كانت تمثل ٤٣٪ من أصل الـ ٩٨ مليار فرنك من التوظيفات الجديدة،الناتجة على الخصوص ، من الاموال العامة الفرنسية .

وعلى رغم اهمية هذه التوظيفات ، مع إضافتها الى التوظيفات الخاصة ، فانها تمثل مقداراً أدنى كثيراً حين يقارن بالتوظيفات المحققة في فرنسة .

ففي عام ١٩٥٤ ، كانت الـ ٩٠ مليار فرنك الموظفة حديثاً (منها ٣٧ مليار تمثل مساهمة الاموال الفرنسية العامة)تمثل،وذلك بشكل على كل حال هبوطاً محسوساً عن السنوات السابقة ، وذلك بسبب فرار الرساميل الخاصة — أقول كانت تمثل حجماً مقداره ٩٤٠٠ ف لكل جزائري ، على حين ان الـ ٢٣٧٠ مليار فرنك الموظفة في فرنسة كانت تمثل ٥٤٩٠٠ ف لكل فرنسي .

فتوظيفات رؤوس الاموال هـذه ـ اذن ـ ، على رغم مشروع السنوات الاربع ،هي غير كافية، باستمرار،للحيلولة دون هبوط مستوى الاقتصاد الجزائري ، وخصوصاً اذا اخذنا بعين الاعتبار تزايد السكان .

وكيفما نظرنا الى القضية ، وجدنا أن التوظيفات العامة تشجع ، بصورة منهجية منظمة ، الاقتصادَ الاستعماري، الذي هو وحده « يدرّ ربعاً » من حيث المداخيل والارباح .

لقد رأينا الخدمة التي تؤديها المنشآت المالية الكبرى للاستعمار وحده .

لقد تحققت تجهيزات المرافيء لمصلحة نظام المبادلات الذي

عرّفناه في فقرات سابقة ، وهو النظام الذي يتنافى تماماً ومصالح جماهير السكان : ان تجهيز مرفأ بونة قد تحقق بصورة خاصة لتأمين تخزين وتصدير المنتوجات المنجمية التي تنهبها من الارض الجزائرية شركات «اونزا» «وفوسفات قسطنطينة» . وفي الوقت الحاضر ، خُصّصَتْ الأعمال الباهظة التكاليف الى أبعد الحدود ، والتي اقتضاها تجهيز مرفأ «نيمور» ، وذلك فقط لتأمين منفذ للشركات المنجمية (شركة زليجة ، مثلًا) من مراكش الشرقية .

ولم تخطط شبكة الطرقات الا من وجهة النظر التي تخدم فقط الاقتصاد الاستعماري : وكثيراً ما نرى طريقاً تؤدي الى مزرعة خاصة وحسب ، على حين ان معظم قرى الفلاحين التي تجاور تلك المزرعة تكون محرومة من اية طريق . وكما كان يحدث في أيام الحكم العسكري ، فان «الطريق الحربية الجنوبية» الشهيرة ، وطرقات المقالع التي شقت في جبال الأوراس ، إنما جرى تخطيطها كلها ، قبل أي اعتبار آخر ، لتسهيل مراقبة « مناطق الخطر » .

وهذا يفسر لنا لماذا نرى ان الجزائر ، على رغم ٨٥٠٠ كلم من الطرقات العامة ، تملك شبكة طرقات اقــل كثافة بخمس مرات منها في فرنسة .

وشبكة السكك الحديدية ترتكز على هذه الاسس نفسها : ومما له مغزى كبير كون طولها (٤٣٧٩ كلم عام ١٩٥٠) هو اقل بعشر مرات من طول شبكة السكك الحديدية الفرنسية .

والواقع ان الامر لا يتعلق في الجزائر ، باستثناء الخط الحربي (مراكش تونس) ، الا بطرقــات حديدية تتيح للشركات

الكبرى تصدير انتاجها: فان خط (بتيسّا ـ بونة) الحديدي، وهو وحده المكهرب، يُستخدم خصوصاً لنقل المـــواد والاعتدة لشركات الأونزا وكويف، كما يُستخدم لنقل الحـــديد الخام والفوسفـــات نحو بونـــة وتعود قـاطراته منها فارغـــة؛ والخط الحديدي الجلفا ـ الجزائر، يُستخدَم في نقليات الألفا لامتيازات بلاشيت المرسلة إلى مدينة الجزائر؛ أما خط أجـدة ـ نيمور، فهو يُستخدم لنقل المعادن من مراكش الشرقية ومن مناجم الفحم الحجري في الجنوب الوهراني.

إن اتجاه هذه الخطوط الحديدية نفسه، وهو يهمـل مراكز مهمة للانتاج والاستهلاك، يفرض على مجمل الاشخـــاص الذين يستخدمون تلك القاطرات بشحن بضائعهم، منـاقلاتٍ عديدة، تحوّلهم مع بضائعهم نحو نقليات الطرق الخاصة. وهذا مـا يحدث ايضاً في خصوص التعريفات التدريجية التي تراعي مراعاة كـبرى الشركاتِ المنجمية الضخمة وشركات الألفا وذلك على حساب جماهير السكان وعلى حساب ميزانية السكك الحديدية الجزائرية نفسها.

أما الحل الذي عمدت اليه الدولة لتخفيف هذا العجز فقد كان يتلخص في الغاء عدد من الخطوط المصابة بالعجز وإنقاص عـدد الموظفـــين والعمال. ولم تؤدّ هذه «الحلول» إلا الى إصابـة الخطوط الباقية بالعجز المالي أيضاً، نظراً لأن استخدامها أصبح اكثر تكاليف وأصعب تناولاً. وهكذا تؤدي نفقـات الدولة السنوية الباهظة إلى انقاص تجهيزات السكك الحديـدية بصورة تدريجية، وكذلك طرد اليد العاملة التي تشتغل في تلك المشروعات

وكذلك فتجهيز الطاقة غير كافٍ ، وهو مخطط وفقاً لحاجات المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية الكبرى .

ويكفينا ان نقول، فيما يختص بمناجم الفحم الحجري في (الجنوب الوهراني) ، تلك المناجم المؤممة ، أن المراكز الكهربائية القائمة هناك ليست مخصصة إلا لتلبية حاجات المنجم .

وفي انتاج الطاقة الكهربائية والغاز ، نرى ان شركة « الجزائر للكهرباء والغاز » ، التي خلفت بصورة عامة ، شركة ليبون (التي نال حملة اسهمها لعام ١٩٥٣ أرباحاً تبلغ ١٠٣٠ ف لكل سهم قدره ١٢٣٦٠ ف) ، والتي تمنح التروستات الكبرى اسعاراً خاصة قد تصل الى ٦٠ مرة أقل من الاسعار التي يدفعها المستهلكون ، أقول نرى ان هذه الشركة مصابة بعجز مالي ، وذلك لكي تستطيع القيام بالتحسينات المائية الضخمة (في جنجن ، وغرغور) . بيد أن عدداً معيناً من المراكز الكهربائية قد أنشيء خلال الأعوام الأخيرة الماضية ـ بفضل رؤوس أموال تغذيها الخزينة العامة الفرنسية ، يعني المكلفين الفرنسيين العاديين) وقد أدت هذه المراكز الى تقدّم انتاج التيار الكهربائي بوتيرة لا تكاد تتفوق على الوتيرة الفرنسية إلا بقليل .

وأخيراً فيما يختص بالبترول الذي لا يفرض على مبيعه سوى رسوم أقلّ بكثير من الرسوم المفروضة في فرنسا (وعلى الرغم من ان تلك التخفيضات تمس القطاع الرأسمالي وحده) ، فإنّ ال ٤ مليارات و ٨٠٠ مليون فرنك لنفقات التنقيب ، والتي خصصتها الدولة في مشروع السنوات الاربع ، فإنها سوف تضاف ، (بصرف

النظر عن شركة S.N.R.E.P.A.I) إلى الـ ٢٢ ملياراً مـن رؤوس الأموال الخاصة، التي وظفتها المصالح البترولية الكبرى في الشركات الكبرى صاحبة امتياز التنقيب (C F. P , C. P. A , C. R. E. P. S)

وهكذ فالتوظيفات العامة لا يمكن أن تفيد سوى الاستعمار العقاري والاستعمار الرأسمالي ، وليس بوسـعها إلاّ زيادة الارباح التي يجنيها الاستعمار من الجزائر ، وذلك على حساب سكان ليس في أيديهم وسائل ولا امكانيـــات لاستثمار ثرواتهم أو استعادة أراضيهم ، والقضية ليست فقط قضية زيادة العبء المالي المفروض على المكلفين الفرنسيين في فرنسة نفسها ، وهو على كل حال عبء لم يؤد حتى الان إلا إلى توسيع الاختلاف في شروط المعيشة بين جماهير الشعب الجزائري والأقلية التي تستعبد ذلك الشعب ، بل أن القضية هي قضية الانتهاء من هذا التوزيع الجائر، أكثر فأكثر، توزيع الأموال العامة والخاصـــة ، ذلك الذي يشجعه تركيب الدولة الاستعمارية نفسه .

القطاع الوطني الخاضع للرأسمال



إن سبعة أثمان السكان الجزائريين مجبرون على الانتاج على هامش التوظيفات الرأسمالية وعلى هامش «المشروعات» الرسمية ، ولقد حرمت هذه الجماهير ، التي يبلغ عددها ستة او سبعة ملايين انسان ، من $\frac{3}{5}$ من أفضل الأراضي الصالحة للزراعة ، في بلادها ، أضف إلى ذلك أن تهديم التوازن الاقتصادي والاجتماعي لنظام الانتاج التقليدي ، وإقفال السوق في وجه الفلاحين والحرَفيين الجزائريين قد حال بين تلك الجماهير وبين ان تعيش مثلما كانت تعيش في الماضي .

لقد مزق المستعمرون الأراضي ، وهدموا توازن الزراعة الوطنية ، أي تلك التي كان يمارسها السكان الأصليون . لقد كان ثمة تنظيم جماعي ، وكان ، قبل الغزو الفرنسي ، هو القاعدة ، كائناً ما كان القانون العقاري السائد ، وكان يسمح بتنسيق مهم ، وتحسينات ذات فوائد بالنسبة إلى جميع السكان : وهو يتألف بصورة خاصة من وسائل ري ، وسدود ، وشبكات من السواقي .

إن حركة الاستعمار وتوطين الأوروبيين بانتزاعها من جماهير السكان حق استخدام الأملاك ، التي اعتبرتها الدولة المستعمرة ، بدون حق ، أملاكاً لها ، أو صادرتها من أصحابها ، لتجعل منها مراكز للاستعمار وتوطين الأوروبيين، أو مراكز لاقامة الشركات الكبرى المتمتعة بالامتيازات ، قد هدمت ذلك التنظيم الجماعي وذلك بطردها جماهير السكان من اراضيهم ، وعندئذ أصبحوا لا يستطيعون العودة اليها إلا بوصفهم عمالاً أجراء ، وباقتطاعها أقساماً من الأرض لا غنى عنها لحياة الجماعة (وهي المناطق الأكثر خصوبة أو الاكثر تحسينات، في متيجا مثلاً ، وفي وادي الشليف ، والمراعي الصيفية في شمالي السهول العليا) ، وبالتحريض على تدفق اللاجئين الى المناطق التي تنزل فيها القبائل، التي ازداد فقدانها للتوازن على هذا النحو . وبزيادة هذا الاضطراب وتفاقمه ، وذلك بالتدابير التي اتخذتها الدولة الاستعمارية ، لتسهيل بيع اراضي المسلمين للدخلاء ، وبتمزيق مجموعات الاملاك والاوقاف واقتطاع سدس مساحتها الاجمالية لمصلحة حركة الاستيطان الاستعماري الخاص. وإن نتائج هذا التمزيق لصالح الاستعمار ، لا تكف عن التزايد :

فقد أصاب التقطيع أكثر من نصف الاراضي التي كانت مزروعة في ذلك العهد ، مُجْبِراً « الفلاحين » المسلمين على البحث عن أراض جديدة أخرى ، قليلة العائدات ، وخصوصاً في أقاليم الغابات ، التي انقطعت على هذا النحو حماية أحراجها وأراضيها . وعلى الرغم من هذا التوسع ــ الذي دفع سكان الجزائر غاباتهم ثمناً له ، فإن الزراعة في الاراضي الاسلامية تتمتع اليوم بمساحة أقل من

تلك التي كانت تتمتع بها عام ١٨٢٠ .

ومما زاد في خطورة الاستيلاء على أملاك الجزائريين من سكان البلاد الأصليين ، هو أنه كان يصيب الأراضي الاكثر خصوبة ، والاكثر تحسيناً وتجهيزاً ، أو الاكثر ملاءمة للتحسين والتجهيز .

إن هـذا « الانقلاب » الذي طرأ على تركيب المجتمع ، وأحلّ محلّ اراضي « الأرخ » الاسلامية التي أزيلت ، و « الاملاك » التي كانت تُعلَن « فرنسية » بضربة قلم ، وبصورة عامة ، أحلّ محلّ اندماج « الديار » ، أملاكاً فردية مجزأة ممزّقة يمكن بيعها والتصرف فيها، هذا الانقلاب سبب نشوء مراتب اجتماعية ، تجعل ٥٦٠٠ استثمارة تبلغ الواحدة منها أكثر من ١٠٠ هكتار تتقاسم فيما بينها ١،٥٨٢،٠٠٠ هكتار (أكثر من ٢٠ ٪ من اراضي المسلمين) ، تواجه من الناحية المقابلة تقسيم ١،٨٥٥،٠٠٠ هـ (٢٥ ٪ تقريباً ، من اراضي المسلمين) بين ٧٣ ٪ من المنتفعين الذين لا يتمتعون ، بصورة وسطية ، بسوى ٤،٧ هـ (أرقام ١٩٤٠) . وهكذا فان ثلاثة أرباع الملاكين ، الذين أصبحوا فلاحين يفتقرون إلى ارض كافية ، قد وجدوا أنفسهم مرغمين ، إمّا على البحث عن موارد إضافية ، بتخليهم عن أراضيهم لمستثمرين بالمحاصصه بنسبة الخُمُس (الخمّاسين) ، وإمّا على أن يصبحوا هم أنفسهم « خمّاسين » .. وكذلك فانّ عدداً كبيراً من قدماء الملاكين والمنتفعين قد اصبحوا فلاحين بدون أرض . فاذا أخذنا بعين الاعتبار ازدياد عدد السكان ، رأينا ان « الانقلاب » الاجتماعي الناتج عن الاستعمار قد حرم اكثر

من ٦٥٠٫٠٠٠ ربّ عائلة ، من جميع أراضيهم ، وربع هؤلاء مزارعون وخمّاسون ، وربعهم يطلبون العمل بالاجرة ، وهذا العمل لا يستخدم سوى ثلثي هؤلاء ، وخلال ثلاثة أشهر من كل سنة ، وذلك بسبب استخدام الآلات في الزراعة .

إن انقاص المساحات المزروعة من الاراضي، لمصلحة الاستعمار، تحرم الفلاحين من كل أنواع التجهيز ، وحتّى حيوانات الجرّ باستثناء الجحاش ؛ وهو يُسَبِّب، على هذا النحو ، تدني المحاصيل وعزل المزارعين المسلمين عن السوق ، وعدم كفاية الحاجات العائلية نفسها ، وخسارة الاراضي . ونظراً لانّ الزراعة الاوربية الكبيرة تطرد الفلاحين المسلمين ، أكثر فأكثر، من صفوف الطبقة العاملة بالاجرة ، فانّهم يؤلفون جيشاً من الفلاحين العاطلين عن العمل ، متعاظم العدد . ويبلغ عدد هؤلاء ٨٠٠٫٠٠٠ شخص ، حسب الاحصاءات الرسمية ، وهذا يعني أكثر من عدد تزايد السكان العمّال الزراعيين منذ عهد الغزو .

إن « المُنْجَزات » الكبرى التي تتم على حساب الخزينة العامة ، وهي أبعد ما تكون عن تشجيع نموّ الزراعة المحلية (للفلاحين المسلمين) فانها تؤدي بها في بعض الاحيان الى الانصراف مثلاً عن عمليات الريّ ، حين تحلّ مشروعات الريّ والسدود الكبرى محلّ منشآت قديمة بنيت قبل استعمار فرنسة للبلاد ، وتلك المشروعات تخرّب هذه المنشآت (كما حدث مثلاً في وادي شليف) ، أو انّ المشروعات المذكورة تساهم في إبعاد الزراعة الوطنية عن السوق وذلك بانشاء طرقات واسعة كبرى للسيارات

تحتكرها التجارة الاستعمارية لنفسها ، جاعلة من الأسواق الوطنية المحلية الكبرى أمكنة للتبادل المحلي وحسب ، مؤدية بذلك الى تخفيض كبير لقيمة انتاج الفلاحين المسلمين .

إن « الجمعيات الزراعية للاحتياط » ، التي تتألف بصورة جوهرية من السكان المسلمين ـ وذلك بعكس التعاونيات ـ ، وليس المنتسبون اليها سوى مساهمين لا يحصلون على فوائد ، فلا تفتح أمامهم شروطاً طبيعية من القرض والبيع :

وليس بوسع المساهمين ان يقدموا سوى القليل من الضمانات، ولذلك فهم يتلقّون ١/٥ فقط من القروض الطويلة الأجل والمتوسطة الاجل التي يحصل عليها المنتسبون الى التعاونيات ؛ أما القروض الريفية ، التي يدفعون عنها فوائد تبلغ ١/٢ ٧ ٪ ، فلا يكاد يغطيها تسليم المحصول ، الذي يصبح اكثر من عملية بيع ، إنه يصبح ضريبة إجبارية تحرم الجزائريين المسلمين من النقود.

إن « **قطاعات التحسين الريفي** » ، التي تغذيها الميزانية الجزائرية وصندوق « **الشركات الزراعية للاحتياط** » ، على حدّ سواء ، غالباً ما تشكّل خسارة ونفقة مباشرة ، قبل ان تفتح آفاقاً بعيدة غير مؤكدة من التحسين ـ وذلك سواء بسبب استحالة التصرّف بالأراضي ، من الناحية الشرعية ، تلك الأراضي الضرورية والتي لا غنى عنها ، أم بسبب المبالغ المطلوبة للمساهمة ـ وكذلك فإن حركة «حماية الأراضي وإصلاحها » ، وقد جعلتها عمليات التشجير ضرورية تعني ، من الناحية المباشرة ، حرماناً من الأراضي ، رغم أنّ هذه الأراضي قد أصبحت محدودة جداً .

وهكذا فالدولة الاستعمارية ، بنشأتها وتمركزها ، ثم « بمُنجزَاتها » ، قد سَبَّبت ، على نحو تدريجي ، تزعزع الزراعة التقليدية وفقدانها توازنها ، بعد أن وضِعَتْ في حالة عزلة وفي الوقت نفسه في حالة تبعية وخضوع لزراعة المستوطنين من المستعمرين .

* * *

إن استيلاء الاستعماريين على السوق الجزائرية بصورة فظة ، قد فكك الانتاج الحِرَفي ، وعزله ، وهو الذي كان مزدهراً عام ١٨٣٠ في إطار طوائف الحِرَف Cadre corporatif .

وكان ثمة انتاج متكيِّف مع حاجات ذلك الزمن (الانسجة ، والألبسة ، والأدوات ، والأسلحة) فلم يدمّر الاستعمار تركيبه القضائي وحسب ، بل إن سلطات الاحتلال شجّعت الواردات الفرنسية الى الجزائر ، ضد الانتاج الجزائري ، وذلك بفرض الاحتكار الفرنسي ، وهكذا تلاشت كل إمكانية لتطور الانتاج الجزائري .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد ساهمت حركة الاستعمار وتوطين الأجانب ، من طرق عديدة ، في خراب الحِرَفين الجزائريين : وذلك بإفقار زبائنهم الريفيين ، الذين أرغموا على ارتداء الرثّ من الثياب بدلاً من ألبستهم التقليدية المنسوجة من صوف . وبتخفيض كمية المواد الخام الرئيسية (الصوف والجلد) التي استمرت أسعارها في الارتفاع ؛ وكذلك بارغام الحرفيين على القبول بتخفيض مستمر لأجورهم ، أملاً في الاحتفاظ بسوق

لمنتوجاتهم، نظراً لأنهم هم أنفسهم وضعوا في حالة تمنعهم من استعمال تلك المنتوجات .

وهكذا جمّد الاستعمار الانتاج الصناعي الوطني وذلك بارغامه على الاستمرار في استخدام وسائل تكنيكية متخلفة ، ظلّت محتفظة بالطابع الفردي البحت ، وذلك لافتقارها الى إمكانيات التموّل الذاتي ، بحيث ضاق نطاق السوق .

والواقع أنّ الحرفيين تحوّلوا الى عمّال أجورهم محدّدة بموجب القانون وبعدئذ خضع هؤلاء العمال للصناعة الاستعمارية وأصبح أغلبهم متعطلين مزمنين عن العمل .

عدم كفاية الانتاج الجزائري

إن دخلاً وسَطيّاً أقلّ من ٢٠٠٠٠ فرنك لكل فلاح مسلم يكفي لوصف خصائص هذا الانتاج .

إن الانتاج الزراعي ، الذي كانت عائداته عام ١٩٥٣ ، ١٧٦ مليار فرنك (٣٥ ٪ من الانتاج الوطني الخام) ولذلك فهو يبقى اهم جزء من أجزاء الانتاج ، هو اليوم في ركود او في تقهقر .

إن المزروعات المعدّة للتصدير (الكرمة ، والحمضيات الخ ..) التي انمتها حركة الاستعمار ، لا تتجاوز قيمتها ٣٦ الى ٤٣٫٥ ٪ من قيمة المنتوجات الزراعية عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٣ . واذا أخذنا بعين الاعتبار تنظيم جني الفلين والألفا ، فإنّ قيمة المنتجات التجاريه لم تكن تبلغ سوى ٥٦ و ٧٥ مليون فرنك عام ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ، وهذا يؤلف ٣٠ و ٤٠ ٪ من القيمة الاجمالية الزراعية وتربية المواشي ، والقطاف . ولكن المزروعات التقليدية المخصصة

للمعيشة ، التي كانت تمثل ٦٠ إلى ٧٠ ٪ من هذه القيمـــة ، قد أصابها التدني .

إن محاصيل الحبوب في الأعوام العشرة الاخيرة ليست أكبر من محاصيل الحبوب عام ١٨٦٣ – ١٨٧٢ ، تلك التي جاءت بعد ثلاثين عاماً من الحرب وتضمنت عاماً من المجاعة . ولقد تدنت محاصيل الحبوب الثانوية والبقول بمقدار النصف ، وعاد محصول الزيتون الى ما كان عليه في ذلك العهد تقريباً ، وينبغي ان نذكر بأن انتاج الثمار الطازجة ، والتبغ ، والحمضيات والعنب ، كانت ، حتى في ذلك العهد على شيء من الاهمية . وهكذا ، بالنسبة الى حجم اجمالي تدنى في مدى ١٢٥ عاماً ، نرى ان قيمة الانتاج الزراعي قد بقي على ما هو عليه ، وذلك بصورة ملموسة !..

إن عدد قطعان الماشية قد تدنى تدنياً محسوساً . إن هذه القطعان ، حتى في عـــام ١٨٦٠ ، وهو تاريخ عمليات نهب القطعان وفقاً «للانظمة» التي وضعها الماريشال (بيجو) ، هـــذا النهب الذي أدى الى الحد من تزايد الماشية ، اقول ان هذه القطعان قد تدنت من ٨ ملايين رأس ، الى ٦ ملايين رأس ، عام ١٩٥٢ . وكذلك فجميع انواع البهائم والماشية ، قد تدنى عددها إلا فيما يختص بالحمير ، وهي حيوانات الفقراء . فاذا لاحظنا أن قيمة الانتاج الحيواني ، عام ١٩٥٢ ، (٤٤ مليار فرنك) كان يمثل ٢٥ ٪ من مجموع الانتـاج الزراعي ، فعلينـــا ان نعلم أن هذا الانتاج كان ، عام ١٨٣٠ ، يعيـل الرعيان ويجعلهم يعيشون بمستوى من المعيشة مساوٍ على الأقل للشطر الآخر من

السكان .

وهذا معناه بالتأكيد أنّ تقهقر الانتاج الحيواني لم يعوّضه من حيث القيمة ، توّسع الانتاج الزراعي المكرس للتجارة ، وأن الدخل الزراعي الاجمالي للجزائر ، الذي لم يعمل الاستعمار الفرنسي على تزايده ، قد تدنى بالتأكيد بالنسبه الى السكان المسلمين .

***

إن الانتاج الصناعيْ ، الذي تُمثل قيمته (وهي ١٣٠ مليار فرنك) ٢٨ ٪ من العائدات الجزائرية ، يشكل في الواقع ، ضريبة تُؤخذ من الجزائر ، وخسارة تصيبها ، لا فائدة تنالها ولا ربحاً تجنيه .

ولا وجود تقريباً لصناعة التحويل : فإنها لا تنتج قيمة $\frac{١}{٨}$ من النفقات التي تقتضيها حاجات المنتوجات التعدينية والنسيج ، وهي لا تكاد تنتج بصورة إجمالية ، في السنة ، أكثر من ٤٠ مليار فرنك يعني أقلّ من محصول واحد من محاصيل الكرمة المخصصة للخمرة ! ورغم ذلك فإنها لا تتضمن سوى صناعات التركيب والتجميع Industries de montage ، نظراً لأن الجزائر تفتقر افتقاراً تاماً الى الصناعة الثقيلة .

بيد أن صناعة الاستخراج المنجمي التي تُنتِج حوالي ثلاثة ملايين طن من الحديد ، وسبعمئة ألف طن من الفوسفات الخ ، لا تغل ٢٠ مليار فرنك في العام ، نظراً لأن التحويل الذي يتم في الجزائر لهذه المعادن لا يبلغ ١٥٪ من

الفوسفات المستخرج، على حين أن استيراد المواد الحديدية المصنوعة نصف صنع Les demi - finis يكلف الجزائر ثمن مجموعة من الأطنان تساوي ثلاثين ضعفاً من الخامات المعدنية التي يتم تصديرها. فهو يشكل – إذن – خسارة تصاب بها الثروة القومية الجزائرية، وهذه الصناعة تصاب بفترات ركود تخضع، مع ما يصاحبها من بطالة، للحالة التجارية العالمية، لا للموارد الطبيعية.

وهذه الخسارة، التي تدمّر على هذا النحو جميع امكانيات التصنيع، يبررها المستعمرون عادة بعدم كفاية موارد الطاقة، التي رأينا ان المستعمرين انفسهم هم الذين يضعون حداً لتجهيزها. ويزعمون من جهة اخرى أنهم يفسّرون عدم كفاية هذه الطاقة نفسها بعدم وجود سوق للطاقة. ولكن واقع كون الجزائر مضطرة، وإن كان بكمية ضئيلة إلى استيراد ٥٠ ٪ من الفحم الذي تستخدمه، وجميع بترولها، يثبت ان الجزائر لا تستطيع كفاية حاجاتها: وهذا النقص في الاستهلاك يرجع سببه في الواقع الى نقص الوسائل المالية في بلاد نرى أن القوة الشرائية عند الشطر الاعظم من سكانها يبلغ أدنى مستوى ممكن. بيد ان وجود صناعة تحويل، مهما كانت ضئيلة، لموادها الخام، كان من شأنها ان تتيح للجزائر زيادة ملحوظة لاستهلاكها البيتي من الطاقة: والواقع أنّ استيراد المنسوجات والألبسة وحده يكلف الجزائر ثلاثة اضعاف قيمة الطاقة المُنتَجة.

إن صناعة مواد البناء، ومشروعات البناء، والاشغال العامة تنتج وحدها ٥٦ بالمئة من الدخل السنوي للصناعة الجزائرية، أي

أكثر من ٧٠ مليار فرنك ، يوزّع ٢٠ بالمئة منها فقط بمثابة أجور للعمال. غير أنّ ثلثي هذا الأنتاج ، تقريباً ، يُصْرَفان للمخصّصات العامة الموظفة في « المُنجَزات » التي تعود بالفائدة ، كما رأينا ، على القطاع الرأسمالي وحده . أما في ما يختص بالثلث الباقي ، المخصص للبناء ، فان ازمة السكن الحالية في الجزائر ، تثبت بأن الانتاج الحالي ، وإن كان ليس ثمة نسبة بينه وبين ما كان عليه عام ١٨٣٠ ، لا يكفي حاجات السكان إلى الكساء والسكن، كما كان يفعل عام ١٨٣٠ !

وهكذا ، فإن الانتاج الصناعي الحالي ، الذي حلّ محل انتاج حرفي وعائلي كان يلبي طلب الاهالي، لم يُحِلّ شيئاً محلّ الانتاج الحِرفي للجلود والصوف والحديد والخشب ، الخ ... ان حركة الاستعمار ، مع تدميرها الصناعات الحرَفيّة ، قد اكتفت بالقيام بنهب الموارد التي وجدتها في البلاد ، وذلك لمصلحة الصناعة الفرنسية ،في البلد المستعمِر .

إن نموّ الحركة التجارية (وبخاصة : التجارة الخارجية) والتي يمثل دخلها ، مع التقليات ، ثلث الدخل الاجمالي للجزائر ، ليس ناشئاً في الواقع إلا عن اضطراب الاقتصاد وفقدانه التوازن ، وهذا النمو يزيد من الاضطراب ايضاً بما يخرجه من البلاد من ثروات .

إنّ الحجم المتزايد للتجارة الخارجية ، الذي ارتفع بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٣ من ٢٢٣ إلى ٣٤١ مليار فرنك ،يمثل بالنسبة الى

الجزائر نقصاً في الميزان التجاري يعوّض على حساب التحويل أو الاستهلاك ، وكذلك تصدير الثروات الطبيعية، والنفقات الاضافية الناتجة عن استيراد المنتوجات المصنوعة والمنتوجات الغذائية .

بيد انه، في باب الاستيراد، ارتفعت نسبة منتوجات الاستهلاك من ٥٣,٧ ٪ عام ١٩٤٩ (٦٩ مليار فرنك) إلى ٦٠ ٪ عام ١٩٥٣ (١٢١ مليار) :

وتدلّ أهمية المنتوجات الغذائية (وهي ٤٠ ٪ من ذلك الرقم) على تزايد العجز في الانتاج الزراعي ، وانتاج المنسوجات (٢٠ ٪) والسيارات والوسائل المنزلية (٢٠ ٪ أيضاً) ، وفقدان صناعات التحويل وخلال هذه المدة سقطت حصة أموال التجهيز من ١٨ ٪ الى ١٥ ٪ ؛ ومع ذلك فالامر يتعلق هنا بصورة خاصة بالمستوردات الضرورية للمعيشة .

وحتى التقلبات في حجم المبادلات ، في باب التصدير ، تشير الى نسبة المنتوجات الغذائية ذات الاصل الزراعي ، والتي لم يتم إعدادها بعد ، بصورة عامة (٨٤ ٪ عام ١٩٣٨ ، ٧٦ ٪ عام ١٩٤٩ ، ٦٥ ٪ عام ١٩٥٣) والتي اقتطعت من وسائل المعيشة ، على حين أنّ نسبة المواد المستخدمة للصناعة ، والتي يجري تصديرها وهي خام ، كانت تمثل على التوالي : ١٢ ، ١٦ ، ٢٥ ٪ .

وهكذا ، فإن طبيعة المبادلات نفسها ، التي تجري مع فرنسة بنسبة ٧٠ ٪ (عام ١٩٥٣) انما هي مرتبطة بركود التجهيز الصناعي في الجزائر ، وعدم كفاية التغذية ، ونموّ المزروعات التجارية (التي يملكها المستعمرون) والصناعة المنجمية .

إن النظام التجاري الجزائري يمثل خسارة مستمرة في الثروة الاجمالية ، وذلك باحتفاظه بعجز متزايد في الميزان التجاري (١٨ مليار عام ١٩٣٨ ، بالفرنكات حسب سعرها الحالي، و ٣٥ مليار فرنك عام ١٩٤٩ و٦٤ مليار فرنك ١٩٥٣) إن تأسيس بنك للاصدار لا يعدو أن يكون هو نفسه سوى « تسهيل » للمدفوعات داخل المنطقة الحرة ، وهو « تسهيل » « يسمح » للجزائر بأن تؤسس اقتصادها كله بمقتضى الحسابات الفرنسية : وتغطية الاموال الفرنسية للموقف إنما تؤدي الى زيادة حدّة التبعية الاقتصادية للجزائر إزاء فرنسة ؛ وبهذه الاموال تدفع الجزائر ثمن المنتوجات التي تستوردها ، دون ان تكون قد ساهمت في صنعها او انتاج التعويض المساوي لقيمتها .

إن النظام التجاري الجزائري يستتبع غلاء اسعار المنتوجات المستوردة ، التي تتحمّل نفقات النقل ، والرسوم والضرائب . ومن بين هذه المنتوجات نجد عدداً من المواد الغذائية الشائعة الاستهلاك ، كالسكر ، والزبدة ، والجبن ، والشاي ، والقهوة، والرز، بكاملها تقريباً ، وثلاثة ارباع الزيت ، والمنتوجات الشائعة الاستعمال : كالمنسوجات غير الصوفية (بكاملها) والأدوات المنزلية النحاسية والحديدية (الشطر الأعظم منها) ، وذلك بالاضافة إلى الانتاج التعديني ، ولذلك فإنّ سعر هذه المُنْتَجات، مثلاً سعر اللبن والخبز ، هو ارفع منه في فرنسة ؛ فاللحم الرديء والخضار الطازجة هي الأغذية الوحيدة التي يمكن الحصول عليها في الجزائر بأسعار أرخص .إن تفاقم تبعيّة الجزائر إزاء فرنسة يتضح

تماماً بارتفاع الأسعار في الجزائر بأكثر من ارتفاعها في فرنسة : ولقد تضاعف سعر المنسوجات خمسين ضعفاً ، في حين انّ أجور العمّال الزراعيين لم يتضاعف إلاّ بنسبة عشرين ضعفاً ، بين عامي ١٩٣٩ و١٩٥١.

إن غزو المنتوجات الفرنسيـة للأسواق الجزائرية ، يساهم في تحديد الاستخدام ، وذلك بوضعه الصناعات الجزائريّة في وضع يستحيل معه أن تتجهّز لكي تنتج في شروط مُرْبِحة ! وتظل السوق ، عملياً ، احتكاراً لمُجَهّزِين قد استهلكت رؤوس اموالهم الاساسية وتكوّنت مجموعات زبائنهم ، منـــذ زمن طويل ، ومصالحهم ترتبط هنا بمصالح كبار المستعمرين ، ومصالح المصدرين المستوردين ، ومشروعات التسّلح ، ثم شركة شيافينّو .

إذن فالنظام الاستعماري ، بإقامته منذ بداية عهده ، الاحتكارَ التجاري ، قد حوّل التجارة الجزائرية التي كانت مكيّفة وفقاً لحاجات البلاد ، إلى نظام تجاري خاضع للاستيراد ، وهو نظام يفتح الأسواق الجزائريّة للمشروعات الرأسمالية في فرنسة ، اقول إنّ هذا النظام الاستعماري قد ساهم في شلّ الانتـــاج الصناعي الجزائري ، ورفع تكاليف المعيشة واقتطاع شطر من ثروة البلاد الجماعيّـــة .

*

وعدم كفاية الانتـــاج وركوده يزدادان تفاقماً بسبب التفاوت المتعاظم في توزيع الدخل ، وذلك لمصلحة أقليّة اوروبية بوجه خاص .

وفيما يختص بالدخل الزراعي ، فإن ٩٥ بالمئة من الحمضيات ، و ٩٠ بالمئة من الخمر ، و٧٥ بالمئة من البطاطا والبواكير ، يتم انتاجها في اراض يملكها اوروبيون ، وهذا يشكل تقريباً جميع المزروعات المُعَدّة للتصدير . ولكن ، في هذه الأراضي ايضاً يتم انتاج ٧٥ بالمئة من القمح الطري ، و ٤٠ بالمئة من القمح الصلب ، و ٢٠ بالمئة من الشعير ، و ٤٠ بالمئة من البقول و ٣٠ بالمئة من الزيتون ، وهذا ما يشكل قسماً مهماً من الانتاج التقليدي .

ومما يزيد من اهمية هذه المداخيل وضخامتها ، أن المستعمرين الأوروبيين ، الذين يتصرفون بأراض جيدة وبوسائل تكنيكية متطورة اكثر فأكثر ، كانوا لا يهتمون في اغلب الأحيان بزيادة مردود اراضيهم — وهو مردود لم يزد الا قليلاً ، في خلال قرن ، وان كان قد ازداد اكثر بكثير من مردود اراضي الجزائريين المسلمين ، بل انهم لقد هتموا بالفعل في زيادة ارباحهم بانقاص حصة الاجور ؛ إن الانتاج الاوروبي ، الذي يعود الفضل فيه ، في بادىء الامر ، الى المستوطنين الأوروبيين الصغار والعمال الزراعيين المسلمين ، لم يعد يستخدم اليوم سوى ١٤٠٠٠٠ عاملاً أجيراً ، قادرين على الافادة من «الضمان الاجتماعي» من اصل ٦٥٠٠٠٠ فلاح لا اراضي لديهم . والانتاج الاوروبي يفضل الاعتماد على عمال مياومين وغالباً ما يكونون اولاداً ، في موسم الاعمال الكبرى .

وينال مجموع العمال الأجراء المسلمين فقط سدس الـ ٨٦ مليار فرنك من المداخيل السنوية التي تنتجها الاستثمارات الأوروبية ، التي تحتل ثلث الاراضي الجزائرية .

ان اكثر من نصف هذا المبلغ يشكل الارباح التي ، وان كانت تمثل موارد متوسطة جداً بالنسبة إلى أكثرية المزارعين من المستوطنين الأوروبيين الذين لا يحصلون الا على $\frac{1}{8}$ منه. ونصف هذا المبلغ مقسم على مداخيل عقارية سنوية يبلغ الواحد منها اربعة او خمسة ملايين فرنك ينالها ستة آلاف من كبار المستعمرين الملاكين ، وثمة من بينهم حوالي المئة يحصل الواحد منهم سنوياً على عشرات الملايين .

فالمنتجون المسلمون لا يحصلون - إذن - (وهم ثلاثة أرباع السكان تقريباً) الا على ٥٠ ملياراً من الفرنكات ، يضاف اليها الـ ١٢ الى ١٥ ملياراً التي يحصل عليها العمال الاجراء الذين يعملون في الاستثمارات الاوروبية . ولا تنقطع حصتهم هذه عن التدني، من حيث القيمة المطلقة ، ومن حيث النسبة . إن المحاصيل المحلية في السنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٤ هي اقل بنسبة ١٢ بالمئة (للحبوب الرئيسية) ، وبنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ اقل (للبقول)، وأقل بنسبة النصف أو تزيد (للحبوب الثانوية) مما كانت عليه خلال الاعوام ١٨٦٣ - ١٨٧٢ . وما يزال إنتاج زيت الزيتون على حاله . أما القطعان التي يملكها السكان الأصليون فقد نقصت بمقدار الثلث (بحيث توقفت العمليات المعتادة في تصدير الاغنام) وهي

تغل اقل بكثير مما كانت تغل في القرن الماضي .

وهذه الخسارة ليست ناتجة فقط عن خسارة الأراضي وإنما ناتجة ايضاً عن نقص في المردود : فعلى مساحات مزروعة متساوية كان الانتاج في الموسم الممتاز لعام ١٩٥٢ ، أدنى منه عام ١٨٦٣ – أما المساحات المخصصة لتربية المواشي فقد تدنت تدنياً محسوساً. وهذا الانخفاض في المردود ناتج ، في الشطر الاعظم منه ، عن استحالة التحسينات الآلية ، والتكنيكية ، واستنزاف الأرض الرديئة ، واكثرها كان مخصصاً في الماضي للطرقات .

ومما يزيد من خطورة هذه الخسارة هو ان السكان الزراعيين قد زاد عددهم أكثر من الضعفين ، والدخل السنوي الوسطي للشخص (وهو يتراوح بين عشرة آلاف وعشرين الف فرنك) هو ثلث ما كان عليه قبـــل الاستعمار الفرنسي . وإذا استثنينا الـ ٥٦٠٠ ملاك كبير ، فإن هذا الدخل هو ، في الواقع ، ادنى من ١٠٠٠٠ فرنك لكل شخص وفي السنة ، وهـذا يعني فقداناً تاماً تقريباً للموارد عنـد ٨٠٠ الف عامل زراعي ، عاطلـــين عن العمل .

ولا يتضمّن دخل الانتاج الصناعي سوى قسم ضئيـــل من الأجور ، وإن كان هذا الانتاج يدر مكاسب هائـلة على شركات تكون في أغلب الأحيان اجنبيّة بحتـــة ، ليس فيهـا شيء جزائري .

ومن الأمور التي لها دلالتها ، مثلاً ، في الصناعات المنجميّة ، أنـه من اصل انتاج يساوي ٧ مليارات فرنك ، نرى ان شركات

« الأوانزا » و « مقطع الحديد » ومناجم الحديد في مليانة قد جنت عام ١٩٥٢ ، ثلاثة مليارات ونصف مليار من الفرنكات ، مقابل مليار ونصف مليار فرنك دُفِعَتْ بمثابة أجور .

وثمة شطر من الأموال يتراوح بين ربع قيمة الانتاج الصناعي ونصفه ، يعود الى الشركات الفرنسية والأجنبيّة بمثابة ارباح ، وهو إنما يُقْتَطَع على حساب الجزائر وبالاضافة الى المنتجات التي يجري تصديرها هي ايضاً ..

* * *

وعلى هذا النحو ، فإن العمّال الأجراء الصناعيين الذين يبلغ عددهم ، حسب إحصاء هيأة « الضمان الاجتماعي » ٢٥٠ ٠٠٠ عامل ، لا يحصلون إلا على ٤٥ مليار فرنك ، أي ثلث الدخل الاجمالي للصناعة . ومع ذلك فهؤلاء العمّال الأجراء يشكّلون قِسْماً متميّزاً في نظر السكان المسلمين ؛ ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار ، من جهة ثانية ، أن الملاكات والعمال الأكفاء بينهم ، هم في أغلب الأحيان ، أوروبيون ، على حين ان مشغلة البناء ، وهم من المسلمين ، بصورة عامة ، لم يكونوا يقبضون عندئذ سوى أجر وَسَطي يبلغ ١٢٠ ٠٠٠ فرنك في العام !

وهكذا فما يحصل عليه السكان الوطنيون من الانتاج الصناعي لا يعوّض إلاّ جزئياً الخسائرَ التي تكبدتها البلاد بسبب الاستعمار ، وواقع ان استهلاك الطاقة الكهربائية (٧٥٠ الف كيلوات ساعة) لا يمثّل سوى ١/٦٠ من الاستهلاك الفرنسي ، وأنّ ليس ثمة في الجزائر سوى ١١٢ ٠٠٠ منزل مشتركة في الغاز في المدن التي تعد

بجملتها أكثر من مليـــون نسمة (منهم ٤٠ ٪ اوروبيون) ، اقول : هذا الواقع يشهد كفاية بعجز السكان عن استهـــلاك ما يساهمون فيه من انتاج صناعي ، هو على كل حال ، انتاج ضعيف .

وهذا النقص في الاستهلاك يساهم في وضع الانتـاج الجزائري في حالة تبعية أكبر للأسواق العالمية لتصريف خاماته المعدنيـة ، وما ينتجه من الألفا ، والفلين ، الخ ... ولكن هـذا النقص في الاستهلاك يصبح أكثر خطورة ايضاً إذا علمنا أنه ينبغي استيراد ٦٠ ٪ من ملاط البنـاء ، و ٦٠ ٪ من الأسمـدة ، و ٢٠ ٪ من خيوط الصوف ، يعني ان هذا العجز ليس هو فقط سبباً ، وإنمـا هو ايضاً نتيجة للنقص في التصنيـع .

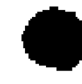
وينتج عن النقص في الاستهلاك عند الجمـــاهير الواسـعة من السكان المسلمين ازدواج السوق الداخليـة وانقسامهـا إلى سوقين احداهما تمتص المنتجـات الضرورية الرخيصة ، وهـــذه السوق « الوطنية » تمتص ، مثلاً ، منتجات الزراعة الصغيرة التي لا يمكن المتاجرة بها ، ومنتجات الحرفيين ، وكذلك المنسوجات الرديئة النوع ، والثياب العتيقة ، وأصناف الأدوات النحاسية والحديدية والمنزلية التي يوزعها تجار الجملة والمستوردون .

وهذه التجارة ، الموضوعة على هذا النحو في حالة تبعية للنظام العام للمبادلات تبيـع إذن أصنافاً رديئة النوع ، باسعار مرتفعة ، وتكافىء عمل المنتجين مكافئة ضئيلة ، وتقسم الارباح بين عـــدد كبير من بائعي المفرق ، ولا يستطيـع حجمها أبـداً أن يتجاوز

مبلغاً مقداره ٨٠ مليار فرنك يناله أكثر من ثمانيـــة ملايين من السكان. ويتعارض نطاقها مع نطاق رأسمالي، لم يستطع النفوذ اليه سوى عدد ضئيل من الوطنيين، وهو نطاق خاضع لنظام المبادلات الخارجية الذي وصفناه آنفاً.

فالنظام الاستعماري في الجزائر يفضي – إذن – إلى إقامـــة تعايش على أرض واحدة لدائرتين من دوائر الانتاج، احداهمـــا أوروبية بصورة عامة، والاخرى وطنية بحتة، وأولاهما تنزع إلى حفظ الأولى في حالة تبعية ضيقة.

الوضع الاجتماعي في الجزائر



يوجد في الجزائر ، الى جانب الطبقات الاجتماعية الأساسية كما نجدها في فرنسة – البورجوازية والطبقة العاملة ، وعلاقات الانتاج فيما بينهما هي على ما نعرفه – جماهير واسعة جداً من «البروليتاريا السفلى» (١) Sous - Prolétariat تؤلف أربعة أخماس السكان، وليس ثمة ما يعادلها في اية مقاطعة أو أي إقليم فرنسي .

الجماعة الاستعمارية

إن الجماعة الاستعمارية التي تضم زهاء ١٨٠٠٠٠٠ شخص (ما يعادل ٢٠ بالمئة من السكان) ، نصفهم جاء من أوروبة ، والنصف الآخر ولد في الجزائر نفسها (من اسرائيليين ، ومسلمين) هذه الجماعة تتضمّن اقلية ضئيلة من اصحاب العمل ،

---

(١) هذه الجماعة التي نعرفها بهذا التعبير نظراً لعدم وجود تعبير أفضل، تجمع عناصر مختلفة سوف نقوم بتحليلها فيما بعد، ولكنها جميعاً تخضع لسيطرة الجماعة الرأسمالية ، وهي مدينة لهذه السيطرة بوجودها بكاملها في وضع اجتماعي منحط متخلف ، حتى بالنسبة الى البروليتاريا العمالية .

وأكثرية من الشغيلة ، والشطر الأعظم منهـا هم عمّال ، ولكنها تتضمن أيضاً تجاراً وحرفيين ، يستفيدون احياناً ، او يتوهمون ذلك ــ رغم أنهم هم ايضاً مستثمَرون ــ يستفيدون بصورة محدودة جداً من فتات الاستثمار المفرط للجماهير المستعمَرة ويظنون أنفسَهم محظوظين مرتبطين بالعهد القائم .

وتتضمن فئة أصحاب العمل ، في الزراعة ، ٤٠ الف مــلاك مستثمِر ، بين أوروبيين ومسلمين ؛ وفي الصناعة والنقليات ، ثمة ١٣٥٠ صناعياً وصاحب مشروع ، منهم حوالي الستين فقط من المسلمين ؛ ويوجد ، في التجارة ، ٣٥٠٠٠ صاحب عمـل ، منهم ٣٠ بالمئة فقط من المسلمين . فثمة إذن بورجوازية يبلـغ عدد أفرادها زهاء ٤٥٠٠٠ شخصاً « عاملين »، وهي تمثل ــ إذن ــ أقل من ٦ بالمئة من الجماعة الاستعمارية ، وأقلّ من ٢ ٪ من سكان الجزائر ، وأقلّ من واحد بالمئة ، من المسلمين . وهذه الطبقة الاجتماعية التي تعيش من التوجيه التجاري القائم على المضاربة ، للانتاج الزراعي ، ومن فقدان التوازن ومن تبعية المبادلات التجارية ، وعدم كفاية الانتاج الصناعي ، هذه الطبقة يهمّها ، في مجموعها ، بسبب مصالحها ومنافعها ، بقاء الحالة الراهنة في الجزائر ، واستمرار الوضـع الاستعماري على ما هو عليه ، وهي من جهة أخرى مسؤولة تماماً عن هذا الوضع ، وإن كان ثمّـة ، بالنسبة إلى الصناعيين ، تناقض ينشأ وتتحدد معالمه ، تناقض بين رخص اليد العـاملة ، وصعوبات التجهيز ، والتموين ، والبيـع .

والشغيلة غير الأجراء ، أعضاء المهن الحرّة (وهم ١٣٠٠٠ ،

منهم ١٠ ٪ مسلمون) ، وصغار التجار والحرفيين الأوروبيين ، وحوالي خمس التجار والحرفيين المسلمين الذين يتعاملون مع زبائن يتمتعون بقدرة شرائية طبيعية (وهم تقريباً ٤٩٠٠٠ أوروبي و ١٧٠٠٠ مسلم) لا يشكلون رغم ذلك سوى ١٠ بالمئة من الجماعة الاستعمارية ، يعني أكثر قليلاً من ٣ بالمئة من سكان الجزائر ، من أهل المدن بصورة رئيسية . والمسلمون لا يؤلفون من بين هؤلاء سوى ٢٠ بالمئة ، وهذه النسبة تمثل واحداً بالمئة من مجموع السكان المسلمين ؛ والأوروبيون أنفسهم ليسوا سوى خمس (١/٥) السكان الجزائريين الذين هم من اصل أوروبي . وهذه الفئة ، التي يشعر شطر منها بأنه يحظى بحماية النظام القائم ، ضد المزاحمة التي يمكن أن تصيبه من جانب المسلمين في القطاع التابع ، أقول إن هذه الفئة تخضع من جهة أخرى لضيق السوق . والمسلمون يعون هذا الواقع بصورة خاصة ، نظراً لوضعهم كأقلية .

وثمة فئة كاملة من السكان تعمل بأمرها بمثابة فئة وسيطة . فهناك ٣٦٠٠٠ موظف (٥/٧ منهم أوربيون) و ٢٢٠٠٠ عضو من أعضاء جهاز القمع (٣/٤ منهم أوروبيون) و ٦٦٠٠٠ ملاكات وعملاء تابعون لأصحاب العمل . (وعدد الأوربيين بينهم ٧٥ ٪ أيضاً) منهم ١٥٥٠٠ شخص يعملون في الزراعة .

ونظراً لأن هؤلاء الأجراء المتمتعين بالامتيازات والمكلفين بتسهيل استثمار الأجراء الآخرين ، لا يرون غالباً مستقبلاً لهم إلا في القيام بهذا الدور لا يمثلون رغم ذلك سوى ١٥ بالمئة من سكان

القطاع الرأسمالي العاملين ، و ١/٤ من الأوروبيين و ٣ ٪ من السكان المسلمين .

إن جماهير الشغيلة الأجراء الذين يتمتعون بعمل ثابت ، والمسجّلين في هيأة « الضمان الاجتماعي » لا تشمل ، في الزراعة ، سوى ١٤٠ ٠٠٠ شغيل (منهم ٧ أو ٨ ٪ أوروبيون) ؛ ولا تشمل ، في الصناعة ، سوى ٢٥٠ ٠٠٠ شغيل ، نصفهم يعمل في البناء ، وعشرهم في المناجم ، وثلث هؤلاء جميعاً أوروبي ، يعني ربع الاوروبيين العاملين . يضاف الى هؤلاء ٢٠ ٠٠٠ من عمال السكك الحديدية والحافلات الكهربائية والطرقات ... (من مسلمين وأوروبيين) وزهاء ٢٠ ٠٠٠ عامل من عمال الموانئ (أكثر من ٩٠ ٪ منهم مسلمون). وثمة ١٠٠ ٠٠٠ من مستخدمي التجارة والمصارف الخ ، ٢/٣ منهم أوروبيون (وهنا أيضاً : رُبع الأوروبيين العاملين) وهؤلاء إن كانوا يتمتعون بوضعية افضل قليلًا ولكنهم مستثمرون كذلك .

وهكذا ، فمجموع المستثمرين المندمجين في القطاع الرأسمالي يمثل قسماً من السكان يمكن مقارنته بالسكان الفرنسيين : فثمة أكثر من نصف مليون من الشغيلة ، أي حوالي ٧٠ ٪ من سكان القطاع الاستعماري (منهم ٢/٥ أوروبيون) وهم لا يعيلون رغم ذلك ، وبصعوبة ، إلا ١٧ بالمئة إلى ١٨ بالمئة من مجموع سكان الجزائر ، وهذه النسبة لا تكاد تبلغ إلا ١٠ بالمئة من المسلمين الجزائريين .

ومن جهة اخرى ، فإن ٩٠ ٪ من الجزائريين الذين هم من

أصل اوروبي ، لا يشتركون بصورة مباشرة في الاستثمار الاستعماري للجزائر ، وخصوصاً في المدن ؛ بل ان ٨٠ ٪ منهم ، في الواقع ، يخضعون ، بهذه الصورة او بتلك ، للاستثمار الاستعماري المفرط . وكذلك ، فان المسلمين المندمجين في الجماعة الاستعمارية ، هم ضحايا هذا الاستثمار المفرط باستثناء ١ او ٢ ٪ منهم .

بيد ان عدداً معيناً من الشغيلة، والأوروبيين بصورة خاصة ، بسبب وهم خلقته الدولة الاستعمارية الحاكمة في الجزائر، يعتبرون انفسهم في وضع ممتاز بالنسبة الى البروليتاريا السفلى المؤلفة من اهل البلاد الاصليين ، وهذا «الوضع الممتاز» ينظر اليه اصحابه على انه مرتبط ببقاء حماة النظام الاستعماري في الحكم .

وهكذا فالعمال الاوروبيون الاجراء يتعرضون لأن ينسوا أن الاجور المدفوعة في الجزائر هي ادنى من الاجور في فرنسة، وكذلك المبلغ الذي تصرفه هيأة «الضمانة الاجتماعية» للشغيلة ، وأن التعويضات العائلية هي ٢٤٠٠ ف لكل ولد ، مهما كان عددهم ، وان الاسعار في الجزائر أرفع منها في باريس ، وهذا بنسبة مراكزهم في المراتب ، التي هي ارفع من مراكز الشغيلة المسلمين . والواقع ان الأوروبيين ، الذين نادراً ما يعملون عمالاً يدويين في البناء او في الموانيء ، لا يشكلون سوى ٣٥ ٪ من الطبقة العاملة الساكنة في المدن ، ولكنهم يمثلون من جهة اخرى، ٦٠ ٪ من المستخدمين و ٧٥ ٪ من الملاكات .

اما الموظفون ، من جهتهم ، الذين يتمتعون بخصصات اضافية

«هو التعويض الجزائري» البالغ ٣٣٪ من الرواتب العـادية للموظفين في فرنسة) فيتعرضون للنسيان بانهم لا ينالون سوى تعويض ضئيل للسكن. واولئك الذين يشتركون في الادارة او الشرطة يعتبرون في اغلب الاحيان وظائفهم بمثابة وظائف مرتبطة ببقاء الدولة الاستعمارية . وثمة عدد منهم ، مرتبط بأواصر عائلية مع مستوطنين مستعمرين صغار ، يعتبرون كذلك ان مصيرهم مرتبط بهذه الدولة .

وهكذا فان الدفاع عن المطالب العمالية ، والتنظيم النقابي يتعرضان لخسارة أهميتها في نظر اولئك الاوروبيين الذين يرضون بامحاء نسبي للنضال الطبقي ، وراء تضامن عرقي موهوم .

ومهما يكن من امر ، فإنّ العدد الأكبر من المسلمين ، الموضوعين في أحَطّ المراكز ، والمنبثقين من جماهير البروليتاريا السفلى ، يظلّون مرتبطين بها ارتباطاً وثيقاً ، بحيـاة ومشاعر مشتركة . وحتى أحسنهم حالاً وأكثرهم تمتعـاً بالامتيازات هم ضحايا التناقضات الناشبة بين وضعهم الذي يدينون به للكسب الرأسمالي ، والعزلة التي يعانونها داخل هذه الجماعة . **أما المثقفون ، وهم ضحايا تمييز عنصري فظيع ، فقد بدأوا يعون من جهـة أخرى ، هذه الهـوّة العميقة التي حفرها وضعهم بينهم وبين مواطنيهم ، الذين يتجهون اليهم والذين انبثقوا منهم ، وهم ينزعون طبعاً الى تأليف كتلة وطنية من المثقفين .**

وأما الطبقة العاملة المسلمة ، فتعي وعياً تاماً كونها ضحية للاستثمار المفرط نفسه الذي تخضع له جماهير البروليتاريا السفلى

والعمال الاوروبيين ، ولكن بنسبة أضأل . إن بقاء الأكثرية الساحقة من شغيلة الجزائر داخل منظمة نقابية واحدة هي منظمة « الاتحاد العام للنقابات الجزائرية » ، بصرف النظر عن أصلهم ، والنضال الباسل الذي خاضه عمّال الموانىء الجزائريون ضد الحرب في الهند الصينيّة ، والاضرابات الظافرة التي أعلنها عمّال المناجم وعمال الحافلات الكهربائية ، تبيّن كلها أن العمال يقفون موقفاً موحّداً للدفاع عن مطالبهم الطبقيّة والوطنيـــة ، على الرغم من أن الدولة الاستعمارية تبذل أقصى جهودها للابقاء على الانقسام بينهم وبين الشغيلة الأوروبيين ، وهذا ما يقتضي وضـــع العمال الجزائريين في مستوى اجتماعي منحط .

« البروليتاريا السفلى »

إن الجماعة التابعة والموضوعة في معزل عن الانتاج الرأسمالي في الجزائر ، هي ، في أكثريتها الساحقة ، من الفلاّحين المسلمين .

إن جماهير شعبيـــة يتراوح عددها بين ٦ ملايين و ٧ ملايين مسلم ، من صغار الفلاحـــين الذين لا أرض لديهم ، ليس لديها كموارد رئيسية سوى مساهمتها في الزراعة التي تنتج الأغذية ، نظراً إلى أنّ هذه الجماهير محرومـة من الأرض ومن التجهيزات والأسواق وذلك بسبب السيطرة الاستعماريّة . ومنذ مـــدّة تتراوح بين عشرة اعوام وعشرين عاماً ، طُرِدَت هذه الجماهير من سوق العمل في الاستثمارات الكبرى ، وخصوصاً الأوروبية منها ، وذلك بانتشار استخدام الآلات في الزراعة . وهكذا في

المناطق الزراعية حيث تـُزْرَع الحبوب ، نرى أن أربعة فلاحين لا أرض لديهم ، من كل خمسة فلاحين ، قد حُرِموا من العمل .

إن « البروليتاريا السفلى » من سكان المدن قد اعادت تجميع كتلة هائلة من الريفيين ، بواسطة قسم مفلس من سكان المدن ، وهم قوم ريفيّون اجتُثوا من جذورهم ، وطردوا من اراضيهم اكثر من كونهم قد اجتذبتهم المدن . إن تمركز سوق العمل - وهم يستفيدون منه بضعة اسابيع في السنة - وتنظيم ورشات البطالة بضعة ايام في السنة ، والعمل على السكن قرب المدارس حرصاً على مستقبل الاولاد ، والرغبة في المدن والاقاليم التي يكون فيها الاضطهاد الاداري أخف حدة ، هذه الامور كانت هي وحدها الدوافع الايجابية التي تجذبهم . وهذه البروليتاريا السفلى ، التي جاءت إما لتندمج في الجزائر القديمة وقسطنطينة وتلمسان ، واما لتسكن في « مدن الصفائح » على تخوم المدن ، أقول إن البروليتاريا السفلى تعيش في الواقع في أغلب الأحيان بمعزل عن نواحي نشاط المدن ، فقد تشكلت تبعاً لتدهور الحِرَف ، اكثر مما تشكلت بتأثير تزايد عدد السكان ، كما أنها نشأت بسبب انتزاع ملكية الفلاحين ودفعهم الى البطالة .

وهذه البروليتاريا السفلى ، وهي تضم عدداً متزايداً من الأشخاص ، هم حالياً أكثر من نصف مسلمي المدن (حوالي مليون) تندمج في تنظيم اجتماعي خاص بها ، تمايزت في داخله ، في مستوى ادنى من مستوى الطبقة العاملة المستقرة ، سلسلة كاملة من نواحي النشاط ، ضئيلة الأجرة الى أبعد الحدود .

وفي هذا التنظيم نرى البروليتاريا السفلى مكوّنة هي نفسها من عدد قليل من السكان (٢٠ ٪ من المجموع) ، وغالباً ما يكون هؤلاء متعطلين عن العمل ، مهيئين لسلسلة كاملة من الأعمال المؤقتة ، كأعمال الخدمة البيتية ، والاعمال المرهقة ، وأعمال الحمّالين ، وصغار ماسحي الاحذية ، وباعة الصحف ، والعمال اليدويين ، والمياومين ، وجميع هؤلاء يُستَخدَمون أيضاً بلا تمييز في الأشغال العامّة ، والبناء ، والزراعة .

إن تجار المفرق ، والبائعين الصغار ، والحرفيين المسلمين (وهم ٤٠٠٠٠ في التجارة ، و ٣٠٠٠٠ في الانتاج) يشكلون ٣٠ بالمئة من هذه الجماعة من سكان المدن المجاورة للمدن التي يسكنها المستوطنون المستعمرون . ومستوى معيشتهم المتدني جداً انما هو ناتج معاً عن كثرة عددهم ، والضعف الكبير في القوّة الشرائية عند زبائن محدودي العدد . إنهم في الأصحّ ، موزعون أكثر من كونهم تجاراً .

ودورة النقد ، عند هذه الجماعة الخاضعة للرأسمال ، تسير ببطء ، إذ لا تغذّيها سوى الأجور أو الاعانات المدفوعة للبروليتاريا السفلى (يعني للطبقة الدنيا من العمّال الكادحين) عن شهرين أو ثلاثة اشهر من العمل في العام وذلك لقاء ٣٠٠ فرنك يومياً (يعني ٢٠ ألف فرنك في العام لكل شغّيل) أو يغذّيها الشطر الذي يمكن تحويله إلى التجارة ، من الانتاج الفلاّحي (من ٥٠ الى ٦٠ ألف فرنك في العام لكل عائلة ، كحدّ اعلى) ؛ وهذه الدورة النقدية لا تسمح بمقدار كاف في مبلغ الأموال المستخدمة في

الأعمال ، وهي تترك ربحاً سنوياً لا يكاد يكون أعلى من ربح الفلاحين المسلمين ، إلاّ بقليل .

إن الأموال الضرورية ، ولو كان فقط لسد رمق هذه المجموعة من السكان ، لا يمكن أن تُكتَسَب ، في كثير من الأحيان ، إلاعلى هامش قانون الدولة الاستعمارية ، وهذه الأعمال هي وحدها التي تسمح للسكان بالنجاة من الموت جوعاً ، أو قد يكون ثمة صدقات رسمية تجعل السكان في حالة تبعية وخضوع لمديريّة الشرطة .

بيد أنه ، في كثير من الأحيان ، لا يستطيع هؤلاء السكان أن يعيشوا إلاّ بتلقي المعونة من اقربائهم المندمجين في الجماعة الرأسماليّة، والذين يشكل كسب الواحد منهم الشطر المهمّ من وسائل المعيشة عند جماعة مكونة من ٢٠ أو ٣٠ شخصاً ، وهكذا يعود مستوى حياتهم ليصبح مماثلاً لمستوى حياة الطبقة الدنيا من الشغيلة الكادحين (البروليتاريا السفلى) .

ولقد مثلت الهجرة إلى فرنسة ، وهي هجرة تشمل حالياً ٣٠٠٠٠٠ شغيل على الأقلّ ، قد مثلت حلاً من النوع نفسه ، في البدء منذ أوائل القرن العشرين ، بالنسبة الى المناطق الأكثر ازدحاماً بالسكان ، ثم امتدّت بالتالي ، مع نشوء الازمات والحروب، إلى الجزائر بكاملها تقريباً ؛ وهجرة السكان الجزائريين إلى فرنسة تشكل بالنسبة إلى رأسماليي الصناعة الفرنسية يداً عاملة غير متخصصة ، ورخيصة ، تشتغل بدون ضمانات استقرار ، في الأعمال المرهقة أو الخطرة . بيد أن المهاجرين الجزائريين إلى

فرنسة ، الذين يخضعون لاستثمار أشد من ذلك الذي يخضع له العمال الفرنسيون الذين يشاركونهم مصيرهم ، يشكلون رغم ذلك، احتياطياً أكبر ، وأقلّ اطمئناناً إلى مستقبله من احتياطي العمال الفرنسيين الذين يعملون في موطنهم . والحوالة الشهرية البالغة ١٠٠٠٠ فرنك أو ١٢٠٠٠ ف ، وهي تمثّل أحياناً الشطر الأكبر من أرباح الشغيل ، يرسله هذا إلى ذويه ، أقول إن هذه الحوالة الشهرية تشكل في بعض قرى الطراراس والمنطقة القبيلية، بالنسبة إلى مجموع السكان ، وفي القرى حيث تُوْزع الحبوب ، والمدن التي تنتشر فيها البطالة ، تشكل الشطرَ الجوهري المهم من موارد جماعة عائلية يتراوح عددها بين عشرة أشخاص وخمسة عشر شخصاً . وهؤلاء الأشخاص يفرون من الريف لكي لا يقعوا ضحية القواد والجبوات ومأموري الأحراج، عند قبضهم المبالغ الضئيلة التي يسدون رمقهم بواسطتها .

إن شروطاً معيشية يزداد تفاقمها على هذا النحو ، هي نصيب الأكثرية الساحقة من السكان . وهذا التفاقم للبؤس ، الذي هو أكثر خطورة وأكثر فظاعة في الأرياف ، يمكن تقديره على هذا النحو تقريباً : فلقد بيّن السيد لويس شيفاليه في كتابه **«مشكلة السكان في افريقيا الشمالية (١)»** ، مستنداً إلى معطيات فترة ما قبل الحرب ، أن الجزائري المتوسط ينال ١٥٢٠ حُرَيْرة (كالوري) وهي تساوي ثلثي الحدّ الأدنى الضروري للحياة . وفي عام ١٩٤٨ نشرت **« منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم**

(١) I. N. E. D. travaux et documents, cahier n° 7, 1947

المتحدة » (الـ .F. A. O) إحصاء يتبين منه أنّ متوسط ما يناله الفرد الجزائري المسلم هو ١٤٤٣ حريرة ، وهذا يعني استهلاكاً ضعيفاً بصورة محسوسة ، تحصل عليه الأكثرية الساحقة من السكان.

وبصورة عامة ، تقتصر الحصة اليومية للفرد الجزائري المسلم على حساء من الفليفلة ، ونظراً لأن مغربية الشعير قد أصبحت غالية جداً ، فإن الجزائريين المسلمين لا يذوقون اللحم عادة إلاّ من خرفان الأضاحي كل سنة في عيد الأضحى ، وهو مصدر للديون بالنسبة إلى عدد كبير من العائلات . وهذا على حين أن الغذاء المعتمد على اللحوم كان في الماضي هو الغذاء الأساسي ، بالنسبة إلى نصف سكان الجزائر ، الذين كانوا يعيشون ، عند غزو الجزائر ، من تربية المواشي . وكذلك في صناعة الملابس ، فإن اللباس التقليدي المصنوع من الصوف قد حلت محله ، كلياً أو جزئياً ، الثياب الرثة ، وفي أفضل الحالات ، حلت محله ثياب العمل الزرقاء التي يرتديها الناس في جميع الاحيان وفي جميع الفصول . وفي كثير من الأحيان يفتقر الشغيلة إلى الأحذية بصورة تامة ، ويضطرون إلى العمل في الجليد ، وهم حفاة .

وفيما يختص بالمساكن ، التي كانت حسب إحصائيات عام ١٨٦٤ تتكون في الأرياف ، من بيوت ثلاثة أرباعها بنيت من الأغصان والأخشاب ، ولكن كان ثمة ايضاً بصورة خاصة مساكن هي عبارة عن خيام ـ نظراً لأن ثلثي السكان كانا ، في ذلك الحين ، من البدو الرحلّ .

وهذه الخيام كانت واسعة جداً وجيدة التنسيق والترتيب ،

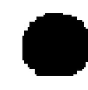
وبعدئذ بدأ السكان ينحصرون أكثر فأكثر في سكنى الأكواخ الخشبية : ويتألف الواحد من هذه الأكواخ من غرفة وحيدة بنيت من اللَّبِن، لا تتجاوز قيمتها مطلقاً بضعة آلاف من الفرنكات.

ولقد حلّ هذا الكوخ، عند استيطان البدو الرحّل في الاراضي الزراعية ، محلّ الخيمة التي تساوي مئآت الآلاف من الفرنكات.

وفي المدن تتوزع المنازل بمعدّل غرفة واحدة لكل أسرة؛ وفي ضواحي المدن ، حيث ينزل أهل الارياف ، وهم يعجزون عن دفع ٢٠٠٠٠ ف ، في المدن، بمثابة كراء للغرفة الواحدة ، فتنشأ بيوت اللّبِن أو الأكواخ الخشبية وهذه المساكن التي تخلو من المجاري ومنتفعات الميـــاه وجميع الشروط الأخرى التي تجعل البيت صالحاً للسكن والمعيشة، هذه المساكن تكون موضوعاً لمضاربات ارتفاع الأسعار تتناول أسعار الأراضي وكراءها وهي مضاربات تصبح دخلاً ضئيلاً يناله شطر من البروليتاريا السفلى نفسها.

أمّا الأبنية البلديّة للإسكان ، المسمّاة « مساكن متطوّرة » والواحد منها يبـــاع بزهاء ٢٠٠٠٠٠ ف ، فلا تؤدي إلا إلى تكريس هذا الوضع الجديد ومنحه صفة القانون ، ويؤكد ذلك أنّ هذه الأجور ، وهي المبنيّة على أساس أنتاجها دخلاً معيناً ، وصلاحيتها لهذا الأمر ، تظلّ ، مهما كانت منخفضة، دون متناول الأكثرية الساحقة من ملاّكي الأكواخ الخشبية وبيوت اللّبِن .

مشكـــلة التعليم في الجـــزائر



إن هذا الشطر من السكان موضوع بكامله بمعزل عن التعليم. والنفقات المُخَصَّصة لهذا التعليم في الموازنة الجزائرية لا تكفي حتى للاحتفاظ بالمستوى الحالي للتعليم.

والواقع أنه إذا كانت المؤسسات الاسلامية، عام ١٨٣٠، تيسّر ثقافة لأربعين بالمئة تقريباً من الأولاد الجزائريين، وإن كانت ثقافة غير كافية، فإن المدارس العلمانيّة التي أُنشئَتْ في الجزائر مثلما أُنشئت في فرنسة، في عهد متأخر كثيراً عن تاريخ احتلال الجزائر، هـذه المدارس لم تتمكن أبداً في الجزائر من استيعاب أكثر من خُمْس الأولاد الذين هم في سنّ الدراسة، وهذا بخلاف ما حدث في فرنسة. وفي أيامنا الحالية، إذا كان جميع الـ ٠٠ ١٥٠ ولداً أوروبي الصالحين للدراسة يرتادون المدارس الابتدائيين فإن هذه المدارس لا تستوعب غير ٠٠٠ ٣٠٠ ولد مسلم، وهذا يشكل ١٥ بالمئـة من المليونيْ ولداً مسـلماً الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وأربع عشرة سنة.

إن فقدان التعليم هو ناتج ليس فقط عن عدم كفاية المخصصات والأموال اللازمة ، بـــل عن سابق تصميم وإرادة من المجالس البلدّية والاقليميـــة حيث يتمتع كبار المستوطنين المستعمرين بالأغلبية ، ولقد قام السكان المتعطشون الى العلم والثقافة بردّ فعل، منذ فترة ما بين الحربين ، بدعمهم إنشاء « مدارس رابطة العلماء » التي تؤّمن لبضـع عشرات من آلاف الأولاد تعليما باللغـــة العربية وثقافتها

وهكذا فإن سلاح الأمّيـة يرتدّ ضد المسؤولين عنه ، وهم المستعمرون الفرنسيون ، وذلك بتنشيط السّكان لانطلاق ثقافة إسلامية بصورة جوهرّية تبرز معالم اليقظة القومية العربية في الجزائر. ان الخوف من هذا الانبعاث هو وحـده الذي حَمَل السلطات الاستعمارية ، في السنوات الأخـــيرة ، على وضع مشروع لنشر التعليم ، ولكنّ وتيرة تطبيق هذا المشروع تسير بحيث أنّ نسبة الأولاد الذين يرتادون المدارس لا تزداد ابداً .

وممّا له دلالته أن يكون ثمة في الجزائر ، نفس النسبـــة من الأميين الذين تتراوح اعمارهم بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة (٩١,٢٪) والذين تجاوز اعمارهم الثانين عامـاً (٩٠,٨٪) ، وهذه الأرقام تشهد بالجهود التي تبذلها السلطات الفرنسية والدولة الاستعمارية في الجزائر هادفةً الى فرنسة الجزائر ونزع قوميتها، كما يشهد ذلك باخفاق هذه الجهود إخفاقاً تاماً . وهي تبين كذلك أنه لكي تتساوى الجزائر مع فرنسة في هذا الميـدان ، كان يجب ان يضاعف عشرة اضعاف عدد المدارس، يعني ان نحقق فوراً خمسة

وثلاثين عاماً من مشروع موستيل ، وأن يُنفَق مبــلغ ١٣٥ ملياراً من الفرنكات ، يعني حوالي ثلاثة اضعاف الموازنة السنوية لتجهيز الجزائر !

والواقع أنّ الأبنية والمراكز المدرسية تلبي ، في المدن التي يسكنها الأوروبيون ، أكثر من نصف حاجات السكان ، أما الأرياف فلا تتمتع بالمقدار نفسه من المدارس ، وهذا التفاوت في نشر التعليم يزيد من تفاقم التفاوت في الكفاءات المهنية ، ويساهم في دفع السكان الذين يرغبون في التخلص من هذه الحالة إلى النزوح الى المدن. وبالأضافة إلى ذلك ، فإن مؤسسات التعليم الثانوي التي لا تسيطر الجزائر على موازنتها ، والتي يغذّيها المكلفون الفرنسيون وحدهم، هذه المؤسسات هي مقصورة فقط، في الواقع ،على السكان الاوروبيين : وهي لا تضمّ سوى ٦٠٠٠ طالب مسلم (١٨٪) من أصل ٣٢٥٦٩ طالباً مسلماً (١٠٪ ، يعني طالباً واحداً من كل ١٧ الفاً من السكان) وهذا مقابل ٤٧٦١ أوروبياً (يعني طالباً واحداً لكل ٢٠٠ ساكن أوروبي) .

وهكذا ، وبالأضافة الى كون جميع الفلاحين والبروليتاريا السفلى ، في المدن ، تقريباً ، محرومة ولو كان ذلك فقط بسبب وضعها الجغرافي ، من التعليم الابتدائي الذي لا يؤمّن لهم بلغتهم الأصلية – وهي اللغة العربية – على رغم قانون ١٩٤٧ ، فإن شطراً كبيراً من المسلمين المندمجين في الجماعة الرأسمالية قد أوصدت أبواب الكليّات في وجوههم وحيل بينهم وبين التعليم ، وبالتالي، يُمنَعون من بلوغ مراتب أرفع ، في هذه الجماعة .

وفيما يختص بمجموع الجزائر ، فإن النسبة الضعيفـــة من السكان الذين يتمتعون بثقافة ابتدائية ($\frac{1}{5}$) والنسبة الهزيلة لأولئك الذين اكتسبوا ثقافة عالية (واحد من ١٨٠٠ !) ،هذا كله يرغم البلاد على تلقّي ملاكاتها من الخارج إن الموقف الرسمي للدولة ، التي تعزو الصعوبات التي تلاقيها الى تضخّم عدد المثقفين الذين لا يجدون أعمالاً ، هذا الموقف لا يشجع الجزائريين على الثقة بالحكومة والسلطات الاستعمارية .

مشكلة الصحة العامة



إن الدولة الاستعمارية ، في الجزائر ، وهي العاجزة عن حل قضايا التعليم والثقافة ، قد أثبتت أنها عاجزة أيضاً عن حل المأساة الصحية ، وهي نتيجة للبؤس الفظيع الناتج عن النظام الاستعماري.

إن التجهيز الصحي للجزائر يبقى غير كاف ، بصورة فاجعة ، وخصوصاً عند أخذنا شروط المعيشة ، بعين الاعتبار . إن المصالح الرسمية قد عكفت على معالجة الأوبئة التقليدية : الجدري وحمى المستنقعات ، والتيفوس، التي كانت عدواها تصيب المسلمين والأوروبيين ، على السواء .

ورغم هذا ، فإن سنة ١٩٤٦ كانت سنة أوبئة فتاكة .

ولكن الأمراض التي تصيب أكثر من سواها جماهير السكان المسلمين ليست رهناً بمخصصات مصلحة الصحة : إن الأمراض المعدية مثل الحصبة والتهاب الأمعاء والسل (الذي يصاب به جزائري واحد من كل عشرين ، مقابل فرنسي واحد من كل مئة) والتهاب أنسجة الخلايا من الجوع ، إن اضطراب التغذية ،

والنقص فيها ، وحالات الحرمان الكثيرة ، والجهل هي التي تشكل العوامل الجوهرية لكثرة الوفيات، ولتدهور الحالة الصحية عند مجموع السكان .

إن نسبة الاطباء ، الذين كان عددهم عام ١٩٥٣ يبلغ ١٧٣٥ (يعني طبيباً واحداً لكل ستة آلاف جزائري) هي ، على رغم شروط المعيشة هذه أدنى من النسبة الفرنسية بسبع مرات. وعلى الرغم من التزايد الواقعي في عدد الأطباء وكفاءاتهم ، فإن الواقع الاستعماري هو المسؤول عن هذا النقص :إن الحاجات الاوروبية هي العامل الرئيسي في توزيع الأطباء والملاكات الطبية .

أنّ بؤس البروليتاريا السفلى الريفية ، والساكنة في ضواحي المدن ، وهي المحرومة من جهة أخرى من معونة « الضمان الاجتماعي » ، هذا البؤس يدلّنا على ندرة الملاكات الطبية العاملة!

إن الأطباء الذين يستطيعون العمل في الأرياف هم فقط من الموظفين ، فثمة ١٤٤ طبيباً من وزارة الصحة ، يساعدهم ١٥٩ مساعداً فنياً ، والواحد من هؤلاء تقع على عاتقه أحياناً تلبية حاجات مجموعة من السكان يساوي عددها عدد سكان مقاطعة فرنسية صغيرة.

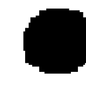
وهناك نقص اكثر خطورة أيضاً يتعلق بعدد القابلات ، رغم أن الدولة تؤمن هذه الوظائف ، بنسبة ضعيفة . وهكذا تتم عمليات الوضع دون المعونة الطبية — كما كان هذا يحدث في أوروبة عند فتح الجزائر — باستثناء الحالات البالغة الخطورة ، وبفقدان الاطباء ، والصيادلة — وهم ايضاً اقل من الاطباء — فان اللجوء الى تجارب الحجامين والعقاقيريين والمجبرين — وهي اشكال من

«الثقافة» التقليدية التي تسمح بها هذه المرة الادارة الاستعمارية — أقول ان اللجوء إلى هذه التجارب يبقي السكان في حالة جهل لأبسط القواعد الصحّية .

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار انعدام الشروط الصحية على هذا النحو ، حتّى ندرك جميع ما يعنيه نقص عدد أسّرة المستشفى (وهي حوالي ٢٥٠٠٠ سرير ، في الجزائر) وخصوصاً نقص التجهيز الصحّي . لقد كان هناك عام ١٩٥٣ ، ٤٧٨٣ سريراً لمرضى السلّ ، يعني عدداً من الأسرّة يسمح بقبول مسلول واحد من كل مئة مسلول في بلاد يبلغ عدد المسلولين فيها أربعمئة ألف !

إن الـ ٥ مليارات و ٨٤٧ مليوناً من الفرنكات (١٠ ٪ من الميزانية الجزائرية) المخصصة عام ١٩٥٢ « للصحة العامة » تبدو اذن — وإن كانت تمثل ضعف المبلغ الذي كان مخصصاً للصحة العامة قبل الحرب — تبدو إذن عاجزة عن أي شيء آخر ، ماعدا التعويض جزئياً عن عواقب تفاقم شروط المعيشة التي تسببها الطبيعة الأستعمارية للدولة .

مشكلة السكان



إن الشروط الصحية وتفاقم شروط المعيشة تنعكس في خصائص السكان الجزائريين واوضاعهم .

إن تدني نسبة الوفيات ، الواضح تماماً في البيئة الأوروبيـة ، هو اكثر بطئاً في البيئة الإسلامية . وحتى باعتمادنا على معطيـات غير كاملة ، نرى من المؤكد ان تدني نسبة الوفيات بين المسلمين، وقد هبط من ٢٥ الى ١٥ في الألف من عام ١٩٠١ إلى عام ١٩٥٠، هو أقلّ بكثير منه عند الأوروبيين الذين تدنت هذه النسبة عندهم من ٢٢ في الألف إلى ١٠ في الألف . بل إن معدلات الوفيات بين المسلمين قد ارتفعت، عام ١٩٤٥ و ١٩٤٦، الى اكثر من ٣٠ في الألف. فاذا كان معدل الوفيات بين الأطفال في البيئة الاوروبية قد تدنى خلال نصف قرن من ١٤٦ حالة وفاة ، لأطفـال دون السنة من اعمارهم ، من كل ألف ولادة ، الى ٤٧ من الألف ، فان هـذا المعدل في البيئة الاسلامية لم يتـدنّ الا من ١١١ في الألف الى ٨٥ في الألف . وهي ارقام رسمية دون الواقع بكثـير ــ نظراً

لأن حالات الوفيات في الأوساط الإسلامية لا يُصرح عنها دائماً، وخصوصاً في الأوساط الأشدّ بؤساً. إن المعدّل البالغ، في التجمعات الساكنة في المدن، ١٩٧ في الألف عام ١٩٥٠، و١٦٨ عام ١٩٥٢، و ١٨١ عام ١٩٥٣، هو أقرب إلى الحقيقة.

إن طبيعة هذه الوفيات نفسها تبيّن انها ناتجة عن البؤس أكثر منها عن الأوبئة الكبرى: فحالات التيفوس (المميتة أم غير المميتة) التي لوحظت عند تفشي الوباء عام ١٩٤٢ تُمثّل مجموعاً مساوياً لعشر ١٠/١ معدل الوفيات في تلك السنة نفسها، ولكن الحالات المسجّلة في البيئة الاسلامية كانت تمثل، وبصورة محسوسة بالنسبة نفسها، مجموعاً أكبر بكثير من ذلك المسجّل في المواقع الأوروبية. ومقابل ذلك، فإن التغيرات الموسمية في معدل الوفيات، وهي تبلغ ذروتها في كانون الثاني، والتغيرات السنوية الموازية لحجم الغلال – جميع التقلبات والذبذبات التي زالت من الخط البياني للوفيات بين الأوروبيين، منذ أوائل هذا القرن – تتفاقم في البيئة الاسلامية وتزداد خطورة كلما تدهورت شروط المعيشة: فالمجاعة المزمنة، واللبن الذي حلت محله الخضار الفاسدة، وفقدان منتقعات المياه، ومجاريها، تؤدي إلى موت الاولاد من التهاب الانسجة والتهاب الأمعاء؛ إن تكدّس السكان، والبرد، يضاف اليها نقص التغذية، تجعل من الحصبة بالنسبة إلى الأطفال المسلمين داء مميتاً في جميع الحالات تقريباً. ان حالات الحرمان التي يفرضها على انفسهم الشغيلة الجزائريون الذين يعملون في فرنسة، تجعلهم، بصورة عامة، يعودون الى الجزائر وهم يحملون السلّ

الذي ينتشر في البلاد بعدئذ بسبب الاضطراب ونقص العناية الصحية.

إن معدل الوفيات بين السكان الأصليين هو المسؤول عن المعدل المرتفع جداً للنسبة الاجمالية للوفيات؛ وهذه النسبة، وهي أرفع من النسبة التي تقدمها الاحصائيات الناقصة، وهي تقارب ١٤ وفاة من كل الف من السكان، تزيد مرة ونصف المرة عن النسبة الوسطية للوفيات في فرنسة؛ ولكن مما يزيد من ضخامتها في البيئة الاسلامية هي أنها تصيب سكاناً من أكثر سكان العالم فتوة، (يعني أن مجموع السكان المسلمين هم منخفضو الأعمار، بصورة عامة)، وهم لا يعدون سوى ٦ ٪ من الشيوخ الذين تجاوزوا الستين عاماً من أعمارهم، يعني شيخاً واحداً من كل سبعة بالغين، مقابل شيخ واحد من كل خمسة في البيئة الأوروبية من الجزائر، وواحد من كل ثلاثة ونصف في فرنسة، هؤلاء السكان الجزائريون المسلمون هم في هذا المستوى من الفتوة وذلك لاستحالة بلوغهم عهد الشيخوخة. ونسبة الوفيات تكون، بصورة عامة، بحيث أنه لو كان ثمة في الجزائر ولادة من الطراز الفرنسي لأدت إلى عجز شبه مستمر في السكان.

وكذلك فالولادة مرتفعة بصورة خاصة، وتميل، عند المسلمين، إلى التزايد في هذه السنوات الأخيرة: فإذا كنا نستطيع إحصاءها وترقيمها، عند بداية هذا القرن، بمجموع الوفيات المصرح عنها، وتزايد السكان بين إحصائين، بزهاء ٣٨ من الألف لفترة ١٩٠١ - ١٩٠٦، فإن نسبة الولادات المصرح عنها قد كانت عند المسلمين، دائماً تقريباً، أعلى من ٤٠ بالألف، منذ الحرب.

إنّ الدور التعويضي الذي تقوم به الولادة من الناحية الاجتماعية ، تجاه نسبة الوفيات، يبرز تمام البروز بارتفاع معدلها خلال السنوات التي تعقب الفترات الكبرى للقحط ، والوفيات . فكيف يُفسّر ويُبرّر هذا التزايد في الولادات؟ إنه يُفسّر بالتعطل الاجباري وما يصاحبه من أوقات فراغ ، وفقدان الملاهي، وفقدان الحياة الفكرية والفنّية والثقافية وكذلك بالتقاليد الدينية ، واستحالة القيام بأي تصميم للعائلة الجزائرية المسلمة ووضعها ومستقبلها، وزيادة الفرص لإدخال أجر جديد الى مجموعة عائلية ، حين يزداد عددها، والفتوة المتنامية للسكان، هذه كلها عوامل، أضيفت اليها، عند العمّال المأجورين، تدخّل التعويضات العائلية التي، وان كانت محدودة وضئيلة ، تصل الى مبلغ أضخم من الأجور الضئيلة الاعتيادية . وأحياناً يجب ان نضيف الى هذا كله الارادة الواعية عند السكان بزيادة المجموعة العائلية الاسلامية ضدّ الاقلية الأوروبية .

والسيطره المتزايدة للأقلية الأوروبيـة قد تجلّت بتطوّر معاكس في السكان : إن معدّل الولادة الذي كان في البداية مقارباً للمعدل الإسلامي : ٣٠ في كل الف ، عام ١٩٠١ ، قد أصبح أدنى حتى من معدل الولادة في فرنسة (٢٠ بالألف عام ١٩٥٠) وهو تقهقر يرافق تدني نسبة الوفيات بين الأوروبيين ولكنه يسمح أيضاً بتزايد طبيعي أعلى (١٠ بالألف) مما كان منذ خمسين عاماً (٧ إلى ٨ بالألف) .

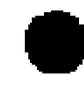
وهكذا فوضع السكان في الجزائر حالياً يتميّز بالخصائص التالية : بالنسبة إلى السكان المسلمين، ثمّة فتوّة مفرطة تجعل السكان

القادرين على القيام بنشاط اجتماعي ، تقريبـــاً ، ثلث السكان الاجماليين (مقابل النصف في فرنسة) ؛ أما فيما يختص بالسكان الأوروبيين ، فيتميزون بتناقص عددهم من حيث النسبة المئوية ، بما أن الهجرة الأوروبية إلى الجزائر ، وهي التي كانت مصدراً لـ ٥٠ ٪ من زيادة عدد السكان الاوروبيين في الجزائر بين عامي ١٩٠١ و ١٩١١ ، هذه الهجرة قد توقفت : فالأوروبيون الذين كانوا ١٤ ٪ عـام ١٩٢٦ ، لم يبقوا سوى ١٠و٥ ٪ من مجموع سكان الجزائر عام ١٩٥٤ . وهذه الأقلية المتناقصة العدد ، وإن كانت تضم أكثر من ٣٦ ٪ فيها من الفتيان ، تتميز بالنسبة الكبرى للبالغين (٥٤ ٪) وبنسبة أضعف ، من الرجال العاملين (٣٧ ٪) ، وهذا ما يساهم أيضاً في رفع مستوى حياتها بالنسبة إلى الأكثرية الاسلامية .

والنتيجة هي أن التمايز المتزايد في الحالة الصحية والمعيشية بين هاتين الفئتين الرئيسيتين من السكان ، يزيد من خطورة التناقض بين المركز الذي تحتله كل منهما في نشاط البلاد . ونظراً لأن مستوى معيناً في الثقافة هو مخصص فقط لأقلية تنقص على التوالي ، فإن التناقض الواضح لا يمكن أن يتجلى ، في الظروف الحالية ، إلاّ بنقصٍ مطرد في ملاكات الموظفين .

وهكذا فلا تبدو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وحدهـا مستعصية على الحل في حالة التبعية السياسية التي تعانيهـــا الجزائر اليوم ، بل إن هذه الحالة تبدو بوصفها مسؤولة عن التفاقم المستمر والمحتوم ، لهذه المشاكل .

القضية القومية في الجزائر



منذ عام ۱۸۳۰، وجد الغزو الاستعماري الفرنسي نفسه متعارضاً مع وعي قومي معيّن، تكوّن ببطء منذ أصول التاريخ. إن الشعب الجزائري، المتحدّر من السكّان البربر الذين أقاموا في هذه الأرض منذ عهد ما قبل التاريخ، قد عرف منذ العصور القديمة أشكالاً فذة من التنظيم، تندرج في إطار سلسلة من المراتب القَبَليّة والقبائل، وهو إطار يفضي إلى اتحادات. ولقد اتخذت هذه الاتحادات منذ عهد ماسينيسّا، أشكال دولة متمركزة في بعض أجزاء البلاد الجزائرية. وهذا الاندماج قد ثبت خلال السيطرة الرومانية، وتزعزع في القرن الرابع بسبب الثورات الشعبية، من خلال السيطرة الفندالية والبيزنطيّة. وإزاء هذه السيطرة الأخيرة، ظهر الاسلام في القرن السابع، وقد جاء به العرب، وهم غزاة حاربتهم البلاد في أوّل الأمر، ثم ظهر الاسلام بمثابة عامل من عوامل التحرّر.

ولقد كان الاسلام يتضمن ديناً تبناه جميع السكان شيئاً فشيئاً

(باستثناء أقليّة يهودية) كما تضمّن إطاراً قضائيـــاً واجتماعياً يستوعب ويوحّـــد أشكال التنظيم الاجتماعي التي كانت قائمة في الماضي. إن تعريب البلاد بوساطة لغة القرآن (باستثناء بعض الأقاليم الجبلية التي ظلت تستخدم اللغة البربرية) ، وقد شجّع ، مع تغلغل القبائل العربية منذ القرن السابع حتى القرن الحادي عشر للميلاد نموّ حضارة رائعة ، تتضمن اقتصاداً أصيلاً جديداً ، يسمح بانطلاق التجارة والصناعة الحِرَفيّة .

ولقد ادّى في العصور الوسطى إلى نشوء دول تمتد حدودها لأوّل مرة حتّى تشمل حدود الجزائر الحالية ، تقريباً : وهي المملكة الطاهريّة ، ومملكة آل عبد الودود في تلمسان . ولقـد تعرضت الدولة الجزائريّة في القرن السادس عشر لخطر الغـــزو الاسباني ، ثم أعادت السيطرة التركية تكوينها ، وهي سيطرة عزلت الجزائر نهائياً عن مراكش ، وفصلتها في القرن السابع عشر عن وصاية تونس ، وعيّنت الحدود الجزائرية الثابتة ، وبخلاف ما تزعمه بعض الخرافات والأساطير التي لفّقها مؤرخون متحمّسون اكبر التحمس لخدمـة قضية المستعمرين ، دون أن يخشوا أن يكذّبهم سوّاح كثيرون في القرن الثامن عشر ، والتقارير الاولى التي وضعها ضباط الحملة الفرنسية ، فإنّ هذه الدولة الاسلامية ، وكذلك الشعب الخاضع لها ، والعرب في سالف عهدهم في الجزائر ، لم يجعلوا من البلاد الجزائريّة بلداً خالياً قاحلاً : مثلاً ، إنّ قسماً عظيماً من المتيجا كان مكسواً بزروعات غنية غزيرة ، ولم يكن قد أصبح بعد مستنقعات ، كما اصبح بعد الغزو الفرنسي والحروب

التي رافقته . لقد كانت عمليات الانتاج ، والصناعة الحِرَفيّة، كافية لتلبية حاجات السوق الداخلية وتغذية المبادلات الخارجيّة، ولقد اثار غنى هذه المبادلات الأطماعَ الاستعماريّة .

لقد كانت « الزوايا » و « المدارس » الاسلاميـــة تؤمّن ثقافة قرآنية لنسبة من الطلاب تعادل النسبـــة الأوروبية في ذلك الزمن .

لقد كان الطابع الاقطـاعي للدولة ، هو وحده ، ولو كان المسيطرون عليـــه مسلمين ، غير أنهم اجانب ، لقد كان هذا الطابع الاقطاعي للدولة يستثير معارضة يمكن ان تصبح ، على غرار ما كان يحدث في ايطاليا ، في ذلك العهد ، يقظة قومية تأخرت حتى تلك الأيام .

وتجاه الغزو الاستعماري الذي قام بـه شارل العاشر ، ومن اسبابه المهمّة اشباع رغبات الرأسمالية الفرنسية النامية، ومنها ايضاً الرغبة في إنشاء حملة عسكرية صالحة لتحويلها ضد التيـار الثوري الفرنسي ، عبّرت هـــذه اليقظة القومية عن ذاتها ، في البدء ، بالثورة ضد الأتراك ثم بالمقاومة الضارية للفرنسيين ، وباقامة مخطط اوّلي لدولة تعبّر عن المطامح الوطنية ، ولهـــا حريّة التصرف بالشؤون المالية ، ولها جيشها ، وهي دولة تبني أولى مراحـــل التصنيع ، تحت قيادة زعيم كرّسته ثورته ، وإيمانـــه ، وطاقته العظيمة ، وصلابته ، وهو الأمير عبد القادر. ولقد جابه الاستعمار الفرنسي ولادة هذه الدولة ، بخطة قائمة على عمليات النهب والسلب والاغتصاب والمذابح الجماعية الوحشيّة ، وإتلاف قطعان الماشية

والمحاصيل والمزروعات ، ولقد بقيت ذكرى هذه الفظائع حيّة ماثلة في أذهان الشعب الجزائري بعد أن أحيتها أعمال الاضطهاد والقمع الحالية .

ولقد كان بوجو Bugeaud يعبّر عن خصائص هذه الحرب الشاملة بتصريحه في مجلس النواب في ١٤ أيار ١٨٤٠ ،قائلًا « علينا أن نقوم بحملة اكتساح كبرى في افريقيا ، حملة تشبه حملات الفرنكيين ، وحملات القوط . »

إن مقاومة الشعب الجزائري التي ظلت مستمرة متواصلة حتى عام ١٨٦٥ ، لم تنقطع عملياً ابداً،وهذا ما تشهد به ثورات ١٨٧١ و ١٨٨١ ، و ١٩١٦ و ١٩٤٥ .

إن الدولة الفرنسية الاستعمارية ، بعد تحطيمها، بالقوة، الدولة الجزائرية الفتية ، ومع إعلانها في التالي مبادىء الاهتضام ـاهتضام فرنساللجزائر! ـأو مبادىء الدمج، لم تنجح رغم ذلك في تقريب تكوين الجزائر من تكوين فرنسا،بل على العكس،فلقد أعطت الواقع القومي الجزائري اصالة ، بوضعها مكاناً من أصل اوروبي مقابل السكان الوطنيين من اصحاب البلاد الأصليين،وبانشائها مجموعة هيكل سياسي مُعَدّ لوضع الجزائريين المسلمين في مستوى دون مستوى المستوطنين غير المسلمين. فمنذ عـام ١٨٣٠ ، أدمجت الحركة الاستعمارية مع سكان الجزائر أقلية أوروبية (١٠ ٪ ، اليوم) الشطر الأعظم منها وُلد في الجزائر ، ولا يعرف فرنسة : وثمة كثير منهم وُلدوا من عائلات فلاحين أو عمّال فرنسيين ، مُنحوا مخصصات الاستيطان الاستعماري ، من مـال وارض ومعدات ؛

وهناك غيرهم ينحدرون من شغيلة إسبانيين (٨٠ ٪ من سكان وهرانية) أو من ايطاليين (٢٠٪ من سكان منطقة قسطنطينه) ، ولقد حصلوا على الجنسية بموجب القانون ، منذ عام ١٨٨٨ ؛ وثمة غيرهم ينتسبون الى موظفين أو رجال أعمال اجتذبهم تطوّر الاقتصاد الاستعماري ونموّه . والواقع أنّ حواليْ ١٥٪ من السكان غير المسلمين هم في الحقيقة من سكان البلاد الاصليين اليهود حصلوا على الجنسية الجزائرية بعد عام ١٨٧١ ، وانصهروا في مجموع السكان ، الى حدّ ما ؛ والأوروبيون المولودون خارج الجزائر يشتركون مع اسلافهم من المستوطنين الاوروبيين ، من حيث الأصل ، وسرعان ما ينصهرون معهم .

وكذلك فهذه المجموعة من السكان الأوروبيين تشكل سكاناً ذوي طابع فريد تماماً ، وهم متعلقون ومرتبطون بالجزائر وبالأرض الجزائرية ، بعد ان اعتادوا على العيش الى جوار المسلمين ، حتّى رغم وجود روح عنصرية ، تغذيها اوهام تشريعية وصحافة مأجورة استعمارية معينة ، وهي روح تحاول التفريق بين السكان

إن الجزائريين الذين هم من أصل أوروبي ، مع انهم ينتسبون بصورة عامة ، الى فرنسة ، فإنهم يعتبرون انفسهم جزائريين . والمستعمرون يعلمون هذا حق العلم ، ولذلك فهم يحاولون ان يقيموا ، ضد « فرنسيي فرنسة » ، الجزائريين الأوروبيي الأصل ، عندما تتخذ الحكومات الفرنسية ذات النزعة الديموقراطية ، تدابير تقدمية . وثمة تناوب بين الشانتاج الداعي الى الانفصال ـ لمصلحة المستعمرين ـ ، والاحتجاجات القائمة على وطنية فرنسية مزعومة ،

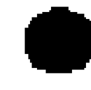
اليوم وكذلك في الماضي .

ومن جهة أخرى ، فإن جهود الدولة الاستعمارية ، لتعميق جذور هذه المجموعة من السكان وإحلالهم في اراض جديدة، على حساب مالكيها القدماء ، ومحاولتها لكي تجعل من هؤلاء السكان الأوروبي الأصل كتلة متضامنة مع مستغلي النظام الاستعماري ومستثمريه ، ولتشجيع سيطرة هؤلاء على الاقتصاد ، ومحاولتها في الوقت نفسه، ولكن عبثاً ، القضاء على المقاومة الوطنية المتعاظمة ، هذا كله قد افضى الى إنشاء مجتمع مقلقل ، غير مستقر ، عرّفناه في صفحات سابقة ، كما أدى الى تشييد صرح سياسي وإداري يشكّل بدوره جهاز دولة استعماري بالفعل . إن الاستعمار – بحرمانه المسلمين من الحقوق السياسية الممنوحة فعلاً للأوروبيين وحدهم ، وبتطبيقه أنظمة استثنائية (وخصوصاً الغرامات والعقوبات الجماعيّة) وبوضعه الدين الإسلامي وشعائر العبادة المختصة به تحت وصاية لادارة الاستعمارية، وبسياسة تعليمية تهدف الى تهديم الثقافة الوطنية للجزائر، وإبعاد اللغة العربية، التي اعتبرت لغة اجنبية حتى عام ١٩٤٧، رغم أن جميع سكان البلاد يتكلمونها ، وبتأمين التعليم بالفرنسية للأوروبيين وحدهم تقريباً – هذا كله قد خلق على الرغم من السلطات الاستعمارية، علاقات جديدة فريدة الطابع، وأصيلة ، بين الجزائريين المسلمين ، وغير المسلمين ، وهي علاقات ساهمت في منح الأمّة الجزائرية (١) معالم شخصيتها ، ولا نستطيع منذ الآن

(١) الواقع أن هذا التعبير : « الأمة الجزائرية » هو تعبير غير دقيق ، كما أنه وحيد الجانب . راجع كتاب « الجزائر حتف الاستعمار » . ص ٢٤ – حاشية – (المعرب)

التنبؤ بالشكل الذي يمكن أن يتخذه الاتحاد الضروري بين مختلف عناصر السكان. ولكن بما له مغزاه كون عدد كبير من الجزائريين الاوروبي الأصل قد اصبحوا مؤيدين للنضال الذي يخوضه الشعب الجزائري في سبيل حرّية بلاده .

الادارة الجزائرية



ان وجود « حكومة عامـــة » في الجزائر ، تحت تصرّفها ميزانية خاصة ، وتتمتع بجميـع الصلاحيات التقليدية للدولة ، باستثناء العلاقات الديبلوماسية والجيش ، قد كرّس منـــذ إنشاء هذه الحكومة العامة ، تعاظم الاختلافات والفروق بين الجزائر وفرنسة. إن الرقابة الوحيدة التي فُرِضَتْ على مصالح « الحكومة العامة » قد كانت ، في البدء ، بواسطة «المفوضيات المالية» منذ عام ١٨٩٥ . ولقد كانت هذه المفوضيات تمثل ، من الناحية الجوهرية ، أوساط المستعمرين ، بمعدل ٢/٣ ، والوجهاء والأعيان من سكان البلاد الأصليين من كبار العائلات العاملة في خدمة الإدارة .

وكانت الادارة تحفظهم في مراتبهم ، هذا إذا لم تخلقهم هـذه المراتب نفسها ، وهم مدينون لها بمراكز اجتماعيـــة تحملهم على معارضة كل تقدم وكل انعتاق لمواطنيهم .

إن الملاكات الادارية الموروثة جزئياً عن الادارة التركيّة ، والمؤلفة من « أغوات » وقوّاد ، قد وضعت في بادىء الأمر تحت

قيادة الادارة العسكرية، ولم تُنتَزَع منها إلا بقدر ما اصبح ممكناً وضعها تحت وصاية السلطات .

وعلى هذا النحو انتقلت أراضي البيالك التركية الثلاثة ، شيئاً فشيئاً ، الى ظلّ السيطرة الادارية للمحافظين، في حين بقيت اراضي الجنوب – بكاملها حتى عام ١٩٤٧ ، وجزئياً حتّى اليوم – تحت إدارة الجيش الفرنسي .

إن إدارة البلديات ، في داخل المقاطعات، ليست مماثلة ابداً لما نعرفه في فرنسا . إن المديريات البلدية التي تمارس وظائفها فعلاً ، وهي مقصورة على المناطق التي كان ثمة فيها سابقاً كثّافة من السكان الأوروبيين ، تكرّس سيطرة هؤلاء ، الذين تمتعوا بالأغلبية، في المجالس البلدية على رغم كونهم دائماً أقليّة ، وهم ما يزالون حتى اليوم يتمتعون بأغلبية الـ ٣/٥ .

والمديريات البلدية المختلطة ما تزال تشتمل حتى اليوم على اكثر من ثلثي السكان الأصليين وتضمّ كل واحدة منها أراضي شاسعة تساوي مساحة قضاء فرنسي . وهي تخلو تماماً تقريباً من السكان الاوروبيين .

وهذه المديريات يتصرف بشؤونها إداريّون يوظفون بالتعيين، ويساعدهم عدد مماثل من المستشارين البلديين الذين ينتخبهم عدد ضئيل من الاوروبيين والقواد المعيَّنين تعييناً ، وهم يُشكّلون بجملتهم، « اللجنة البلدية ».

وعلى نطاق المحافظة ، شُكّلَت المجالس العامّة بحيث تمنح دائماً الأكثرية للجماعة الاوروبية، حيث يسيطر نفوذ المستعمرين،

وحتى ولو لم يكن ذلك إلا بواسطة التوزيع الجغرافي للدوائر – وذلك بنسبة أكثرية الثلثين حتى عام ١٩٥٥ .

ولقد كانت الميزانية الجزائرية تُغَذّى دائماً بموارد خاصة، تبعاً لنظام ضريبي مختلف عن النظام الفرنسي ، وفي جميع الظروف تقريباً ، ظلّت تلك الميزانية تعاني العجز ، وذلك بسبب طريقة تحصيل الضرائب . فقد كان ثمة ميل ، منذ البدء ، الى اقتطاع موارد الميزانية من سكان البلاد الأصليين وحدهم، وكان المستعمرون معفيين من جميع أنواع الضرائب ، مهما كانت ثرواتهم .

واستمر ذلك حتى بداية القرن العشرين. وكان الشطر الرئيسي من الميزانية وارداً من مداخيل « املاك الدولة » ، التي شكّلتها الدولة باستملاكها عن غير حق نصف الاراضي الجزائرية، وكذلك هو ناتج عن الضرائب المفروضة على السكان العرب، وعن الضرائب المفروضة على مواد الاستهلاك وعن المواد غير العادية (ضرائب الحرب المفروضة على بعض القبائل) وهي تساوي نصف الميزانية العادية .

وبعد إنشاء المفوضيات المالية (عام ١٨٩٥) لم يكف المستعمرون عن توجيه نظام الضرائب في الجزائر بحيث يتخلصون هم أنفسهم على قدر الامكان من عبء الضرائب . ولهذا السبب كانت الضرائب على الاستهلاك ، وهي التي يعانيها الفقراء ، اكثر من غيرهم ، كانت تمثل عام ١٩٥١ ، ثلثي المقبوضات، في حين ان الضرائب على الدخل كانت تبلغ ١٨ ٪ من تلك المقبوضات ، والضرائب على الثروات تبلغ ٧ ٪ منها فقط . ولم تكن الضريبة

المفروضة على الارباح الزراعية تمثل عام ١٩٥٠ سوى رقم مساوٍ للضريبة المفروضة على الرواتب والأجور !

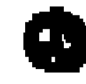
وليس مدهشاً ، في هذه الظروف ، ان الميزانية الجزائرية ، وهي دائماً غير كافية ، قد كانت تتطلب دوماً معونة من فرنسة ، وكان ذلك في البدايـــة في شكل قروض من توظيف رؤوس الاموال !

وهكذا ألقى المستعمرون في الجزائر ، على السكان الوطنيين، العبء المالي المترتب على « العمل » الذي ينسبون الى أنفسهم فضل القيام به ؛ لقد ألقوا هذا العبء على السكان الوطنيين في البداية ، ثم ألقوه ، عندما أصـــاب الفقر هؤلاء السكان ، على المكلّفين الفرنسيين ، الذين هم ضحية للاستعمار الرأسمالي والاستثمار ، شأنهم في ذلك شأن جمـــاهير الشعب العربي في الجزائر ، وسوف تلاقي الـ ٢٠٠ مليار فرنك التي يريد السيد غي موليه إرسالها الى الجزائر تبعاً لتوصيات تقرير ماسبيتيول Maspétiol أقول : إن هـــذه المليـــارات سوف تلاقي المصير نفسه ، وسوف يستفيد منهـا المستعمرون الكبار ، وحسب. إنّ كبـــار المستعمرين وهم المسيطرون على جهاز الدولة الجزائرية ونظامها ، قـد أحبطوا في جميع الظروف مطامح الفئة « المستنيرة » من الرأي العام ، وهي الفئة المطالبـــة بالاندماج في الجزائر ، وكذلك فقد احبطوا مشروعات الاصلاح التي وضعتها الحكومات الديمقراطية الفرنسية.

وخلال زمن طويل ، كان سلاحهم الرئيسي هو « القانون الخاص بسكان البلاد الاصليين » : وكان هذا القانون يرهق تسعة

اعشار السكان الجزائريين بعدد معين من المحظورات ، تُفرَض فقط على السكان الوطنيين ، وكانت تمنعهم ليس فقط من التعبير عن آمالهم ومطامحهم الوطنية ، وانما ايضاً تمنعهم من التعبير عن أضأل المطالب . وهكذا ، فذريعة المحافظة على « الوجود الفرنسي » كانت تسمح لأولئك المكلفين بتطبيق هذه التدابير الاستثنائية ، بمنع كل تنظيم سياسي أو نقابي أو ثقافي .

الحركة القوميـــة الجزائرية



لقد اقتصرت مطامح الجزائريين وآمالهم الوطنية ، خلال زمن طويل ، على محاولة إلغـــاء مختلف التدابير الاستثنائية التي كانوا يعانونها : فكانوا يطالبون بالمساواة القضائية ، وبالغاء « قانون السكان الاصليين » ، كما كانوا يطـــالبون بحقهم في الوصول الى « الهيئات الانتخابية » ، متساوين بذلك مع مواطنيهم الأوروبيين ، كانت هذه المطـالب تشكل أهدافاً لحركة « اندماج بفرنسة » . إن دعم القوى الديمقراطية الفرنسية للشعب الجزائري لم يسمح إلا باصلاحات جزئية ، ظلّت غير مُطبقة وغير منفذة ، وذلك بسبب سيطرة المستعمرين ، وهم القوة القانونية الوحيدة التي لها وزن بالنسبة الى الحكومة العامة .

وعلى هذا النحو أخفق عـــام ١٩٣٦ مشروع « فيوليت » Violette ، الذي كان من شأنه أن يسمح بدخول عـدد معيّن من فئات المسلمين ، قليلاً ، قليلاً ، إلى « الهيأة الانتخابية » على قدم المساواة مع الأوروبيين . وفي عام ١٩٤٥ ، لم يكن من شأن

التدابير التي اتخذتها « الحكومة المؤقتة للتحرير » هذه التدابير التي تدخل بعض الفئات الاسلامية الحاصلة على امتيازات خاصة ، إلى الهيأة الأوروبية الانتخابية ، وتشكل لتسعة أعشارهم ($\frac{9}{10}$ منهم) هيأة انتخابية ثانية ، ليس بوسعها أن تنتخب سوى عدد من النواب مساوٍ لعدد النواب الذي يستطيع الأوروبيون أن ينتخبوه ـ رغم الاختلاف العظيم في عدد الفئتين (يعني بنسبة نائب : واحد لعدد من الناخبين أكثر من الناخبين الأوروبيين بخمسة أضعاف) هذه التدابير لم تستطع إرضاء السكان الوطنيين الجزائريين المسلمين ، أصحاب البلاد الأصليين ، بعد أن اقتصر الأمر على منحهم فقط حقاً بتمثيل انتخابي كاريكاتوري ، يبقون بموجبه أقلية ، من الناحية التشريعية والقانونية ، وهذا على حد سواء على النطاق البلدي والإقليمي ، والجمعية الوطنية الفرنسية .

في عام ١٩٣٥ ، لم يلغَ « قانون السكان الأصليين » إلا لتحل محله تدابير استثنائية أخرى ، هي مرسوم رينييه Régnier .

لقد قضى « نظام الجزائر » الصادر عام ١٩٤٧ ، من بين عدد معيّن من التدابير التي تلبي جزئياً مطالب الحركة القومية الجزائرية ، قضى هذا النظام باقامة جمعية جزائرية إلى جانب « الحكومة العامة » لها فقط صفة استشارية و « متوازنة » أو « متجانسة » paritaire يعني تمثّل بواسطة العدد نفسه من النواب ، هيأة انتخابية أولى قوامها ٥٠٠٠٠٠ ناخب ، وهيأة انتخابية ثانية تعد مليوني ناخب فقط ، نظراً لأن حق الانتخاب لم يمنح للنساء المسلمات .

إن أول مهمّة لهذه الجمعية، التي يسيطر عليها كبار المستعمرين، كانت إقامة العراقيل في وجه « نظام الجزائر » الذي يكرّس وجود تلك الجمعية ، والذي كانت مكلفة بتطبيقه .

وهكذا وعى الشطر الاكبر من الجزائريين الاستحالة المفروضة عليهم ، استحالة الوصول إلى الحقوق نفسها التي يحصل عليها مجموع المواطنين الفرنسيين ، ففي جميع طبقات المجتمع الإسلامي قد تكوّن تيّار من الطموح والنزوع إلى الاستقلال.

ولقد تجاوب مع الحركة التي نشأت عام ١٩٢٦ ، في أوساط الشغيلة المهاجرين إلى فرنسة ، والمسمّاة « نجمة شمالي افريقيا » ، حوّل **مصالي الحاج** ، تجاوب مع هذه الحركة الانطلاق الثقافي الذي أذكته « رابطة العلماء » والمؤتمر الاسلامي للشيخ « **ابن باديس** » عام ١٩٣٦ ، وهو مؤتمر دعمته وأيدته المُنَظّمات الديمقراطية الفرنسية . وبعد أن ساهمت هذه المنظمات في انتصار « الجبهة الشعبية » عام ١٩٣٦ ، عادت فعانت الاضطهاد والقمع من حكومة فيشي : وهكذا ظل **مصالي الحاج** معتقلاً طوال مدة الحرب العالمية الثانية ، بعد أن حُلّ « **الحزب الشعبي الجزائري** » عام ١٩٣٩ ، وهو الحزب الذي أنشأه **مصالي الحاج** بعد حلّ « نجمة شمالي افريقيا » .

إن **فرحات عباس** ، وهو ممثل للبورجوازية الوطنيّة وقد دافع زمناً طويلاً عن فكرة الاندماج مع فرنسا ، قد اندفع اخيراً مع التيار القومي الجبار الذي انطلق بخاصة عَقِب تحرير فرنسة ، وأنشأ حركة قومية تطالب بالاصلاح ، وهي « **الاتحاد**

الديمقراطي للبيان الجزائري » ، في حين أن الحزب الشيوعي الجزائري الذي ناضل بلا انقطاع دفاعاً عن مطالب الطبقة العاملة الجزائريّة ، وخصوصاً داخل **الجبهة الشعبية** ، وإلى جانب الشيخ **ابن باديس** ، كان هو الحزب الوحيد الذي يجمع في الوقت نفسه الأوروبيين والمسلمين ، لتأسيس جمهورية جزائرية حرّة مستقلة ، ترتبط بفرنسة على أساس من الحرّية وحق تقرير المصير .

إن مجموع الحركة القومية الجزائرية لم يتمكن من أن يعبر بحرية بواسطة الوسائل المشروعة ، وسائل الكلام والخطابة ، والصحافة والنشرات الانتخابية ، لم تستطع ان تعبّر بحرّية عن مطالبها الحقيقية : فالتظاهرات التي تعبّر عن إرادتها في أن ترى تحقيق الوعود التي حصلت عليها خلال الحرب كانت مناسبة ، يوم إعلان الهدنة في ٥ ايار ١٩٤٥ ، لقيام أعمال قمع ومذابح بلغت ضحاياها من الجزائريين الوطنيين ٤٠ الفاً ، وأدّت الى سجن عدد كبير من قادة **« الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري »** ، وحل **« حركة النضال في سبيل الحريات الديموقراطية »** التي أنشئت بدلاً عن **« الحزب الشعبي الجزائري »** . ولقد اعتبرت هذه الحركات كلها غير مشروعة .

وليست فقط قاعدة الثلثين التي ظلت معمولاً بها لانتخاب المجالس البلدية والمجالس العامة ، وقاعدة **« التوازن »** parité لانتخاب النواب والمندوبين للجمعية الجزائرية ، أقول ليست هاتان القاعدتان فقط هما اللتان كانتا تحظران على الجزائريين المسلمين أن يأملوا بالحصول على الأغلبية في بلادهم بنسبة ٩ الى عشرة ،

بل إن أعمال العنف الحكومية ، والارهاب ، والتزوير الانتخابي وأعمال الضغط التى استخدمتها « الادارة الجزائرية » للتحكم بمرشّحي الهيأة الانتخابية الثانية ، قد بدّدت الوهم الذي كان يراود البعض في الوصول الى تمثيل برلماني يمكن يكون تعبيراً عن المطامح الوطنية للجزائريين .

إن كل موقف قانوني يقفه السكان ويهدف الى قلب الاوضاع المعقّدة التي لا امل فيها بإصلاح أو تقدّم ، بل وحتى للمطالبة بتطبيق بعض بنود « قانون عام ٩٤٦. » ، وهي بنود تعتبرها حبراً على ورق الجمعية الجزائرية المنبثقة عن انتخابات كهذه ... إن كل موقف من هذه المواقف عرّض اصحابه للملاحقات بموجب المادة ٨٠ من قانون الجزاء ، خلافاً لمقدّمة الدستور الفرنسي ، كما تعرضت الصحف الجزائريّة لمصادرات عديدة ، كما حدث ذلك لصحيفة « الجزائر الحرّة » و « الحرية » و « الجزائر الجمهورية » . ومن المفهوم تماماً ، والحالة هذه ، ان عدداً كبيراً من المناضلين في الحركة القومية الجزائريّة لم يعودوا يرون من مخرج من هذا الوضع إلا بالنضال المسلّح .

وينبغي أن ننظر إلى المشكلة الجزائرية الحاضرة ، في ضوء الظروف التي خلقت على هذا النحو .

خاتمـــة



إن النضال المسلّح الذي نشب منـذ أوّل تشرين الثاني عام ١٩٥٤ قد شكّل رد فعل ضد إخفـاق المحاولات الاصلاحيّة ، الذي استثار بدوره انقساماً في داخل « **حركة النضال في سبيل الحريات الديمقراطية** » .

ولقـد أكّدت « **جبهة التحرير الوطني** » في بيانات نشرتها الصحف ، أنها توجّه نضالها « فقط ضد النظام الاستعماري ، وهو العدوّ الأوحد المتصلب الأعمى ، الذي رفض في جميع الأحوال والظروف منح أدنى حريّة عن طريق النضال السلمي». وتعرض « **الجبهة** » استعدادها للمفاوضة على الأسس التالية :

الاعتراف بالسيادة الجزائرية ، وخلق جوّ من الثقـة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع القيود والتدابير الاستثنائية ؛ ومن الناحية المقابلة ، تحترم الجبهة المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية التي اكتسبت بصورة شريفة مشروعـة ، وكذلك تتعهد بحماية الأشخاص الاوروبيين ، وهذا كله تصريف للعلاقات بين فرنسة

والجزائر على اساس المساواة والاحترام المتبادلين .

على هذه العروض، ردّت الحكومات الفرنسية المتعاقبة باللجوء الى الأعمال العسكرية والوسائل الحربية والبوليسية المتزايدة دون انقطاع، وهي كلها لم تؤدّ ، ولا يمكن أن تؤدّي إلا الى توسّع الحركة الثوريّة وانتشارها في الجزائر بكاملها ، وللاستجابة لشعور القلق الذي استثاره تطوّر الأحوال نحو حربٍ حقيقية ، زعمت هذه الحكومات نفسها ، للرأي العام الفرنسي الذي يحسّ بقلق بالغ ازاء هذه الأوضاع ، بأنها جاءت بحل « سلمي » للمشكلة الجزائرية وذلك بسلسلة من مشروعات « الاصلاح » : مشروع ميتران ، مشروع سوستيل ، واليوم مشروع لاكوست .

ففي الحقل الاداري ، لجأت الحكومة الفرنسية في بادىء الأمر ، « ومن اجل تقريب المحكومين من الحكومة .. » ، لجأت الحكومة الى مضاعفة المحافظات والأقضية : وكانت النتيجة الوحيدة لهذا العمل هي زيادة اعباء الميزانية ، وفي الوقت نفسه زيادة اجهزة القمع الحكومية . إن المشروع الحالي لانشاء فروع إدارية خاصة (S . A . S) ليس سوى تدبير ملائم لزمن الحرب ، وهو مشروع ينشىء سلطات احتلال فعليّة ، والغاء المجالس الادارية المختلطة ، وإحلال مجالس مطلقة الصلاحية من الطراز الحالي ، من شأنه ، حتى رغم انشاء نظام « التجانس » و « التوازن » في قلب المجالس المحلية ، ان يضع هذه المجالس تحت رحمة اقلية ضئيلة، تجعلها في حالة تبعية للسلطات الادارية الواقعة تحت سيطرة

المستعمرين . إن هذا « التوازن » بين الأقلية والأغلبية ليس هو الذي يأتي بحل للمشكلة ، في اللحظة التي يستقيل فيها المندوبون المسلمون ، حتى اولئك الذين عينتهم الادارة في مراكزهم ، ويمتنعون عن التعاون مع السلطات المستعمرة . وليس الوعد بانشاء هيأة انتخابية موحدة هو الذي يستطيع إعادة الثقة ، في اللحظة التي حلت فيها الجمعية الجزائرية ، لفقدان المندوبين ، وحين لا يمكن إجراء أي انتخاب ...

وعلى الصعيد الاقتصادي ، فالاصلاح المنوي تحقيقه بتحويل نظام المخامسة الى نظام للمؤاكرة (Métayage) لن يمس مطلقاً كبار المستعمرين الاوروبيين من مالكي الأراضي الشاسعة . فلن يكون ذلك الاصلاح المزعوم سوى توزيع مجدد للثروات بين الفلاحين المسلمين . ولا يقوم توحيد نظام القرض الزراعي إلا بوضع الفلاحين المسلمين ، دون أية ضمانة كافية ، في جمعيات يسيطر عليها كبار الملاكين . إن نزع ملكية أربعمئة ملكية كبيرة ، وإعادة توزيع الاراضي الصالحة للري ، وغير المستثمرة ، على الفلاحين المسلمين ، سوف يكون ولا شك تدبيراً إيجابياً ، وإن كان جزئياً ، ولكن ليس بالامكان تطبيقه في الظروف الحالية .

غير ان الحكومة الفرنسية تزيد من الجهود العسكرية ، وتستدعي الاحتياطي ، وتطلق في الجزائر نصف مليون جندي فرنسي في حرب خاسرة ، من اكبر حروب التاريخ حمقاً وفظاعة. إن « تهدئة » من هذا النوع لا يمكن ان تؤدي إلا الى تفاقم جديد للنزاع ، والى عدم تطبيق الاصلاحات الجزئية نفسها التي

تدّعي أنها تفسح لها المجال . وإن استمرار هذه الحرب وامتدادها لا يمكن إلا أن يكون ضاراً بالأوروبيين من سكان الجزائر وبالعلاقات المقبلة بين فرنسة والجزائر. إن إيقاف الاعمال الحربية العدوانية في الجزائر العربية وإجراء المفاوضات وفتح بابها على الفور ، هي ـ إذن ـ تدابير ضرورية ولا غنى عنها ، وذلك لمصلحة فرنسا ومصلحة الجزائر ، على حد سواء .

ـ انتهى ـ

الكتاب القادم

القناة لمصر

ميشال سليمان

منشورات مكتبة المعارف في بيروت

مختارات من الشعراء الأعلام

					ق ل
١ ـ شاعر النبي حسان بن ثابت الانصاري	عبد الله انيس الطباع				١٥٠
٢ ـ الحطيئة شاعر من عبقر	«	«	«		١٥٠
٣ ـ خمسة شعراء جاهليين	«	«	«		٢٠٠

مختارات من تاريخ العرب والاسلام

١ ـ الهوى والشباب في عهد الرشيد	عمر ابو النصر	٢٢٥
٢ ـ الخوارج في الاسلام	عمر ابو النصر	١٥٠

تطلب من

كتب مختلفة

		ف.ل
١ ــ عقلك مفتاح الفرص	و ج . انيفر	٣٠٠
اعرف مذهبك	مارتن دودج	١٠٠
ألوان من الغيرة	الدكتور محمد فتحي	٢٥٠
جامعاتي	مكسيم جوركي	١٧٥
الثقافة العربية	ترجمة الدكتور عمر فروخ	١٠٠
رياح النيران	عبد الرحمن الخميسي	١٥٠
قصة انسان من لبنان	للفنان مصطفى فروخ	١٠٠
الحياة في الاتحاد السوفياتي بعد ستالين	هنري شابيرو	١٢٥
قهقهة الباطل	اميل خليل بيدس	١٠٠
حلو ومر	« « «	١٢٥
مدرسة الغرام	ترجمة عمر ابو النصر	١٠٠
اميركي في البلاد العربية	« « «	١٠٠
نساء اليوم	وفيق العلايلي	١٢٥
بنات اليوم	« «	١٢٥
شباب اليوم	« «	١٢٥
اهل الغرام الجزء الاول	اسكندر رياشي	١٠٠
« « الجزء الثاني	« «	١٠٠

صدر حديثاً

نار ورماد	مختار نعماني	١٠٠

مطابع دار الكشاف - بيروت

